جامعة –محمد بوضياف – المسيلة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علوم الإعلام و الاتصال

المعالجة الإعلامية للفساد الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية لقضية "سوناطراك 2"

جريدة الخبر– نموذجا –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام و الاتصال

تخصص: اتصال صحافة مكتوبة

من إعداد الطالبة:
بلقيدوم مليزة

إشراف الأستاذ:(ة)
براردي نعيمة

لجنة المناقشة:

أ:بوقرة رضوان.....رئيسا

د: براردي نعيمة .....مشرفة ومقررة

أ:بلعباس عبد الحميد .....ممتحنا

جوان 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم:

" ظاهر الفساد في البر و البحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون "

الآية 41 من سورة الروم.

شكر و عرفان

أتقدم بداية بالشكر لله سبحانه و تعالى الذي و فقني لإنجاز هذا العمل و امتثالا لقول المصطفى

عليه الصلاة و السلام "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

فإني أتقدم بالشكر الجزيل و التقدير العميق للأستاذة المشرفة "برادي نعيمة"

التي لم تبخل علي بنصائحها و توجيهاتها القيمة.

و الشكر موصول كذلك لكل أعضاء اللجنة المناقشة التي قبلت تحمل عبأ مراجعة هذا العمل

و تصويب أفكاره و أخطائه بما تراه مناسبا و ملائما لهذه الأطروحة.

و نخص بالذكر لكل من رئيس قسم علوم الإعلام و الإتصال "بوبكر بوعزيز" ،

الأستاذ "سعيداني سلامي" ، و الأستاذ "بوقرة رضوان".

كما لاننسى أن أتقدم بالشكر لكل الأستاذة و الموظفين بجامعة لمسيلة عموما

و بكلية علوم الإعلام و الاتصال خصوصا .

كما أشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل .

بلقيدوم مليزة.

إهـــــــــــداء

إلى من قرن الله تعالى الإحسان إليهما بطاعته.

إلى من ربياني صغيرا و شملاني بعظم عطفهما كبيرا.

إلى والدي الكريمين .

إلى أخي و أخواتي..... والى جدي كاري قدور رحمه الله

والى كل العائلة كبيرا وصغيرا

إلى كل أصدقائي و زملائي.وأخص بالذكر كل من صديقاتي العزيزات حليمة .مريم .العمرية .ولا انسى صديقتي امينة التي شاركتني كل المراحل الصعبة

إلى كل هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل.

خـــطـة الـبحث:

مـقدمـة.

*الإطـار الـمنهجي :

1- الإشكالية.

2-التساؤلات .

3-أهمية و أهداف الدراسة.

4-أسباب اختيار الموضوع.

5-مجتمع الدراسة و عينة البحث.

6-المنهج المتبع و الأداة المعتمد في الدراسة.

7-تحديد المفاهيم.

8-المدخل النظري للدراسة.

***الإطار النظري** :

الفصل الأول : مدخل إلى الفساد الاقتصادي.

مبحث 1 : مفهوم الفساد الاقتصادي.

مبحث 2 : أنواع الفساد الاقتصادي.

مبحث 3 : أشكال الفساد الإقتصادي.

مبحث 4 : أسباب الفساد الإقتصادي.

مبحث 5 : الآثار الإقتصادية السلبية للفساد الإقتصادي.

الفصل الثاني : معالجة الصحافة المكتوبة للفساد الإقتصادي.

مبحث 1 : المعالجة الإعلامية (الصحفية) و الصحافة المكتوبة.

مبحث 2 : رسالة الإعلام بين التوعية و النظام الاقتصادي.

مبحث 3 : دور وسائل الإعلام في إزالة الحواجز.

مبحث 4 : آليات مكافحة الفساد.

مبحث 5 : واقع الفساد في الجزائر.

الفصل الثالث : الشركة الوطنية "سوناطراك"

مبحث 1 : الشركة الوطنية سوناطراك : النشأة و الدور.

مبحث 2 : دور الإعلام في فضح قضايا الفساد بشركة "سوناطراك".

مبحث 3 : تصريحات و آراء حول قضية الفساد بشركة "سةناطراك".

***الإطار التطبيقي**

الفصل الرابع : الإطار التطبيقي : تحليل قضية "سوناطراك 2" من خلال جريدة "الخبر"

مبحث 1 : التعريف بالجريدة.

مبحث 2 : التحليل الكمي لفئات شكل و محتوى المادة الإعلامية بجريدة الخبر.

مبحث 3 : التحليل الكيفي لفئات شكل و محتوى المادة الإعلامية بجريدة الخبر.

-الاستنتاجات .

-الخاتمة.

-المراجع.

-الملاحق.

المقدمة

يعبر الإعلام عن فكرة أساسية و مهمة في الآن نفسه . وهي التغطية و المعالجة و استقاء المعلومة في سبيل بثها. و بذا كانت وسائل الإعلام على مر الزمن من ضمن وسائل الإشباع الإجتماعي بقطع النظر عن مسألة تطورها على المستوى التقني ، الذي يدفع في كل مرة الأفراد كأعضاء لبناء الاجتماعي إلى بناء مفاهيم و تصورات جديدة لهذه الوسائل و تدريجيا حتى أضحى الإعلام من الوسائل التي بات الفرد يحتاج إليها في اتخاذ قراراته إلى وجهات نظر عديدة و قد أصبحت وسائل الإعلام من أهم الأدوات التي تساعد في اتخاذ تلك القرارات بل و حتى نشرها على نطاق واسع . إن قدرة وسائل الإعلام على لعب هذا الدور كانت و لازالت محط انشغال الكثير من الدراسات العلمية و على عدة أصعدة نخص منها الصعيد السياسي الذي هو محل اهتمامنا في هذه الدراسة. فقد ثبتت أن بث وسائل الإعلام لمضامين سياسية من شأنه إحداث عدة تأثيرات على المستويات المعرفية و السلوكية . إلا أن تقدير العائد من عملية بث المضامين السياسية يتحدد وفق البيئة السياسية و الاجتماعية و الإعلامية المتوفرة .

إن الفساد ظاهرة قديمة عرفتها البشرية على كل الأزمنة. و قد كانت العامل الأساسي في انهيار و سقوط أغلب الحضارات و الأنظمة و محرك للثورات و الانتفاضات. قديما و حديثا. و تزايدت هذه الظاهرة و كذا الاهتمام بها بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة و ها هي الثورات التي يعرفها العالم العربي أو ما يسمى بالربيع العربي " ترفع من مكافحة الفساد" شعارا لها . و هي ظاهرة لا تعترف بالحدود الزمنية و لا بالحدود المكانية ، حيث وجودها لا يقتصر على مجتمع ما أو دولة دون أخرى . فلا يوجد مجتمع يخلو من الفساد و المفسدين، فهو متفشي في الدول المتقدمة و الدول النامية ، و إن كان استشراؤه في هذه الأخيرة أكثر و تأثيره أخطر .

و الفساد الاقتصادي من أخطر الأنواع لأنه يصيب الدولة ، و يهدد الأمن و الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الأمن هو السبب الرئيسي وراء فشل الحكومات لأنه يلعب دور في تشويه العلاقات الاقتصادية و الإنسانية و عائقا أمام خطط التنمية. فوسائل الإعلام تبوأت موقعا مؤثرا لما لها من تأثير في مختلف المجتمعات و المجالات الدولية. فما تملكه من نفاذ و جاذبية يمكن أن تضيف إلى أسلحة الوقاية من الفساد سلاحا ماضيا من خلال أسهامها في الدعوة إلى الأمانة و

الشفافية و التمسك بالقيم ، و إتباع النظم العامة و الإسهام في البناء و التنمية. فدور يمكن أن يتم من خلال إيصال القرارات و المعلومات إلى الناس و إقناع الرأي العام و تنويره بمخاطر الفساد و كشفه بالحقائق و انتشار و تفاقم الأزمات المالية و الاقتصادية.

-و الجزائر كغيرها من العديد من دول العالم تعاني من انتشار واسع لهذه الظاهرة في جميع المجالات و القطاعات . خاصة مع الفوائض المالية التي تحققها نتيجة لارتفاع أسعار البترول و ضخامة المشاريع الحكومية في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي . حيث وصل الفساد إلى مستويات قياسية . فالجزائر بالرغم من امتلاكها لموارد مالية ضخمة ، إلا أنها لم تستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، و ذلك يرجع أساسا إلى الاستخدام غير الكفء لهذه الموارد، حيث يتم هدرها و سرقتها و اختلاسها ، مما يتسبب في تداعيات اقتصادية اجتماعية تؤثر سلبا على أداء الاقتصاد الجزائري .مما يقتضي ضرورة وضع استراتيجية واضحة المعالم و متكاملة للتحقيق من آثار هذه الظاهرة و الوقاية منها. و الاستفادة من تراكم الخبرات الدولية في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي بمختلف أشكاله.

و في الأعوام الأخيرة ظهرت إلى السطح عدة قضايا فساد مرتبطة بتمويل مشروعات بنى تحتية و في قطاع الطاقة ، و تبين أن شركات إيطالية و كندية متورطة في منح رشاوى لمسؤولين جزائريين للحصول على مشاريع في مختلف القطاعات خاصة قطاع الطاقة.

-و نحن في دراستنا هذه معنيون بواحدة من عمليات التحليل لإعداد المنشورة بجريدة الخبر المتعلقة بمضامين سياسية تتعلق بقضية "سوناطراك2" من 2013 إلى 2014 أي أثناء سيرها. حيث يتمثل إنشغالنا الأساسي في معرفة كيفية معالجة هذه الصحيفة للملف قضية "سوناطراك2" كحدث متداول . حاول أن نحيط بالحقيقة الإعلامية السياسية التي سعت هذه الصحيفة إلى صياغتها من خلال معالجتها للقضية و من ثم تقييم مدى حجم اهتمامها و التزامها بالاتجاه أزاء مختلف الفاعلين.

و قد اتبعنا بغية التوصل إلى ذلك الخطة التالية :

الفصل التمهيدي : و يتعلق بمشكلة الدراسة و إجراءاتها المنهجية ، حيث شمل أولا تحديد الإشكالية وصولا إلى طرح التساؤلات ، ثم أسباب اختيار الموضوع و الأهمية و الأهداف

المتوخاة من هذه الدراسة بالإضافة إلى مجتمع الدراسة و عينة البحث ، بعد ذلك تم توضيح منهج الدراسة ، و هو منهج دراسة حالة ، تليه أدوات جمع البيانات .

بالإضافة إلى تحديد مجموعة من المفاهيم ذات البعد الحيوي بالنسبة لدراستنا و في جانب الإجراءات المنهجية تطرقنا إلى المدخل النظري المتتبع كسند تحليلي و قاعدة نظرية و هو مقترب النظرية البنائية الوظيفية.

الفصل الأول : و هو بعنوان مدخل إلى الفساد الاقتصادي . عرضنا فيه ظاهرة الفساد كظاهرة عالمية، حاولنا فيه تقديم مفهوم الفساد الاقتصادي و أنواعه ، و أشكاله ، وما هي الأسباب التي تؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة مع تبيان مدى سلبية بتقديم أهم الآثار الاقتصادية السلبية.

الفصل الثاني : معالجة الصحافة المكتوبة للفساد الاقتصادي في الجزائر ، تطرقنا فيه أولا إلى معرفة ما هية المعالجة الإعلامية ، و مفهوم الصحافة المكتوبة بالإضافة إلى إعطاء ملخص عن الصحافة المكتوبة في الجزائر .

و في المبحث الثاني للفصل أردنا معرفة رسالة الإعلام في التوعية في النظام الاقتصادي ثم كيف تعمل وسائل الإعلام على إزالة الحواجز.

ثم يليه المبحث الثالث: الذي خصصناه لآليات المكافحة من خلال المنظمات الدولية و المحلية ، يليه واقع الفساد في الجزائر .

أما الفصل الثالث : بعنوان الشركة الوطنية "سوناطراك" من خلال تقديم الشركة من حيث النشأة و الدور ، ثم التطرق إلى دور الإعلام في فضح قضايا الفساد بهذه الشركة ، و أهم التصريحات و الأراء حول القضية .

أما الفصل الرابع: حاولنا فيه تحليل مضمون جريدة " الخبر" من خلال اعتمادنا على أسلوب التحليل الكمي و الكيفي و هو بمثابة الفصل التطبيقي بالإضافة إلى استنتاجات عامة و ملخص عن الدراسة و أخيرا الخاتمة.

الجانب النظري

الفصل التمهيدي

الإطـــار الـمنـــهـجي :

1. إشـــكالية.

2. تساؤلات الدراسة.

3. أهمية و أهداف الدراسة.

4. أسباب اختيار الموضوع.

5. مجتمع الدراسة و عينة البحث.

6. المنهج المتبع و الأداة المعتمدة في الدراسة.

7. تحديد المفاهيم.

8. المدخل النظري للدراسة.

الإشـــكالـــيـــة:

يعيش المجتمع الجزائري تحديات، و مخاطر في ظل تفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي ،و الذي يعتبر من المشاكل التي تحظى بأهمية لدى كل من المجتمع ووسائل الإعلام . فقد استفحلت الظاهرة بتمادي الكثير من الجرائم الخطيرة في المجتمعات كالجريمة المنظمة و جرائم غسيل الأموال و غيرها من أشكال الفساد مما يعد تهديدا مباشر لمقومات التنمية و الأمن و الاستقرار في البلاد.

-و هنا تبرز أهمية و دور الإعلام في التصدي لهذه الظاهرة التي باتت منتشرة بكثرة من خلال ما يقوم به من وظيفة كشف المستور و إظهار الحقائق و ما يحدث بالخفاء و البعيد عن عيون المجتمع فالإعلام ينقل حقيقة ما يجري على أرض الواقع مثال على ذلك و على تفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر هو رصد الإعلام لقضية اهتز لها الوسط الجزائري و هي قضية الشركة الوطنية للنفط "سوناطراك" و نظرا لقوة المؤسسة و تسييرها لأهم قطاع في الدولة من ناحية و ما تحققه من مصادر وفيرة و استعمالات متعددة و كذا عائدات غير محدودة للدخل القومي و مداخيلها من ناحية أخرى. و درجة أهمية المؤسسة يجعلها دائما محل أنظار الجميع....و ما حدث في الآونة الأخيرة من فضح للأسرار و الملفات جعلتها عرضة للوسط الإعلامي بكثرة و تناولتها مختلف الجرائد و من هنا نأتي لطرح التساؤل التالي :

*كيف عالجت جريدة " الخبر" قضية الفساد في شركة "سوناطراك" ؟

-و يندرج ضمن السؤال الرئيسي للإشكالية تساؤلات فرعية نوردها على هذا النحو :

1. ما مدى (حجم) اهتمام جريدة "الخبر " بالقضية و أطرافها ؟

2. ما هي القوالب الصحفية المعتمدة في معالجة قضية "سوناطراك"؟

3. ما هي المعلومات المقدمة في الرسائل الإعلامية في جريدة " الخبر" حول قضية "سوناطراك"؟

4. ما هو موقف جريدة "الخبر " للتعبير عن موقفها من قضية الفساد بسوناطراك ؟ محايد أو معارض؟

5. ما أبرز المصادر التي اعتمدت عليها جريدة " الخبر" في تناولها لموضوع قضية "سوناطراك"؟.

I. أهـمـيـة الـدراسـة و أهـدافهـــا :

إن الدراسة التي يقوم بها الباحث أو الموضوع الذي يقوم بمعالجته هي نتيجة لانشغاله بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع لذا نتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه الذي يبحث في خبايا الظاهرة و لهذا البحث أهمية بالغة يتطلب الدراسة.كما تكمن أهمية موضوع الدراسة في العلاقة الوثيقة بين الفساد بالسلطة و الحكومة و العلاقة بينهما و هو الاقتصاد.

و نظرا لدرجة اتساعه و شموليته فهو يمس اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء و الاهتمام المتزايد الذي تكسبه قضية الفساد الاقتصادي على مختلف المستويات الوطنية الدولية العالمية.

*وتسعى الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

- الكشف عن الجوانب التي تطرقت إليها الصحافة الجزائرية "الخبر " في معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي.

- معرفة درجة ارتباط الصحافة المكتوبة بالقضايا الحساسة و التي تثير الجدل في المجتمع الجزائري. أي مدى اهتمامها بقضايا الفساد الاقتصادي .

- الكشف عن مستوى الأداء الإعلامي الذي وصلت إليه الصحافة حاليا في الجزائر من خلال تناولها للقضايا الهامة و القطاعات التي يمسها الفساد.

- استنتاج العلاقة التي تربط بين المسؤولين في السلطة و القطاع الاقتصادي من خلال الصحافة المكتوبة الجزائرية.

***و الدراسة تهدف كذلك إلى:**

- تقييم و تحليل دور و فعالية وسائل الإعلام لاسيما منها الصحافة المكتوبة بشقيها في إبلاغ رسالتها الإعلامية إلى المجتمع لإدراكه بخطورة مشكلات الفساد الاقتصادي التي تتعرض لها الجزائر.

- التعرف على الأنواع أو القوالب الصحفية المستخدمة في عرضها للقضايا الاقتصادية و مشكلاتها

II. *أسباب اختيار الموضوع :

ترجع أسباب اختيار موضوع الدراسة إلى مايلي :

- نقص الدراسة الأكاديمية في تخصص الصحافة المكتوبة التي تهتم بالبحث في القضايا الحساسة خاصة الجزائر, و لا سيما أن الموضوع جديد و له مكانة بارزة و أهمية بالغة في المجتمع الجزائري فهذا دافع قوي للتطرق إليه و إلقاء الضوء على حيثياته.
- القضية المطروحة في الدراسة قضية لها جذور قضية قديمة و لكن زيادة حدة المشكلة و بروزها إلى غاية الآن تستدعي البحث في خباياها خاصة كيف تناولها الصحف الجزائرية بالخصوص "جريدة الخبر".
- خطورة أثار الفساد الاقتصادي و تبعياته ذلك أن انتشاره في أمة من الأمم يعني تدهور اقتصادياتها , بل تفويضها سياسيا أيضا وما يتبع ذلك من فوضى و مفاسد لا تحمد عقباها.
- تحليل و كشف الظاهرة و حدودها و الدعوة لمكافحتها و الحد من انتشارها خاصة أنها أصبحت ظاهرة عالمية تستوجب التعاون الدولي للقضاء عليها.

III. *مجتمع الدراسة و عينة البحث :

يعد المجتمع الكلي في بحوث التحليل, مجموع المصادر التي نشر فيها المحتوى المراد دراسته من خلال الإطار الزمني للبحث (1) ، و مجال الدراسة يعتمد على ثلاث مجالات رئيسية المجال المكاني و المجال الزماني و المجال البشري و لكن مجتمع دراستنا نعتمد فقط على المجالين الأول و الثاني . فاعتمدنا على جريدة " الخبر " نظرا لمستوى الأداء الإعلامي الوحيد و المصداقية و المقروئية التي تتخللها الجريدة و الثاني يؤكد ذلك .

-جريدة "الخبر" صدر أول عدد لجريدة " الخبر " في الناتج من شهر نوفمبر 1990 وكان هذا بداية انفتاح إعلامي و فضاء لحرية التعبير.و بعد مرور عشر سنوات من تأسيس الجريدة ، صارت الخبر تمثل أول سحب في الجزائر حيث انتقلت من سحب 18000 نسخة توزيعها مقتصر على منطقة الوسط عام 1990،إلى 500.000 نسخة يوميا موزعة على الصعيد الوطني و الدولي.

(1)-محمد عبد المجيد:تحليل المحتوى في بحوث الإعلام الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية1983ص9

-و حتى ترقى مجموعة الخبر الصحافة إلى مستوى الحقة انتقلت إلى المقر الجديد بحيدرة،32 شارع الفتح ابن خلقان – ليتورال سابقا- حيث يظم الإدارة العامة ، مديرية المحاسبة و المالية المديرية التجارية. التحرير بمختلف أقسامه ، مديرية العلاقات العامة و التسويق ,قسم المنازعات ،بالإضافة إلى مركز الدراسات الدولية ، و قد زودت مختلف الأقسام بأحدث ما أبدعته التكنولوجيا . تملك الخبر 48 مكتبا عبر التراب الوطني و 07 مكاتب في بلدان عربية و أجنبية كما تملك مكتبين جهويين أحدهما بولاية قسنطينة و الآخر في غرب البلاد بوهران .

-أسست موقع لها على الانترنت عنوانه(**1**) www.elkhabar.com

-أما المجال الزماني : شرعنا في هذه الدراسة من شهر فيفري13 2013 الى غاية الشهر 30 نوفمبر 2013 ,اما سنة 2014 اخترنا كل من 26افريل و7ماي و4 2_5 2جوان 20اكتوبر4نوفمبر1 ديسمبر

-و فيما يخص **العينة** :يتوقف حجمها على نسبة التقارب الموجود بين العينة و المجتمع الأصلي(**2**). و لعل أهم خطوة يمر بها الباحث خلال دراسة هو اختياره للعينة الممثلة تمثيلا دقيقا لمجتمع البحث. فإن الوضع السائد داخل المجتمع الأصلي، حيث الخصائص الأساسية المميزة له في إطار نوع المعلومات المستهدفة بالبحث على مستواه. له الدور الأول في تقرير نوع الأسلوب الملائم لتحديد العينة و انطلاقا من ذلك وقع اختيارنا على 12 شهر و بأيام غير متتالية.

من مجموع 37 عدد من جريدة "الخبر ". وفي الفترة التي تناولت فيها الجريدة الحديث عن الفساد بشركة سونطراك لسنة 2013-2014 .

- و الجدول الموالي يمثل عينة الدراسة . وهي في دراستنا عينة قصدية تم اختيارها حسب أعداد السحب. و بهذا الصدد يمكن تعيين العينة كالتالي :

(1) – منال قدواح : اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو استخدام الصحافة الالكترونية, مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في علوم و الاتصال , جامعة منتوري قسنطينة ,2008/2007.

(2.) عمار بوحوش : دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية الجزائر موفم للنشر و التوزيع ص15

و تعرف العينة القصدية : تحت أسماء متعددة مثل العينة الغرضية أو العينة العمدية أو العينة النمطية و هي أسماء تشير كلها إلى العينة, التي يقوم الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكمية لا مجال فيها للصدفة بل يقوم هو شخصيا باقتناء المفردات الممثلة أكثر من غيرها لما يبحث عنه من معلومات و بيانات . و هذا لإدراكه المسبق و معرفته الجيدة لمجتمع البحث و لعناصره الهامة.(1) التي تمثله تمثيلا صحيحا . و بالتالي لا يجد صعوبة في سحب مفرداتها بطريقة مباشرة مثلا : فإذا قام الباحث بتحليل موضوع إعلامي معين في دورية معينة خلال فترة محددة . و بعد الدراسة الجيدة لمجتمع البحث تبين له أن الجريدة تناولت هذا الموضوع في بعض أعدادها بكيفية وافية معمقة و هي بالنسبة للجوانب المستهدفة بالبحث أكثر تمثيلا من المفردات الأخرى الصادرة خلال الفترة نفسها. لذا يقوم باقتناء هذه الأعداد مباشرة لتشكل العينة القصدية للدراسة (2). و بما أن موضوع دراستنا و الذي هو قضية الفساد بسونطراك فإن هذه القضية لم تتحدث عنها الجريدة كل يوم أو كل وقت لذا اخترنا هذه العينة التي تعطي حرية اختيار الأعداد المراد دراستها بكل حرية.

(1) –أحمد بن مرسلي : مرجع سابق ص170

(2) احمد بن مرسلي البث العلمي في علوم الاعلام والاتصال –ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 2 ،2005 –الجزائر .

الرقم التسلسلي	التاريـــخ	الـعدد
01	13 فيفري 2013	6984
02	23 فيفري 2013	6994
03	24 فيفري 2013	6995
04	1 مارس 2013	7000
05	9 مارس 2013	7008
06	12 مارس 2013	7011
07	16 مارس 2013	7015
08	1 افريل2013	7031
09	4 افريل 2013	7034
10	5 افريل 2013	7035
11	16 افريل 2013	7046
12	19 افريل 2013	7049

13	23 افريل 2013	7053
14	8ماي 2013	7067
15	12 ماي2013	7071
16	16 ماي2013	7075
17	3 جوان 2013	7093
18	21 جوان2013	7111
19	26 جوان2013	7116
20	3 جويلية2013	7123
21	4 جويلية2013	7124
22	30جويلية2013	7150
23	7اوت2013	7158
24	12اوت2013	7161
25	14اوت2013	7163
26	17 أوت 2013	7166

27	20 أوت 2013	7169
28	11 سبتمبر 2013	7191
29	12 سبتمبر 2013	7192
30	27 نوفمبر 2013	7266
31	30 نوفمبر 2013	7269
32	4 ديسمبر 2013	7632
33	26 أفريل 2014	7415
34	7 ماي 2014	7425
35	24 جوان 2014	7473
36	25 جوان 2014	7474
37	20 أكتوبر 2014	7587
38	1 نوفمبر 2014	7599
39	4 ديسمبر 2014	7632

IV. المنهج المتبع و الأداة المعتمدة في الدراســـة :

فيما يخص المنهج المتبع في الدراسة فقد تعددت تعاريف البحوث العلمية إلا أن التعريف الأكثر استخداما هو ذلك التعريف الذي يشير إلى أن البحوث العلمية هي : " التقصي المنظم باتباع أساليب و مناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها أو إضافة الجديد لها.

-لذلك فإنه يتعين على كل باحث أن يختار المنهج أو الأسلوب المعين لتحديد مشكلته التي هو بصدد دراستها .فكلما تمكن الباحث من التحكم في المنهج تمكن من التحكم في دراستة. و لتحقيق أهداف هذه الدراسة كان لزاما علينا استخدام منهج **دراســـة الــحالـة**(1) : فالحالة في اللغة العربية تعني حال الشيء سواء كان شخصا أو جهادا أو تنظيما . و هي تفيد كنية هذا الشيء أي ما هو عليه من وضع حيث تكوينه الخاص في إطار المحيط المتفاعل معه. يقابل هذه الكلمة في اللغة الفرنسية كلمة LE CASالتي تشير إلى الوضعية التي عليها الشيء. لذا فإن دراسة الحالة المستخدم في البحث العلمي للدلالة على تلك الدراسة المتعمقة لحالة فردية معينة بغض النظر عن طبيعة هذه الحالة سواء كانت فردا أو جماعة أو هيئة سياسية أو اقتصادية أو مؤسسة إعلامية.....إلخ.

-من ذلك يمكن القول : أن دراسة الحالة هي البحث المتعمق للحالات الفردية في إطار المحيط الذي تتفاعل فيه –حيث تقوم هذه الدراسة – كما ذكر " محمد زيان عمر " على افتراض أن كل حالة قابلة للدراسة تكون مع المجال الذي تتفاعل داخله وحدة.([2])

- و اندراج الدراسة ضمن الدراسات الوصفية كذلك وتتجه إلى وصف ما هو كائن و تفسيره لتحديد الظروف و العلاقات التي توجد بين الوقائع و تتميز كل ظاهرة أو مشكلة محل الدراسة بصفات خاصة تميزها عن غيرها لذلك توجب أن يكون لكل دراسة منهجا خاصا يتوافق مع طبيعة المعطيات و المتغيرات المتعلق بها.

([1]15) عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات,مناهج البحث العلمي أسس و أساليب , الأردن,مكتبة المنار,ص2013

([2]) أحمد بن مرسلي :مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال.ديوان المطبوعات الجامعية 1989,ص15.

-**و الأداة البحثية** : التي يمكن استخدامها هنا هي **أداة تحليل مضمون** لتحديد كيف تمت معالجة الفساد الاقتصادي بشركة سوناطراك من خلال جريدة " الخبر " مع العلم أن تحليل مضمون هو أسلوب بحث علمي يسعى إلى وصف المحتوى الظاهر و المضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها و قد استخدمت دراستنا هذا المنهج كونه مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى و العلاقات الارتباطية بهذه المعاني .(1)

أداة جمع البيانات :

كما أن أداة تحليل المضمون هي وسيلة بحث غير مباشرة تستخدم في معالجة النصوص المكتوبة و الأشرطة الصوتية و الأفلام المصورة بغض النظر عن الزمن الذي تنتمي إليه.

و هي ذات استخدام واسع من طرف الباحثين في العلوم التي تدرس نشاط الإنسان و حركة المجتمع و سلوك الفرد.لا سيما تلك العلوم التي لها صلة بوسائل الإعلام و الاتصال و ما تتجه من مضامين متنوعة و ما تمارسه من تأثيرات مختلفة على جماهيرها مثل علوم الإعلام و الاتصال.

إن كلمة تحليل تعني تفكيك الشيء إلى مكوناته الأساسية في حين تشير كلمة مضمون إلى ما يحتويه الوعاء اللغوي أو التسجيلي أو الصوتي أو الفلمي أو الكلامي أو الإيمائي من معاني مختلفة يعبر عنها الفرد في نظام معين من الرموز لتوصيلها إلى الآخرين من أجل الوصول إلى المعاني المختلفة. التي تحملها المواد الإعلامية في أوعيتها المختلفة .

لابد من القيام بتفكيك البناء المادي للمادة الإعلامية المدروسة (المبنى, الدال) و هذا وفق خطوات منظمة نتوخى فيها الدقة في العمل من أجل بلوغ هذه الأجزاء المادية للمادة المدروسة كما عبر عنها صاحبها صراحة ثم الانتقال إلى بحث المعاني (المعنى , المدلول) التي تحملها هذه البيانات المادية.

-عرفته الباحثة " **نوال محمد عمر** " : تحليل مضمون مواد الإعلام و الاتصال بأنه تفكيك ما ينتجه القائمون على وسائل الاتصال الجماهيري المكتوبة و المسموعة و المرئية . من مضامين اتصالية

(1) محمد عبد الحميد : البحث العلمي في الدراسات الإعلامية .عالم الكتب, القاهرة 2000.,ص220.

متنوعة إلى أجزاء مادية تسمح بكشف الرموز و الصيغ المختلفة المستخدمة في التعبير عن القيم و الأفكار المراد تبليغها إلى الطرف الآخر في عملية الاتصال .([1])

-ويتم تحليل المضمون عن طريق تحويل محتوى المادة الإعلامية إلى وحدات قابلة للعد و القياس. و هذه المرحلة أو الخطوة تمثل السمات الأساسية للتحليل الكمي و التي تنطلق من :

1. تصنيف المحتوى و تحديد الفئات.
2. تحديد وحدات التحليل.
3. تصميم استمارة مع جمع البيانات فيها.

***تصنيف المحتوى و تحليل الفئات:** وهي مرحلة من مراحل تحليل المضمون تنطلق من النص المراد تحليله. و تدوين الكل إلى تقسيمات ذات خصائص و مواصفات تجسد عمليا المفاهيم النظرية و الفرضية و التساؤلات التي يثيرها البحث .(**2**)وهي وحدات يمكن إخضاعها للعد و القياس بسهولة و يعطي وجودها أو غيابها وتكرارها دلالات تفيد الباحث في تفسير النتائج تبعا لأغراض البحث(**3**).

***اختـــيار الـفئـات:** تعد الفئات أركانا تؤدي وظيفة تضيف المحتوى كميا و يشترط في اختيارها الخصائص التالية :

1. **أن تكون الفئات شاملة** : لابد أن يكون تصنيف مجموع المحتوى شاملا .
2. **أن تكون الفئات الخاصة** : فلا يمكن أن تنتمي نفس العناصر إلى عدة فئات.
3. **أن تكون الفئات موضوعية** : يجب أن تكون خصائص الفئة كافية الوضوح و تتحدد الفئات في نوعين أساسين هما(**4**)

1/ فـــئات الـــشـــكـــل :

---

(1) أحمد بن مرسلي مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام و الاتصال ,ديوان المطبوعات الجامعية ,ط2, 2005, الجزائرص173 .

(2) محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام الجزائر.د.م.ح 1983, ص17

(3) رشدي طعيمة, تحليل المحتوى في علم الاجتماع ,مفهومه,استخدامه,دار الفكر العربي,القاهرة,1987,ص132.

(4) محمد عبد الحميد : مرجع سابق.ص212.

هي تلك التي تجيب على السؤال :كيف قيل ؟

- **فـئة قيـمة الـموضوع** : و تخص فئة الموضوع تيبوغرافيا من حيث : موقع النصوص, أنماط العناوين و الصور , و هي تجيب على السؤال التالي:

-ما هي القيمة التي أعطتها جريدة " الخبر " للموضوع من حيث الموقع و العناوين و الصور ؟

- **فـئة حـجـم الـتغطية** : و تخص حجم مساحة النصوص ، العناوين و الصور . إذن للإجابة عن القيمة فإن حجم التغطية المكثف يدل على أهمية الموضوع أو الحدث بالنسبة للصحيفة.
- **فـئة أيام التغطية أو المعالجة** : و يقصد بها الفترة التي ركزت فيها الصحيفة الحديث عن هذا الموضوع.

2/ فـــئات الـمحـــتوى :

و هي الفئات التي تجيب على السؤال ماذا قيل ؟ و تشمل ما يلي :

I. **فـئة الـــمـوضـوع** : و هي المستخدمة غالبا تجيب على السؤال : ماذا يعالج في العملية الاتصالية و كان يعتمد عليها في تصنيف المواد في المكتبة و أركان الصحف الكبيرة .

II. **فـئة اتجاه العملية الاتصالية** : تتعلق بالفئات التي تستعمل في تحقيقات الرأي من حيث التأييد و المعارضة و المحايدة.

III. **فـئة الـقـيم** : و هي أما أن تبحث عن أسباب اتجاه العملية الاتصالية لماذا معارضة أو محايدة؟ و إما عن الهدف الذي تريد إتباعه .

IV. **فـئة الأنواع الصحفية** : و تشمل كل من التعليق ، العمود ، المقال ، التقرير ، الخبر، الحديث ،الاستطلاع ،التحقيق .....

V. **فـئة المصدر** : و هي الفئة التي تصنف المحتوى حسب مصدره.

-وقـد اختـيـرت فـي هـذا الـبـحث الـوحـدات الـتـالـية:

1. **وحـــدة الـــقالـــب**: أو الشكل الصحفي فقد تم اختيار قالب الخبر الصحفي كوحدة يتم من خلالها عد الأخبار حيث يتم تحليل كل الأخبار الصحفية الواردة في الجريدة . من خلال مادة موضوع التحليل و منها : الخبر , المقال بأنواعه و التحقيق و الحديث الصحفي و حتى الرسوم الكاريكاتورية و غيرها من القوالب الفنية التي تستخدمها وسائل الإعلام في تقديم المحتوى إلى جمهور القراء.....أحداث نقل للمعاني و الأفكار.
2. **وحـــدة الـفـكـرة**: تناولها يفيد في تحديد أكثر الفئات استخداما في الكشف عما يقوله المحتوى و قد ساعدت هذه الوحدة في الدراسة في الكشف عن أهم أنواع المواضيع و التمييز بينها و تعدد تكراراتها و الكشف عن عناصر الموضوعية. فإذن نستخدم الوحدة في تحديد الاتجاهات السائدة في محتوى المادة الإعلامية و اختيارها يعني اعتماد الباحث على تناول الوحدات الأخرى و هي الوحدات اللغوية التي تعبر عنها من كلمة إلى فقرة.

و في إطار الوحدات اللغوية يتوقف تحديد وحدتي التسجيل التي قد تتمثل في الكلمة أو الجملة . ووحدة السياق التي قد تتمثل في الجملة أو الفقرة. و قد وقع اختيارنا لوحدة الفكرة دون الوحدات اللغوية الأخرى و ذلك نظرا لانعدام الإمكانيات التقنية و أدوات الترميز.

3. **وحـدة مـسـاحـة الـمـادة الإعـلامـيـة** : لما ورد في الدراسات فإن تقدير المساحة لموضوع التحليل بحسب عدد الأعمدة أو الصفحات أو الأسطر التي يشغلها الموضوع.

ووحدة المساحة الخاصة بموضوع الدراسة في جريدة " الخبر " هي السنتيمتر المربع (سم^2) و ذلك بالنسبة لقياس المساحة الكلية للجريدة و المساحة المخصصة للحدث حسب العناصر التيبوغرافية و الشكل الصحفي للمادة الإعلامية.

* انطلاقا من الفئات و الوحدات التي قدمناها سنقوم في دراستنا بإجراء عمليتي التحليل الكمي و الكيفي لمحتوى المادة الإعلامية المتعلقة بقضية الفساد بشركة سوناطراك من خلال جريدة " الخبر".

*و فيما يخص تحليل المضمون فإن آخر إجراءاته هو عملية الصدق و الثبات و يعتبرها جل الباحثين أنها من بين شروط هذه الأداة. و هي تستعمل للتأكد من وجود اتفاق شامل في النتائج.

-و قد عرف " مارشال الثبات " : هو نفس الدرجة التي يصل عندها الباحث على نفس الدراسة و باستخدام نفس المنهج فإذا ما أشارت النتائج إلى تفسيرات أو استدلالات معينة خرج بها الباحث فإن الوصول إلى نفس التفسيرات بواسطة باحث مستقل قام باختبارات الثبات على نفس المادة و بالأدوات التي يستخدمها الباحث يعني أن هناك ثبات في التفسير بتخطي مرحلة الثبات النتائج التي تشير إلى اتفاق بين نتائج الاختبارات و نتائج الدراسة الأصلية(**1**).

- و يقصد بصدق التحليل أن يكون التحليل صالحا لترجمة الظاهرة التي يحملها بأمانة (**2**)ومن أجل تحقيق مستويات معقولة من الثبات فإنه يجب إتباع الخطوات التالية :

1. تعريف حدود الفئة بأقصى تفصيل : حيث يجب شرح كل وحدة من وحدات التحليل حتى يفهم المرمزون الإجراءات الكاملة.
2. تدريب المرمزين لاستخدام أداة الترميز و نظام التصنيف ثم إجراء جلسات تدريبية يتم فيها مناقشة النتائج ليحلل في الأخير ما يحصل فيه من عدم اتفاق بين المرمزين.
3. إجراء دراسة استكشافية يتم فيها اختيار عينة ثانوية من أصل العينة .موضوع الدراسة ووضع مرمزين مستقلين يقومان بتصنيفها. و إذا كانت المدرسة الأمريكية تقف في قياس الثبات عند التحليل الكمي . فان المدرسة الفرنسية التي ترجمتها الدكتورة " **عواطف عبد الرحمن** " تعدتها إلى تصنيف الجانب الكيفي مع اختيار المرمزين للعينات اختيار عشوائيا حتى نستعيد عنصر الذاتية و يجب الإشارة إلى أن هناك عدة طرق لاختيار الثبات من بينها :

---

(1) محمد عبد الحميد : تحليل المحتوى في بحوث الإعلام , ص 213.

(2) رشدي طعيمة ,تحليل المحتوى في علم الاجتماع ,مفهومه,استخدامه,دار الفكر العربي, القاهرة,1987,ص171.

أ. **طـريقة الاختبار و إعادة الاختيار:** في هذه الحالة يجري الاختيار مرتين على نفس المادة الإعلامية و بنفس الأسلوب و يعتبر أن الثبات قد تحقق ما لم يحدث تغيير في النتائج التي تم التوصل إليها في الاختبارين.

ب. **طـريقة التقسـيم النصـفي:** و تبعا لهذه الطريقة يقسم المحتوى إلى نصفين أو أكثر و ترميز كل منهما ثم نقارن النتائج في النهاية ليشير الاتفاق أو الاختلاف بينهما إلى مستوى الثبات.

ج. **طـريقـة الأشكال المكافئة أو المتعادلة** : و تتطلب هذه الطريقة إعداد صور متكافئة مع محتوى أو المادة التي تمت عليها الترميز, و يجري الاختيار على هذه الصور ثم نقارن النتائج بعد ذلك(1) .

هناك عدة طرق قدمها الباحثون في تحليل المحتوى لقياس الثبات من خلال بناء العلاقة الرياضية بين مستويات الاتفاق و التباين و مجموع الوحدات التي تم عليها الاختيار طبقا لرؤية الباحث للخروج بمعامل الثبات الذي يتم قبوله أو رفضه, و قد قدم " **دانيلسون** " نموذجا لبناء شكل انتشار,يجمع نتائج المرمزين على المستوى الأفقي و الرأسي لكل وحدة من وحدات محل الاختبار في الوثيقة . حيث يقوم المرمز (أ) بتسجيل ترميزه في المربعات الراسية و المرمز (ب) يسجل في المربعات المشتركة إلى التباين و من ثم يمكن حساب نسبة الاتفاق.(معامل الثبات) بنسبة الانتشار في المربعات المشتركة إلى عدد الوحدات الكلية و يكون معامل الثبات كالتالي(2)

ن (مـتوسـط الاتفاق بين المحكمين)

مـعامـل الـثـبات:

1 + (ن–1) متوسط الاتفاق بين المحكمين

([1]) محمد عبد الحميد,تحليل في البحوث الإعلام. تحليل المحتوى في بحوث الإعلام الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية .ص215.

([2]) محمد عبد الحميد,تحليل بحوث الاعلام, الجزائر,ديوان المطبوعات الجامعية 1983, ص216.

ن : عدد المحكمين أو المرمزين .

-أما " **هــولـستي** " فقد قدم معادلة أخرى لقياس الثبات هي كالآتي :

$$\textbf{الـثـبات:} \quad \frac{\mathbf{M_2}}{\mathbf{N_1 + N_2}}$$

حيث :

M: عدد قراءات الترميز المتفق عليها.

$N_1 + N_2$: المجموع الكلي لقرارات الترميز من قبل المرمز الأول و الثاني على التوالي .(1)

و بعد القراءة المتكررة لعينة الدراسة. قمنا بتصميم دليل التعريفات الإجرائية للفئات و عناصرها (انظر الملاحق). و قد قدمنا ها إلى مرمزين قصد التأكد من علميتها و إثرائها. و بعدها قمنا باجراء دليل استمارة تحليل مضمون (انظر الملاحق) و قدمناها إلى محكمين. و قد كانت النتيجة كالآتي :

-نسبة الاتفاق بين المرمزين .

- بين أ و ب =0.80
- بين أ و ج =0.76
- بين ب و ج =0.60

و عليه فإن متوسط الاتفاق $\frac{3*0.72}{0.72(1-3)+1} = \frac{2.16}{0.72-2.16+1} = \frac{2.16}{1.44+1}$

(1) رشدي طعيمة, تحليل المحتوى في العلوم الانسانية (مفاهيمه,أسسه,استخداماته), القاهرة, دار الفكر العربي , 1987, ص 181.

و هذا يستلزم أن معامل الثبات $\frac{2.16}{2.44} = 0.88$

ومنه معامل الثبات يساوي.0.88

- وأخيرا يمكن القول أن عامل الثبات قد تحقق في مجال هذه الدراسة .(**1**)

VI. تـــحـديـــد الـمفاهـــيم :

مـفهـوم الـمعـالـجة الإعـلامـيـة :

❖ الـــمـعـالـــجـة :

1 المرمزون هم : أ الطالبة ، صاحبة الدراسة

ب : الأستاذ : بوعزيز بوبكر، استاذ ورئيس بقسم علوم الاعلام والاتصال

ج :الأستاذ: زواوي، مكلف بالدروس بقسم علوم الإعلام و الاتصال

المحكمون هم : أ : الأستاذ بوقره ، استاذ منهجية ،مكلف بدروس قسم علوم الإعلام و الاتصال

ب : الأستاذة برادي نعيمة ، الأستاذة المشرفة

أ. **المعالجة لغة** : عالج الأمر أصلحه أو عالج المشكلة : عالجه علاجا أي زاوله و داواه (1).

ب. **المعالجة اصطلاحا** : حالة تجريبية على عينة من العينات تجرى لمشاهدة و مقارنة التأثير الذي تحدثه تلك التجارب بتأثيرات العلاجات الأخرى أو عند عدم وجود أي تجارب من أي نوع و المعالجة قد تكون مادية أو إجراء يجرى بطريقة معينة أو أي محفز و يمكن ضبطها طبقا لاحتياجات التجربة (2).

ج. **إجـرائيا** : و هي التعرف على الحدث من جميع الزوايا. و نقل للمتلقين بأمانة وقائع الحرب و مجرياتها مثلا.و تقوم المعالجة على ذكر الحدث و تفاصيله و تداعياته أيضا(3).

❖ **الإعـــــلام**:

أ. **لـغة** : هو الإبلاغ و التبليغ ,أي الإيصال , و في اللغة العربية هو اخبار بالشيء و إخبار غيرنا بمعلومات تتعلق بشيء معين قد يكون حدث الساعة .

ويطلق المفهوم الذي هو ترجمة للكلمة الانجليزية (INFORMATION) على البيانات و المعلومات(4), و الحقائق التي تحصل عليها عن طريق الملاحظة و التجربة أو التعليل و التي تتميز عن الأفكار و الآراء و تتدفق هذه البيانات أو تتنساب عن طريق قنوات أو مسالك الاتصال المختلفة(5).

اصـطـلاحا:

- يعرف على أنه :نقل المعلومات أو المعرفة العلمية إلى الجماهير العريضة عن طريق العمل الاتصالي عبر وسائل الاتصال الجماهيري (MASS MEDIA) . من صحافة و

([1]) محمد عبد الحميد,نظريات الاعلام و اتجاهات التأثير, عائم الكتب ,القاهرة,ط2, 2000, ص32 .

([2]) أحمد العابد و آخرون,المعجم العربي الأساسي,المنظمة العربية التربية و الثقافة و العلوم ,د م , ص 858.

([3]) أديب خضور: الإعلام و الأزمات, دار الأيام للطباعة و النشر, الجزائر,1999, ص54.

(4) أحمد بن مرسلي ص 178

(5) أحمد زكي بدوي: معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية , مكتبة لبنان, ط2 , 1990 , ص218.

إذاعة و تلفزيون من حيث هي أدوات الاتصال و من حيث هي أيضا قنوات أو مسالك للاتصال بجانب كونها نظم إعلامية أصلية (1) .

- يطلق المصطلح الإعلام على الصحافة بكل أنواعها فيقال الإعلام الصحفي, الإعلام المطبوع و الإعلام المسموع و الإعلام المرئي (2).
- الإعلام هو تعبير موضوعي لعقلية الجماهير و لروحها وميولها و اتجاهاتها في نفس الوقت.فالإعلام يعتبر موضوعي يعني ذلك أنه ليس تعبيرا ذاتيا من جانب الصحفي أو المذيع أو رجل السينما أو التلفزيون, و انما هو تعبير موضوعي خالص بمعنى أنه يقوم على الحقائق أو الأرقام و الإحصاءات أو عليها معا إذا لزم الحال(3) .

ب –إجـــرائـــيا : هو كافة أوجه النشاط الاتصالي يهدف إلى تزويد الجماهير بالأخبار الصحيحة .ذات مصداقية و موضوعية، ملء الفراغات الفكرية و تزويدها بالمعلومات التي هي بحاجة إليها.

الـــمعالـــجة الإعـــلاميـــة : فهو العمل الإعلامي الذي زاولته الصحافة الجزائرية في تغطيتها لمختلف الأخبار السياسية و الثقافية و الاجتماعية و العلمية. أو الطريقة التي يتم من خلالها تناول أخبارها أو عرض وقائع أو أحداث.

كما يرتبط المصطلح بمعالجة المشاكل ، معالجة القضايا (4) .

الـــفـــساد:

([1]) محمد منير حجاب,الموسوعة الإعلامية,دار الفجر للنشر و التوزيع, القاهرة, مصر 2003, مج2 ,ص416.

([2]) فاروق أبوزيد: مدخل إلى علم الصحافة ,عالم الكتب, ط2,القاهرة,1993,ص45.

(3) محمد منير حجاب : المعجم الاعلامي, دار الفجر للنشر و التوزيع,2004,ط1,القاهرة,ص68.

([4]) أحمد العايد و آخرون: المعجم العربي الأساسي, المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم. د.م.ص858.

- **لـــغـــة:** أفسد الشيء : جعله فاسدا, الفساد : التلف والعطب و الخلل، و الاضطراب(1).
- **اصـطـلاحـا:** هو خروج الشيء عن كونه منتفعا به و نقيضه الصلاح (2) .يعني كذلك الحاق الضرر بالافراد و المجتمعات,وهو الانحراف الأخلاقي لمسؤولين في الحكومة و الادارة(3

الـفـساد الاقـــتصادي :

هو ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة و الذي يقضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية , وزيادة الأعباء على الموازنة العامة أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي أو سوء توزيع الموارد بقصد تحقيق منافع شخصية , مادية أو غير مادية عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة(3).

إجـــرائـــيا : يعني أن الفساد الاقتصادي يشمل كافة الانحرافات التي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالبناء الاقتصادي للدولة و التي تهدف القائمين بها إلى تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة.

VII. الـــمـدخـل الـنظري للدراســـة :

([1]) عيسى عبد الباقي , الصحافة و فساد النخبة, دراسة الأسباب و الحلول العربي للنشر و التوزيع , القاهر,ط1, 2005, ص9.

(2) مجموعة مؤلفين : مكافحة الفساد,ط1,الأكاديميون للنشر و التوزيع, ج1 ,عمان ,2014, ص13.

(3) يحي غبي نجار,الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي, المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد و حماية المال العام .بشبكة المعلومات (الانترنت) بموقع :

http//www.nscogemen.com/print-php ?id=68id2=s7s.12/2/20011.

تقوم و تعتمد الدراسة على المدخل الوظيفي الذي يعتمد على المسلمات الخاصة بالنظرية البنائية الوظيفية Structural Functionlisum, التي ترى أن المجتمع يتكون من عناصر مترابطة تتجه نحو التوازن من خلال توزيع الأنشطة بينها التي تقوم بدورها في المحافظة على استقرار النظام, و إن هذه الأنشطة تعتبر ضرورة لاستقرار المجتمع, و إن هذا الاستقرار مرهون بالوظائف التي يحددها المجتمع للأنشطة المتكررة التي من بينها النشاط الإعلامي و الاتصالي لتلبية حاجاته .

البنيوية الوظيفية : هي رؤية سوسيولوجية ترمي إلى تحليل و دراسة بنى المجتمع من ناحية و الوظائف التي تقوم بها هذه البنى من ناحية أخرى . هذا يعني أن البنى لم توجد بطريقة عشوائية لأن لها وظائف سوف تقوم بتحقيقها . وبهذا المعنى فإن للبنى الاجتماعية حتمية لا مفر منها و هي وجود وظائف لها . هكذا فلكل بنية اجتماعية وظيفة تؤديها و بما أن كل شيء محكم فسوف تسير الأمور على ما يرام في المجتمع دون انتظار طويل للصراعات و الثورات .فالمجتمع هو سيمفونية من الوظائف تتسم بالتناسق.

و من أشكال البنائية الوظيفية نظريات البناء التنظيمي لوسائل الإعلام.أصبحت المؤسسات الإعلامية و الاتصالية في الوظائف الكلية أو العلاقات فيما بينها (التعاون أو التنافس) أو العلاقات مع الأجهزة و النظم الاجتماعية الأخرى أو مع الجمهور أصبحت في هذا الإطار نظما اجتماعية تتفاعل عناصرها من أجل تحقيق الأهداف و انجازها و أصبحت دراسة المؤسسات الاتصالية تتطلب تناول كل هذه الجوانب من خلال المداخل المتعددة التي ترسمها النماذج أو النظريات الخاصة بالبناء التنظيمي لهذه الوسائل و علاقاتها بالنظم الاجتماعية الأخرى أو القوى المسيطرة في المجتمع و تأثيراتها على صياغة السياسات و إنجاز الأهداف (**1**) .

التحليل الوظيفي لنظام وسائل الإعلام :من النظريات التي تتبنى البنائية الوظيفية نظريات " **ميلفين ديفلير** " في النظر إلى المؤسسات الإعلامية كنظم اجتماعية و الاعتماد المتبادل بين

---

(1)مي العبد الله: نظريات البناء التنظيمي لوسائل الاتصال , الموقع الالكتروني : http //www.balagh.com/mosoa/tahlg/vg 18 ant/htm

وسائل الإعلام و النظم الاجتماعية و الأفراد و كذلك نموذج " **هـيبرت** " و زملائه في تأكيد الاعتماد المتبادل.

و في إطار تحليله للنظم الإعلامية يقدم " **هيبرت Hibert** " نموذجا يوضح فيه العلاقات المتبادلة بين وسائل الاتصال و النظم او الخصائص المميزة للمجتمع و لمعرفة العلاقة التبادلية يفضل تحليل النظام الإعلامي كوحدات متميزة و يقدم هذا النموذج Media system paradigme الذي صمم ليعكس التفاعل بين وسائل الاتصال في المجتمع يقدم أساسا للمقارنة و يسهم في وصف أوجه الاتفاق و الاختلاف بين النظم الإعلامية الوطنية ,و تحليل البناء الوظيفي لوسائل الإعلام باعتبارها نظما اجتماعية SOCIAL SYSTEMS تعمل في إطار خارجي معين يمثل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع نفسه و يهتم بأنماط السلوك pattern of action التي تقوم بين الأفراد أو الجماعات الصغيرة التي ترتبط ببعضها داخل هذه النظم. و بينما يركز التحليل الوظيفي على ظاهرة معينة في نظام اجتماعي , فإنه يسعى إلى الكشف عن نتائج عمل هذه الظاهرة في استقرار و بقاء النظام أو عدم استقراره و هو ما يطلق عليه اسم الاختلال الوظيفي Dysfunction اي تأثير سلبي على النظام.

*و ستعتمد هذه الدراسة على نموذج " **هيبرت Hibert** " كأحد النماذج التي تتبنى البنائية الوظيفية , حيث نستعين بهذا النموذج لتحديد العلاقات بين الصحافة الوطنية الجزائرية (الإعلام) بوصفها إحدى النظم الاجتماعية و محاولة وصف الاتجاه, او أوجه الاتفاق و الاختلاف للظاهرة من خلال جريدة " الخبر " التي تعمل في إطار الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري. و كذا المعايير الثقافية للمجتمع و فهمهم لظاهرة الفساد في المجتمع. و تحديد ما تسببه ظاهرة الفساد الاقتصادي من عدم استقرار للمجتمع وما تسببه الصحافة الجزائرية من استقرار للمجتمع , و خلله الوظيفي من خلال نوع الوظائف التي تؤديها صحيفة " الخبر " (1)

(1) النظرية الوظيفية ظهورها روادها مبادئها و تطبيقاتها العلمية, ملتقى لابن خلدون لعلم الاجتماع من الموقع www.socialar.com

الفـــصـــل الأول

مدخل إلى الفساد الاقتصادي

المبحث الأول: مـفـهـوم الـفـسـاد الاقـتـصادي

الـــمـبحث الثاني:أنـــواع الـفـساد

الـمـبـحـث الثالث: أشـــكـــال (مـــظاهـــر) الـفـساد الاقـتـصادي

الـمـبـحـث الرابع: أســـباب الـفـساد الاقـتـصادي

الـــمـبحث الخامس: الآثـار الاقـتـصاديـة السلبية لـلـفـساد الاقـتـصـادي

تعتبر ظاهرة الفساد الاقتصادي ظاهرة عالمية شديدة الانتشار و ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة و تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها و تختلف درجة شموليتها و خطورتها من مجتمع لآخر باختلاف خصوصيته و تنظيماته لذا تزايد الاهتمام بهذه القضية نظرا للآثار السلبية و خطورتها على التنمية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.و قد ظهرت العديد من الدراسات التي اتخذت من قضية الفساد عنوانا لها معرضين فيها صور الفساد و مظاهره .

و لذلك نود في هذا الفصل التطرق لمفهوم الفساد الاقتصادي و معرفة أنواعه,و أشكاله المختلفة. و ما هي الأسباب التي تؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة و الآثار السلبية الناتجة من خلاله.

I. المبحث 1: مفهوم الفساد الاقتصادي

-في اللغة : الفساد : نقيض الصلاح و أخذ المال ظلما, و هو مأخوذ من فسد الشيء يفسد فسادا و حقيقية العدول عن الاستقامة إلى ضدها و المفسدة ضد المصلحة و العطب و الخلل و إلحاق الضرر بالأفراد و المجتمعات (**1**) العطب و التلف و خروج الشيء عن كونه منتفعا به و نقيضه الصلاح (**2**) هو أخذ المال ظلما و التلف (**3**)

-يعرف معجم "أوكسفورد الانجليزي " " الفساد " : بأنه انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة و المحاباة.(**4**)

-مفهوم الفساد الاقتصادي لدى المؤسسات الدولية :

- **تعريف مؤسسة البنك الدولي** : هو استخدام الوظيفة العامة واستغلالها من أجل تحقيق مصالح أو منافع خاصة. تندرج جميع ممارسات الاستغلال السيئ للوظيفة الحكومية أو الخاصة . إذ تعلق الأمر بالشركات الكبرى و من ذلك : العمولات , الرشاوى , التهرب الضريبي , تهريب الأموال , التهرب و الغش الجمركي , إفشاء الأسرار , العقود و الصفقات, الوساطة و المحسوبية في الوظائف العامة.
- **تعريف الشفافية الدولية لمكافحة الفساد** : تذهب إلى أن الفساد المتعلق بمنح الصفقات خارج محددات المنافسة من شأنه أن يضعف موارد الحكومة و يزيد من الإنفاق العام. و بالتالي فإنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته.

1- عيسى عبد الباقي: الصحافة و فساد النخبة,دراسة الأسباب و الحلول,العربي للنشر و التوزيع, القاهرة,ط1, 2005 , ص9.

2- مجموعة مؤلفين: مكافحة الفساد, الأكاديميون للنشر و التوزيع, ج1,ط1,عمان,2014 , ص13.

3- أحمد زكي بدوي : المعجم العربي الميسر, مجموعة قواميس الصديق, دار الكتاب اللبنانية المصرية.

4- موسى بودهان : النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر , منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال ,الجزائر, 2009 , ص13.

- **البنك الإفريقي للتنمية** : استعمال العون العمومي لقوة منصبه و ذلك للبحث عن امتيازات .(1)

-تعريف البعض له بأنه : استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية.(2)

-و ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة و الخاصة و الذي يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي , أو سوء توزيع الموارد بقصد تحقيق منافع شخصية مادية أو غير مادية عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة.(3)

-إلحاق الضرر بالبناء الاقتصادي للدولة و التي تعوق تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بها, و التي تؤدي إلى تخفيض الموارد و توزيع العائد الاقتصادي وفق اعتبارات المصلحة الخاصة و ليس وفق اعتبارات المصلحة العامة (4) .

-**التعريف الإجرائي**: الأعمال التي يقوم بها الأفراد العاملين في الجهاز الحكومي بهدف الحصول على مكاسب لهم و لعائلاتهم أو أصدقائهم من خلال استخدام مواقعهم أو قبول منافع لهم من الأفراد مقابل تقديم خدمات مباشرة فورية . و القطاع العام هو الأكثر عرضة لهذا النشاط للبعد عن الرقابة.يمكن تعريفه بشكل موسع بأنه القيام بعمل مناف للقوانين و الأخلاق يتم بواسطة شخص عند تقاضيه أو الحصول على وعد بتقاضيه أموال داخل أو خارج نطاق القنوات الشرعية بغرض الانتفاع الشخصي مقابل تقديم تسهيلات سريعة ذات الصلة بالموقع لهذا الشخص لعملاء خارجين.

1- محمد جمال باروت : الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية,ط1, مركز الوحدة العربية, القاهرة , 2004 , ص18.

2- عبد إله بن حاسن الجابري : الفساد الاقتصادي , قسم الاقتصاد , تقرير التنمية في العالم , جامعة أم القرى, 1996 ,ص124.

3- يحي غني النجار : الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي , المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد و حماية المال العام . شبكة المعلومات (الانترنت) , موقع :

http // www.nscoyemen.com /print-php ?id=6&id2=575

4- نزيه عبد المقصود محمد مبروك : الفساد الاقتصادي , أسبابه , أشكاله , آثاره, آليات مكافحته , دراسة مقارنة بالفكر الاسلامي , دار الفكر الجامعي , ط1 ,2003, ص 36.

-و لهذا التعريف **أبعاد متعددة** : **أولها البعد القانوني** : الذي ينص على أن عمليات الفساد الاقتصادي هي جرائم يستحق مرتكبوها العقاب وفقا لنصوص القوانين القائمة. **ثاني الأبعاد** : **البعد الأخلاقي** : و يتلخص في عملية خيانة الأمانة التي يكلف بها الشخص من قبل مجموعة معينة من الأشخاص سواء كانت على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي و رغم أن لم تتوفر مسؤولية قانونية نتيجة فراغ قانوني فان الأمر دائما لا يعفى من المسؤولية الأخلاقية.

أما البعد الأخير فهو **البعد الاقتصادي أو الإداري** : و ينعكس هذا البعد على مستوى الأداء و الفعالية الاقتصادية للمؤسسات ذات العلاقة بموضوع الفساد حيث أن الشركة التي ينشر بها هذا الداء ستصبح أقل فاعلية و تتناقص ثقة العملاء بها فخيانة مسؤوليتها للأمانة المعلقة على عاتقهم ستدفع العملاء إلى التساؤل عن جودة السلعة التي تقدم لهم (**1**) .

II. المبحث الثاني :أنواع الفساد :

إن عدم التوصل إلى تعريف شامل و متفق عليه للفساد من المعصلات التي تواجه الباحثين في هذا المجال ،و ذلك راجع لعدة أسباب . و لعله في مقدمة ذلك وجود صور و أنواع مختلفة و متنوعة للفساد. هذه الصور تتنوع بتنوع المؤسسات و القطاعات التي ينتشر فيها الفساد, و اختلاف المتورطين بها . إضافة إلى ما للأديان السماوية و القيم الأخلاقية و النصوص القانونية من تأثير كبير في تقرير ما يعد فاسدا.

و الشيء الملاحظ أن أنواع الفساد متغيرة و متطورة باستمرار , لتواكب ما يحدث في العالم من تغيير و تطور في جميع المجالات.

-كما يلاحظ أن هذه الأنواع و الصور و المظاهر متداخلة و متشابكة فيما بينها يصعب التفرقة بين نوع و آخر في كثير من المجالات و التقسيمات التي نحن بصدد عرضها و التي اجتهد الباحثين لوضعها وفقا لمعيار محدد . هي تقسيمات نظرية يصعب وضع الحد الفاصل بينها.

1- مجموعة مؤلفين : مكافحة الفساد , الأكاديميون للنشر و التوزيع , ط1 , ج1 , عمان ,2014 , ص587.

أولا: الفساد حسب درجة التنظيم : هناك ثلاث انواع رئيسية للفساد حسب هذا المعيار هي : العرضي , و الصغيرة , و المنظم , و الشامل و فيما يلي تفصيل كل نوع.

1. **الفساد العرضي** : و هذا التعبير يشير إلى كافة أشكال الفساد الصغيرة و العرضية , التي تعبر عن سلوك شخصي أكثر مما تعبر عن نظام عام بالإدارة و هذا مثل : الاختلاس , و المحسوبية , و المحاباة , سرقة بعض الأموال الصغيرة (**1**).
2. **الفساد المنظم** : و هو ذلك النوع الذي ينتشر في الهيئات و المنظمات و الإدارات المختلفة من خلال إجراءات و ترتيبات مسبقة و محددة تعرف من خلالها مقدار الرشوة و آلية دفعها و كيفية إنهاء المعاملة بمعنى أن يدير العمل برمته شبكة مترابطة للفساد, يستفيد و يعتمد كل عنصر منها على الآخر .

3 . **الفساد الشامل** : و هو نهب واسع النطاق للأموال و الممتلكات الحكومية عن طريق صفقات وهمية ، أو تسديد أثمان سلع صورية ، تحويل ممتلكات عامة إلى مصالح خاصة بدعوى المصلحة العامة.

ثانيا : الفساد حسب انتماء الأفراد المنخرطين فه :

يصنف الفساد طبقا لهذا المعيار إلى نوعين هما :

1. **فساد القطاع العام** : وهو الفساد المستشري في الإدارة الحكومية و جميع الهيئات العمومية التي تتبعها, و هو من أكبر معوقات التنمية. و فيه يتم استغلال المنصب العام لأجل أغراض و المصالح الشخصية.

[1]–حاحة عبد العالي : الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام،جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق، سنة 2013/2012.

2. **فساد القطاع الخاص** : و يعني استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة , باستعمال مختلف الوسائل من رشوة و هدايا , و هذا لأجل تحقيق مصلحة شخصية كالإعفاء من الضريبة , و الحصول على إعانة .

-و قد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية في هذا الشأن أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمال غير مشروعة, ثم تليها الشركات الفرنسية , ثم الصينية , ثم الألمانية.

ثالثا : الفساد من حيث الحجم : من حيث المستوى أو النطاق

طبقا لهذا المعيار يقسم الفساد إلى قسمين أساسين هما : (**1**)

1. **الفساد الكبير** : وهو فساد ينتشر في الدرجات الوظيفية العليا للإدارة , و يقوم به كبار المسؤولين و الموظفين لتحقيق أهداف مادية أو اجتماعية كبيرة, و هو أخطر أنواع الفساد لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة , و يرتكبه رؤساء الدول و الوزراء و المسؤولين الكبار في الدولة . و يختلف عن الفساد الصغير لضخامة الرشاوى المستخدمة فيه. و لا يمكن أن يتم إلا بتوريط مسؤولين في مراتب عليا حيث يكون حجم العمليات التي تقع ضمنه كبيرة , تخرج عن سلطة

الموظفين الصغار . مثل عمليات توريد السلع و المعدات مرتفعة الثمن . و مشاريع البنية التحتية و المعدات العسكرية. و هذا النوع من الفساد و الذي يتشكل من رأس المال و السلطة, أطلق عليه الفقه الغربي تسمية " **جرائم الصفوة** " و "**جرائم ذوي الياقات البيضاء** " لأنها تتركب من أفراد يحتلون مكانة اجتماعية عالية حيث يستغلون سلطتهم لخرق القوانين و التنظيمات .

1- حاحة عبد العالي , المرجع نفسه.

2. **الـفـساد الـصـغـير**: يتعلق بممارسات الفساد التي تستهدف منافع و عوائد محدودة في قيمتها و عادة ما ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا و المنخفضة و يرتكب من قبل صغار الموظفين , كما أن المقابل المالي فيه بسيطا إلى حد ما.

و تندرج تحته الرشاوى الطواعية مثل : تلك التي تقدم مقابل التعجيل في الحصول على تراخيص البناء مثلا, أو تراخيص مزاولة نشاط مهنة معينة أو للتغاضي عن تقديم وثائق لازمة لانجاز معاملة.

وهو التقسيم الذي نتبناه دليل الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: **الفساد الجسيم grand corruption**

و الفساد البسيط petit corruption (1) .

رابـعا : الـفـسـاد مـن ناحـيـة الانـتـشـار (المـدى و الـنـطـاق الجـغـرافـي)

يقسم وفقا لهذا المعيار مايلي :

1-**الـفـساد الـدولـي** : هذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعا و عالميا يتجاوز بذلك الحدود الإقليمية للدولة و حتى القارات , و هذا في إطار العولمة و التي أصبحت لا تعترف بالحدود . و الفساد الدولي أدواته متعددة منها : الشركات المتعددة الجنسيات , و المنظمات الدولية كمنظمة التجارة الدولية و صندوق النقد الدولي.

-و في هذا الإطار ذكر تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة **2005** أن الموظفين السامين في أكثر من **136** دولة يتقاضون مرتبات منتظمة (رشاوى) مقابل تقديم خدمات للشركات الأمريكية و الفرنسية و الصينية و الألمانية.

2-**الـفـساد الـمـحـلـي** : و هو ذلك الفساد الذي ينتشر داخل الدولة و لا يتجاوز حدودها الإقليمية , و لا يخرج عن كونه فساد صغار الموظفين و الأفراد , ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم و جرائمهم بشركات أجنبية.

1- حاحة عبد العالي , المرجع نفسه.

خـامسا : الفساد طبقا للمجال الذي نشأ فيه : (المجال الذي ينتشر فيه أو نشاطه)

-يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي تم الاستناد عليها لتحديد أنواع الفساد على الإطلاق و يقسم الفساد تبعا لهذا المعيار إلى ما يلي :

1. **الـفساد الأخلاقـي** : و هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله . الذي ميزه الله به عن غيره من المخلوقات , فيستسلم لنزواته و رغباته فينحط بذلك إلى أقل الدرجات و المراتب و ينتج عن ذلك انتشار الرذيلة و الفاحشة , و السلوكات المخالفة للآداب. (**1**)
2. **الفساد الثقافي** : و يقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة مما يفكك هويتها و إرثها الثقافي . و هو عكس الأنواع الأخرى من الفساد يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجرمه لتحضه وراء حرية الرأي و التعبير و الإبداع.
3. **الـفساد الاجتماعي** : هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد و تنشئته , كالأسرة و المدرسة و الجامعات و مؤسسات العمل, كما أن التنشئة الفاسدة تؤدي حتما إلى فساد اجتماعي مستقبلي , يتمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي . و عدم احترام الرؤساء و عدم تنفيذ الأوامر و الإخلال بالأمن العام.
4. **الـفساد القضائي** : و هو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية مما يؤدي إلى ضياع الحقوق و تفشي الظلم , و من أبرز صوره : المحسوبية , و الواسطة , و قبول الهدايا و الرشاوى . وشهادة الزور و الفساد القضائي بهذا الشكل هو من أخطر ما يهلك الحكومات و الشعوب , لأن القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة (**2**).
5. **الـفساد السياسي** :

1- حاحة عبد العالي , المرجع نفسه.

2-حاحة عبد العالي . المرجع نفسه.

للفساد السياسي عدة تعريفات منها : تعريف الموسوعة الحرة "ويكيبيديا " و التي تعرفه كما يلي : " هو إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة " (1).

–كما عرفته هيئة الأمم المتحدة بأنه: استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة , أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين . و يعتبر المجال السياسي من أوسع الميادين التي يتفشى الفساد و ينتشر فيها و هو الأساس و النواة لبقية أنواع الفساد و ذلك راجع إلى كون الذي بيده صنع القرار هو الذي يتحكم في مصائر الناس ماليا و ثقافيا و تربويا.....(2)

فالإعلام بتوجيه منه . و المناهج و القوانين و الاقتصاد و الإدارة التي تحكم و تسير المجتمع كلها تحت سيطرته.

–و للفساد السياسي عدة مظاهر أهمها الحكم الشمولي الفاسد , غياب الديمقراطية , فقدان المشاركة , فساد الحكام.....ويقسم الفساد السياسي إلى عدة أقسام منها : فساد القمة , فساد السلطة التشريعية و التنفيذية , و الفساد الانتخابي.

6. **الفساد الاقتصادي**: ويتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة و الاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية و قطاعات الأعمال, التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها. و تحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط و القواعد الحاكمة و المنظمة للمناخ الاقتصادي, أو هو الحصول على منافع مادية و أرباح عن طريق أعمال منافية للقيم و الأخلاق و القانون. كالغش التجاري و التلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في

1- الموسوعة الحرة ويكيبيديا. www.wikipedia.org , اطلع عليه يوم : 2015/01/10..

2- حاحة عبد العالي . المرجع نفسه.

الأسواق و الرشاوى التي تصنعها الشركات الأجنبية, تهريب الأموال, الفساد الجمركي, التهرب الجمركي.

7. **الفساد المالي** : و يتمثل في مجمل الانحرافات المالية. و مخالفة القواعد و الأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة و مؤسساتها و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية.و تتنوع مظاهر الفساد المالي لتشمل: غسل الأموال و التهرب الضريبي , تزييف العملة النقدية.
8. **الفساد الإداري** : و يقصد به مجموع الانحرافات الإدارية و الوظيفية أو التنظيمية و كذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته .(**1**)

III. المبحث الثالث : أشكال (مظاهر) الفساد الاقتصادي

تتعدد أشكال الفساد و لا يمكن حصرها بشكل كامل و دقيق لأنه يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها. فقد يمارسه فردا أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة رسمية أو أهلية . و قد يهدف لتحقيق منفعة " مادية " أو مكسب سياسي أو اجتماعي. فالفساد يتغلغل في كافة بنيان المجتمع سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا. و يمكن تحديد أشكال الفساد الاقتصادي على النحو التالي:

1. **الجريمة المنظمة** :

-عرفها أستاذ علم الاجتماع "محمد فاروق النبهان " : بأنها : الجريمة التي جاءت بها الحضارة المادية لكي تمكن الإنسان المجرم من تحقيق أهدافه الإجرامية بطريقة متقدمة لا يتمكن القانون من ملاحقته. بفضل ما أحاط به نفسه من وسائل يخفي بها أغراضه الإجرامية. و

1- حاحة عبد العالي . المرجع نفسه.ص10

لابد لتحقيق هذه الغاية من تعاون مجموعة من المجرمين و أقدم صور الجريمة المنظمة هي القرصنة البحرية.(1)

– هي نشاطا إجرامي جماعي معتاد يتم ممارسة بانتظام و دون توقف.فهي جريمة متكررة بشكل مستمر تقوم به عصابات إجرامية جعلت من الجريمة محور و مجال نشاطها الذي تمارسه و مصدر دخلها و أجرها الذي تتقاضاه و نشاطها مخالف للقانون الطبيعي للإنسانية. فهو قائم على الفساد و الرذيلة و الاستيلاء. تعمل على توليد تدفقات نقدية عالية و سريعة الحركة و هي تنتقل عبر وسائل متعددة بانتهاك كل القيم الأخلاقية و الهدف من وراءها هو الربح و الحصول على الأموال.و هو يتم مواجهته في جريمة غسيل الأموال بمعنى منع المجرم من جني ثمار جريمته و عدم السماح له بالتربح منها و هنا يقوم المجرم بغسل أمواله و محاولة تبييضها للتمتع بها و ضمان عدم الملاحقة. و مطاردة السلطات له. و هذا بتواطئ بعض الإطارات المرتشية التي تسهل لها الظروف للتغلغل بالمشاريع أو استيراد السلع. و بالتالي تقضي على المنافسة القانونية و تلحق الضرر بالاقتصاد الوطني .(2)

–ومن أخطر ما تثيره الجريمة المنظمة هو تغلغل أعضاء المنظمات الإجرامية في المؤسسات الإدارية و الاقتصادية و السياسية. كما أن ظاهرة الفساد التي انتشرت في أوساط رجال السياسة و الإدارات العمومية المرتشية, سهل من تغلغل الجريمة المنظمة في نسيج المجتمع و أصبح الخطر يكمن في قيام المسؤولين العامين الفاسدين بكسر القواعد و القوانين لخدمة المصالح غير القانونية لتلك المنظمات الإجرامية.و ذلك بتلقي رشاوي و مزايا مقابل دعمهم على الحصول على مشاريع تجارية.

1– نزيه عبد المقصود,محمد مبروك,الفساد الاقتصادي,أسبابه,أشكاله,آثاره,آليات مكافحته,دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي–دار الفكر الجامعي,ط1,اسكندرية,2013,ص683 .

2– امنصوران سهيلة,الفساد الاقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي.دراسة اقتصادية تحليلية لحالة الجزائر'مذكرة لنيل شهادة الماجيستر 2005–2006.

و تسهيلات أو تخفيضات ضريبية أو رخص لاستغلال المواد الطبيعية أو الباطنية أو إعطاء تصاريح للبناء كل هذا يدعم الجريمة المنظمة و يقوي عصاباتها و يصعب الكشف عنها و قمعها(1). و لا تتخذ صفة الجريمة المنظمة عبر الدول إلا إذا اجتمعت لها مجموعة من الخصائص و هي التنظيم أي تنظيمها يكون محكم و محدد البنية و تقوم بتعاون أكثر من ثلاثة أشخاص متخذة في تنظيمها الشكل الهرمي المتدرج (2) . الاستمرارية و تجاوز الحدود الوطنية أي استمراريتها لمدة طويلة أو لمدة غير محدودة بمعنى لا تنتهي بمجرد انتهاء حياة رئيسها أو انتهاء عضوية أي فرد فيها. تستخدم في ذلك كل الوسائل العلمية و التقنية, الهدف و الغاية التي تسعى من أجله تلك المنظمات و هو تحقيق المكاسب المالية مع أقل قدر ممكن من الخطورة و التضحيات و بهذا تلجأ إلى العمل في جميع الميادين و هي في معظمها مجالات غير شرعية مثل : المتاجرة غير شرعية في المخدرات و الأسلحة و التزوير و تبييض الأموال. مستترة في ذلك تحت غطاء هياكل تجارية أو مؤسسات ذات طابع تجاري أو سياحي أو خدمات متعددة.

– و تعتمد هذه المنظمات على أساليب العنف أو التهديد أو الترويج و التجسس لضمان السيطرة و التحكم فيما تقوم به من أعمال غير مشروعة. و الهدف من ذلك هو منع الضحايا من الإبلاغ عن الجرائم و مرتكبيها خوفا من الانتقام.و في نفس الوقت ضمان عدم قيام السلطات الرسمية بالتصدي لهم كما تلجأ إلى أساليب أخرى مثل المساومات و التهديد بإفشاء أسرار تصرفات بعض الأشخاص الرسميين في السلطة أي الإشهار بهم و ذلك لإرغامهم على التواطئ مثل ممارسة النفوذ على السياسة ووسائل الإعلام و الإدارة العامة , السلطات القضائية أو الاقتصادية , كذلك خاصية التكييف و انتهاز الفرص فهي تتصف بالقدرة في التكييف مع الأوضاع المختلفة و الطارئة و مع الفرص المتاحة .

1– امنصوران سهيلة,مرجع نفسه. 15ص

2– علي جعفر, الاجرام المنظم العابر للحدود و سياسة مكافحة . مجلة الأمن و القانون , للعدد الثاني ,2001, ص262.

كما أن الأزمات السياسية الداخلية للدول و تزعزع أنظمتها السياسية قد تكون عاملا مساعدا لها للتغلغل داخل الأوساط السياسة. ودوائر الحكم و التأثير عليها كما أنها تستغل تشريعات بعض الدول التي تتماشى و مصلحتها الخاصة (1).

-كل من الأشكال المتبقية هي تكملة و تواصل للجريمة المنظمة لتحقيق الربح و الأموال و التي سيتم التطرق لها بالتفصيل.

2. غسيل الأموال Money Lounding :

تعتبر ظاهرة غسيل الأموال من بين أكبر ظواهر الفساد الاقتصادي . لذا فإنها تحتل اليوم أهمية كبيرة على الساحة الاقتصادية العالمية تهدد هذه الظاهرة الاقتصاد العالمي و خاصة اقتصاديات البلدان النامية (2) .

ترتبط هذه الظاهرة بصفقات المقاولات و التجارة الخطيرة و التوكيلات التجارية للشركات العالمية الكبرى متعددة الجنسيات, و تهريب العملة الصعبة , و تزويد العملة الوطنية و السمسرة و الأموال الناتجة عن التهريب و السوق السوداء و تجارة الأسلحة و الأعضاء البشرية و القطع الأثرية و التعدي على عقارات الدولة بالبيع الصوري و التزوير و القرصنة المعلوماتية.....إلخ

-و قد تفشت الظاهرة في أوربا مع انتشار و تشعب الأنشطة الإجرامية كالأمثلة السابقة الذكر بالإضافة إلى العمولات الغير القانونية و الرشاوى و الغش التجاري و تزييف النقود و غيرها و التي تتم بمليارات الدولارات و ترتب آثار اقتصادية سلبية على المستوى الدولي . بل لقد أصبح تنظيف النقود يمثل مشكلة خطيرة في أوربا بعد أن تعاظمت محاولات أساطين المخدرات تنظيف نقودهم من خلال المؤسسات المالية . و قد اكتشفت أوربا أنها مرتع للجنات المالية العالمية – بؤر غسيل الأموال الفترة و أن عواصمها الكبرى مثل : لندن و

1- امنصوران سهيلة ,الفساد الاقتصادي, أسبابه , أشكاله , آثاره. آليات مكافحته,المرجع نفسه.

2- نورالدين بومدين: غسيل الأموال, منشورات شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) , موقع -http //islamfin .go.forum.net –topic

باريس و جنيف و مدريد و بروكسل و غيرها تتم فيها عمليات غسيل الأموال علنا و كأنها عمليات بيع و شراء عادية الأمر الذي فرض بالضرورة سن مجموعة من التشريعات لوقف جميع أشكال غسيل الأموال القذرة الخاصة بتجارة المخدرات و الجريمة المنظمة (1) .ومن أسباب الظاهرة هو قيام بعض المسؤولين باستغلال سلطاتهم للحصول على عمولات ورشاوى مقابل تحرير صفقات معينة أو إعطاء تراخيص حكومية البدء نشاط استثماري أو للحصول على الخدمات العامة مثل المياه أو الكهرباء ،بالإضافة إلى سبب وضع الحواجز و القيود التي تمنع التصرفات أو الأنشطة الاقتصادية مما يدفع العديد من الأفراد إلى البحث عن ثغرات للتحايل على هذه الحواجز و القيود و النقطة الأخيرة هي التجارة في المحرمات و التي على رأسها التجارة في المخدرات التي تتشكل المصدر الأكبر للدخول غير المشروعة و كذلك انتشار أندية القمار و التي تحقق دخولا هائلا لمن يعمل بها.و أيضا هناك تجارة السلاح التي تتم بمليارات الدولارات على مستوى العالم .

و قد بلغ حجم غسيل الأموال حول العالم ما يزيد على تريليون دولار حسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة في عام 2009 , و هو ما يمثل ما بين 2 ٪ إلى 5 ٪ من إجمالي الناتج القومي في العالم و هذه الأحجام الكبيرة من شأنها أن تحدث آثارا على اقتصاديات الدول , فهي تؤدي إلى تآكل المؤسسات المالية. و تضعف دور القطاع المالي في النمو الاقتصادي و تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي للدول ، و تشوه الاستثمار و تخفض الإنتاجية و تزيد من مخاطر عدم استقرار الاقتصاد الكلي كما تحدث آثار سلبية أيضا على كل من الدخل القومي و إعادة توزيعه ، و على الادخار المحلي، و معدل التضخم و البطالة ، و على قيمة

1- نزيه عبد المقصود محمد مبروك : الفساد الاقتصادي ، أسبابه ، أشكاله ,آثاره ،آليات مكافحته .دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي-دار الفكر الجامعي ،ط1،الإسكندرية,2013,ص 69.60

العملة الوطنية و على استقرار النظام المالي و المصرفي . و قد تصيب الظاهرة السياسة المالية و الائتمانية للدولة بالتخبط و الارتباك.(1)

3. **الاقتصاد الأسـود "Black Economy"** : و هو كافة الأنشطة التي تحقق دخلا لا يتم إدراجه رسميا ضمن حسابات الناتج القومي . و ذلك لتعمد إخفائه تهربا من الضريبة أو تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بنشأة النشاط أو بسبب كون الأنشطة المولدة للدخل مخالفة للقوانين في البلاد.

-هو أحد أشكال الفساد الاقتصادي و ظاهرة تجتاح كل دول العالم بما فيها الدول المتقدمة.حجمه يختلف من دولة إلى أخرى.

-ترجع أسباب ظهوره إلى الأنظمة الضريبية و السياسة غير العادلة التي تدفع الأفراد و المنشآت إلى البحث عن الحيل و الطرق التي تمكنهم من تزويد الحسابات و كذا زيادة الأعباء الاجتماعية و تدني مستويات الأجور المادية أي ارتفاع نسبة مساهمة الأفراد في الضمان و التأمينات الاجتماعية و معاشات التقاعد مما يدفع معظمهم إلى البحث عن وظائف أخرى خفية أو غير رسمية أما بالنسبة للأجور هو عدم تناسبها مع المستوى المعيشي فضلا عن أنظمة الحوافز و الترقيات التي تفتقر إلى العدالة . الأمر الذي يدفع الأفراد إلى التهرب من الوظائف الرسمية إلى الخفية . و أخيرا البطالة المقنعة و التي تخلق لدى العاملين شعورا بضعف طاقتهم و إنتاجياتهم مما يدفعهم إلى البحث عن فرص أخرى للعمل الإضافي يستفيدون منه ماديا و معنويا.

- و من الآثار السلبية لهذه الظاهرة هو عند حصول بعض الأفراد على دخول دون دفع أي ضرائب عنها يشكل إخلالا بقاعدة العدالة, التي هي من أهم قواعد فرض الضريبة ، الأمر الذي يؤدي إلى فقد جانب كبير من الإيرادات الضريبية و هي من أهم مصادر إيرادات الدولة يترتب عليها آثار سلبية على معدلات التنمية الاقتصادية. كذلك التأثير على

1- نزيه عبد المقصود ،محمد مبروك : المرجع نفسه ، ص 63.62.

حسابات الدولة و خططها المستقبلية ذلك أن الاقتصاد الأسود لا يقدم صورة واضحة عن إجمالي حسابات الدولة فيما يتعلق بالدخل القومي و حسابات معدلات البطالة و النمو الاقتصادي و التضخم و مستوى الازدهار أو الركود الاقتصادي و غيرها من الحسابات و المعدلات الاقتصادية الهامة يؤدي في النهاية إلى وقوع أخطاء في تقرير السياسات الاقتصادية و النقدية و المالية المتبعة على المستوى القومي كما أن الاقتصاد الأسود يؤثر بشكل سلبي على القيمة المضافة المحققة لدى شركات القطاع لأعمال العام و الحكومة حيث تؤثر الأعمال الإضافية للعاملين في جهات أخرى على ضعف إنتاجيتهم في الشركات العامة و يكون الدخل الشخصي مقوما بأقل من قيمته الحقيقية مما يؤثر سلبا على الدخل القومي.

4. التهرب الضريبي " Tax Evasion ":

يعد التهرب الضريبي من دفع الضريبية شكلا من أشكال الفساد الاقتصادي الذي تناوله الكثير من الأدبيات الاقتصادية.و يقصد به : عدم قيام الممول الذي توافرت فيه شروط الخضوع للضريبة بالوفاء بها بالمخالفة لنصوص قوانين الضرائب و دون أن ينقل عبئها إلى الغير مستعينا في ذلك بوسائل و طرق احتيالية تنطوي على غش . لذلك فعادة ما يعرف بالغش الضريبي(**1**). أو **التهرب الجبائي** : الذي نقصد به تهرب الأفراد و المؤسسات من دفع أقسام الضريبة بعدم التصريح بالأرباح التي عادة ما تنجز عن النشاطات الخير المصرح بها أو تصريح كاذب و هو المظهر الأكثر شيوعا لدى القطاع الخاص.(**2**)

-أو هو: تمكن المكلف كليا أو جزئيا من التخلص من تأدية الضرائب المستحقة عليه, و ذلك عبر ممارسة الغش و التزوير في القيود و مخالفة القوانين و الأنظمة الضريبية المعتمدة.

1- نزيه عبد المقصود :محمد مبروك , المرجع نفسه ص 75.

2- المنصوران سهيلة : الفساد الاقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي . دراسة اقتصادية تحليلية لحالة الجزائر .مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير-جامعة الجزائر سنة 2005-2006.

*الوعي الضريبي : هو شعور المواطن بواجبه نحو وطنه,وما يقضيه ذلك من تضحيات مادية تعين الدولة على مواجهة ما يلقى عليها من أعباء و مدى اقتناع الفرد بالضريبة و معرفته بأهميتها و دورها في التنمية الاقتصادية.

-علاقة التهرب الضريبي بالفساد الاقتصادي قوية ذلك أن المكلف ليس هو وحده الذي يبحث عن أسباب للتهرب من دفع الضريبة و إنما هنالك بالمقابل باحثين عن الريع من موظفي الحكومة. حيث يقومون باستخدام أساليب لمساعدة المتهربين على التهرب من دفع الضريبة و ذلك بحكم وجودهم في السلطة الضريبية و تخصصهم في تنفيذ القوانين الضريبية و تفسيرها و تطبيقها و تمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعون تقديراتهم لحجم الوعاء و تقدير الضريبة عليه و تقدير الإعفاءات مما يجعلهم يمتلكون سلطة تقديرية يستخدمونها في زيادة دخولهم عن طريق التواطئ مع المكلفين مقابل ثمن و هذا ما يشكل ببيئة خصبة لتنامي الفساد.

-و يتخذ التهرب الضريبي أشكال متعددة كعدم الإعلان عن النشاط و بالتالي عن الدخل الخاضع للضريبة و كذلك تقدير بيانات غير حقيقية عن المتغيرات الاقتصادية للممول و التي على أساسها يتم تحديد وعاء الضريبة.فالتهرب يقع هنا عندما يتم الإعلان عن دخل أقل من الدخل الحقيقي أو عدم الإفصاح عن الدخل كله أو إخفاء بعض مصادره.

-و إلى جانب التهرب الضريبي هناك أيضا التهرب الجمركي و إبطاله من كبار المسؤولية على الجمارك وبعض الأعوان و تضع وثائق البنك الدولي مؤسسات الجمارك و إدارات الضريبية على رأس دوائر الفساد الكبير لما لها من انعكاسات على مستوى الأسعار و دخل الدولة.

-يترتب على هذه الظاهرة اختلالات هيكلية تؤثر على الاقتصاديات و نادرة الحكومة على تمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية. و في الجزائر تشير التقديرات إلى أن قيمة التهرب الضريبي بلغت ما بين عامي 1996 و 2000 حوالي 100 مليار دولار .(**1**)

1- نزيه عبد المقصود محمد مبروك- الفساد الاقتصادي.أسبابه.أشكاله .آثاره. آليات مكافحته, دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي-دار الفكر الجامعي –ط1, الاسكندرية, 2013, ص 78,76.

5. **الـرشـوة: " Bribery " :**

-تعد الرشوة من أخطر أشكال الفساد الاقتصادي لما تتضمن من معاني اللامبالاة و عدم الاكتراث ممن يحصل عليها. و التي تؤدي إلى الحصول على أموال طائلة غير مشروعة.

-وتعتبر الرشوة أهم تعبير عن الفساد المالي نظرا لأنها تلحق الدوائر الإدارية و الخدمات على كل المستويات. و يقترن انتشار الرشاوى في الدول العربية من نوعي الفساد الكبير و الصغير و بدءا من الصفقات العمومية و منح رخص الاستغلال في منشآت القطاع العام إلى الإنفاق على شراء الأسلحة إلى توفير الخدمات الإدارية و تسريعها إلى شراء المناصب المرموقة في إدارة الشركات و تسيير الموارد البشرية. و قد تقوم بعض الشركات بدفع الرشاوى للفوز بالعقود الحكومية أو للحصول على تراخيص الاستيراد أو للتحايل على الأنظمة الحكومية أو الحصول على بعض الامتيازات أو غير ذلك. و قد اجتاحت الظاهرة معظم الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة لاقتصاديات الدول المختلفة :الاشغال العامة والبناء والاتصالات ،والنفط والغاز والقطاع المالي والمصرفي وهذا من شانه ان يشكل خطورة على الاقتصاد القومي للدول ويحول دون توافر العدالة بين كافة الشركات و رجال الأعمال. وهناك عدد كبير من الشركات أشهرت إفلاسها بسبب عدم قدرتها على منافسة غيرها في دفع الرشاوى لإرساء الأعمال عليها مما يعطل جهود هذه الشركات و الدور الذي يمكن أن تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول المختلفة.

6. **الـتـبذيـر في نـفـقات الدولـة :**

-

من اهم مظاهر التبذير في نفقات الدولة هو ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة مثل الخدمات التعليمية و الصحية عن الحد الأدنى المقرر لها, سوء تنظيم الجهاز الحكومي و تداخل اختصاصات الوحدات الإدارية و اضطلاع أكثر من جهة واحدة بتأدية نفس

الخدمات أو خدمات متقاربة الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف تأدية هذه الخدمات دون مبرر و هو ما يتصل بوضعية الاقتصاد لدى الدول التي مرت بمرحلة الاقتصاد الموجه و منها ما يتصل بمرحلـة

الانتقال إلى اقتصاديات السوق ومرحلة الإصلاح الاقتصادي و منها ما له علاقة بوضعية الاقتصاد الحر ومن أمثلة على هاته المراحل كسلوك بعض كبار بعض المسؤولين في الدولة و في الجيش من خلال تضخيم فواتير الإنفاق لصالح أفراد و طبقات معينة.

و المساعدات في إطار إعادة جدولة المديونية أو في إطار برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي و تمويل الحكومة للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و منح رخص للاستثمار.كلها تشكل بيئة ملائمة للفساد الاقتصادي .(**1**)

7. **اخـــتلاس الـــمال الـــعـام:**

لعل من أخطر أشكال الفساد الاقتصادي في وقتنا الحاضر هو اختلاس المال العام و الاستحواذ عليه الحيازة الكاملة بهدف حرمان الدولة من هذا المال و لعل ما تنشره الجرائد اليومية من حالات الاختلاس من قبل موظفي الدولة و القائمين على إدارة مرفقها الحيوية خير دليل على ذلك. فنجد أن العديد من أعضاء السلطة ينهشون في قوت الشعب و موارده و يحصلون على المليارات من المال العام غير مبالين بوطنيتهم.

-وتكثر حالات الاختلاس في ظل حرية السوق و تحرير الاقتصاد و الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي و ذلك بسبب الحصول على المعونات الأجنبية و التي ينظر إليها كبار العاملين بالدولة على أنها أموال مجانية و من ثم السعي نحو الحصول على أكبر قدر منها سواء بطريقة مشروعة أو غير مشروعة و بالتالي تتعرض أموال المعونات الأجنبية للاختلاس و النهب(**2**).

1- نزيه عبد المقصود محمد مبروك,المرجع نفسه ص 85.84.82.

2- نزيه عبد المقصود محمد مبروك,المرجع نفسه ص 86.

8. الـفساد الـمصرفـي و الاسـتثمـاري:

الفساد المصرفي تعبير يستخدم لكل صور الفساد الاقتصادي التي لها صلة بالمصارف , و الذي يتمثل في صورة الاقتراض من البنوك بدون ضمانات و عدم القيام بسدادها. و يدخل في الفساد المصرفي الإضرار بالاقتصاد الناتج عن القصور في تمويل الاستثمارات اللازمة . أو افساد قرار الاستثمار , او من خلال الفساد في الواردات و من أخطر صورة محاباة بعض الأفراد و الفئات و جعلها تستفيد من ادخارات المجتمع المتراكمة و المودعة بالمصارف . و في مجال الاستثمار قد أثبتت المتابعة أن بعض القرارات في هذا المجال تمثل فسادا اقتصاديا , و ذلك عندما توجه ادخارات المجتمع لاستثمارات لا تستجيب للأوليات حسب تصنيف المجتمع , و يدخل في الفساد الاستثماري كل نشاط اقتصادي من شأنه أن يضر بالبيئة.

9. الـغـش الـصناعي و التـجاري :

يعتبران من أحد أهم أشكال الفساد الاقتصادي فالغش الصناعي كقيام أحد الأفراد بانشاء مصنع غير قانوني أو سري. و العمل على تقليد الماركات العالمية, أو استيراد قطع الغيار الرديئة و تجميعها من جديد لتصبح أجهزة تباع داخل الدولة تنافس الصناعة المحلية. يؤدي ذلك إلى إصابة المصانع الحقيقية بخسائر فادحة.و إنتاج السلع الصناعية التي يحتاجها المستهلك و مستحضرات التجميل و تقليد شعارات الشركات العالمية في هذا المجال تصل حتى إلى الغش في سلع الأطفال كالألعاب أو المواد الغذائية بعدم مطابقتها للمواصفات أو انتهاء صلاحيتها أو عدم وضع البيانات الصحيحة عليها أو الإخلال الجوهري في العوامل المكونة لتلك المواد.

ومن الغش التجاري كقيام التجار بإضافة مميزات لسلع يبيعونها و هي غير موجودة أو دفع الأموال لاستخراج الشهادات القياسية, أو خلق السلع من بقايا المبيدات أو صراعاتها

لمتطلبات البيئة ثم يثبت عدم صحة ذلك و هذا الفساد من شأنه أن يخلق أجواء عدم الثقة في الاقتصاد(**1**).

1.3 – نـماذج عـن أشكـال الـفسـاد الاقـتصادي فـي الـجزائـر:

❖ **تـبـيـيض الأمـــوال:** من الملاحظ في الفترة الأخيرة أن الإعلام الجزائري بصفة عامة و الصحف بصفة خاصة .تقوم بتسليط الأضواء و محاولة تحليل ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر و هذا في ظل الواقع الاقتصادي الجزائري من حل للمؤسسات العمومية المفلسة و توجيهها إلى الخصخصة. و كذا انتشار السوق الموازية حيث تشير الدراسات التي قام بها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري أن هناك 200 ألف تاجر , و 700 سوق في الجزائر تنشط خارج القانون بمعنى خارج قنوات المعلوماتية علما أن الإعلام الاقتصادي شبه غائب في الأدبيات الاقتصادية للحكومات الجزائرية المتعاقبة رغم تقنين هذا الإعلام عام 1997.غير أن أصل الظاهرة يرجع إلى أيام الاستقلال حيث عمت الفوضى و نهبت أملاك الدولة و تم ترحيلها إلى الخارج و أبرز ما يوضح وجود الظاهرة قديما هو أسلوب الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى مرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق و فتح المجال للمستثمرين الخواص دون طرح السؤال الجوهري" **من أين لـك هذا** ". -بمعنى أن الجزائر في وضعية يمكن القول عنها أن هناك حقيقة سلطة و لكن هناك غياب للدولة و هذا باعتراف رئيس الجمهورية على اعتبار أنه القاضي الأول للبلاد و الذي يصرح دوما أن الدولة معتلة و لهذا نراه بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2005/2004 يصرح مطالبا الحكومة و بصفة رسمية بتشكيل فوج عمل من الممثلين عن جميع القطاعات الوزارية و الهيئات المعنية لتصدي الظاهرة و كذا الفضائح البنكية التي طغت على سطح واقعنا الاقتصادي .(**2**)

1- نزيه عبد المقصود محمد مبروك :الفساد الاقتصادي , المرجع نفسه , ص 87,88

2- لخضر عزي :دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك الجزائرية –ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – يومي 14-15 ديسمبر 2004.ج شلف ص 183.

❖ **التهرب الضريبي**: أصبحت السوق الموازية بمثابة الجنة الضريبية لبارونات الاستيراد و بالملايير من الدينارات التي تفلت من خزينة الدولة حيث يمثل هذا السوق أكثر من 25٪ من النشاط التجاري الوطني أبرز هذه الأسواق : "**سوق تاجنانت** " بولاية ميلة و سوق "**دبـــي** " بالعلمة ولاية سطيف مع الفرق بين الامارات العربية المتحدة التي تعرف نموا كبيرا و هذه الأسواق التي تعرف قرصنة كبيرة في مجال البرمجيات حيث تشير الدراسات أن معدل القرصنة في الجزائر تجاوز 84 ٪ بينما المعدل الدولي المسموح به هو 34 ٪ .

* هذه الأخيرة هي شكل من أشكال تبييض الأموال هذا إضافة إلى وجود تحايلات للتهرب الضريبي باستخدام ما يعرف ب " فاتورة الطريق "و هناك انتشار رهيب لورشات التصنيع للكثير من الألبسة و مواد العطور و قطع الغيار بدون رخصة . (**1**)

❖ **عمليات التهريب**: نظرا لموقع الجزائر الجغرافي كونها بوابة إفريقيا المطلة على أوربا فأن شبكات التهريب العابرة للحدود و التي تهدف إلى الربح السريع و الاحتكام إلى مصالحهم الخاصة. على حساب المصلحة العامة و التجارة غير المشروعة جعلت من الجزائر إحدى بؤر التهريب الكبرى في العالم. و أكثر السلع المهربة رواجا في الجزائر هي السجائر ذات الشهرة العالمية و ذات الاستهلاك الواسع من قبل المواطن الجزائري و خلال السداسي الأول من سنة 2004 , تم حجز أكثر من 1.5 مليون علبة سجائر من قبل مصالح الدرك الوطني و التي تم إدخالها إلى الجزائر عبر الحدود الجنوبية بواسطة عصابات و شبكات ذات امتداد دولي يندرج نشاطها ضمن الجريمة المنظمة و هذه الأرقام مرشحة للارتفاع مستقبلا بالنظر إلى الرواج الكبير الذي تعرفه هذه السجائر في الأسواق الموازية و كذا التعاون بين المهربين و شبكات ترويج المخدرات(**2**) . وهذا و قد تفطن هؤلاء إلى اكتساح سوق السجائر عن

1- عبد الوهاب بوكروح – 500 مليون دولار تهرب سنويا من الجزائر-جريدة الشروق- العدد 1648.

2- عزيز ملوك :بارونات التهريب يغرقون سوق السجائر –جريدة الخبر – الثلاثاء 29 جوان 2004- العدد 4125.

طريق تزوير علامات جزائرية على غرار التي تم طرحها في السوق كمنافس للعلامة الأصلية التي تتولى الشركة الوطنية للتبغ و الكبريت مسؤولية إنتاجها و بيعها علما أن العلامة المزورة يحتمل أن تصنيعها يتم بمصانع موهومة في موريتانيا و تشير الشركة الوطنية للتبغ أن خسائر وحدة البيع للوسط قدرت ب 5 ملايير سنتيم بسبب العلامة المزورة و هذا فقدان الخزينة نحو 3 ملايير سنتيم على اعتبار أن 70 ٪ من مبيعات الشركة تتجه إلى الضرائب و هناك أنواع أخرى من التهريب كالمرجان و غيرها.

❖ **الـرشـوة** : الرشوة واستغلال النفوذ مظاهر لما يعرف بالفساد الاقتصادي في الجزائر فحسب بعض التقارير تؤكد أن الجزائر من بين أكثر الدول الأقل تنافسية في إفريقيا بسبب الرشوة و سوء التسيير. حيث تحتل الجزائر المرتبة 74 عالميا من بين 102 دولة من حيث القيمة التنافسية.و أخذت المرتبة 72 في مجال الرشوة و انتشارها حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي . و بالنسبة للدور غير الفعال تحتل الجزائر المرتبة 66 ب 3.92 نقطة الأمر يتعلق بفعالية المؤسسات و الإدارات لذا يتعين على الدولة تكثف من تدخلاتها لأجل كبح قنوات السوق الموازية و اقتصاد الرشوة لأنه لا يمكن حسب الخبير " الطاهر بومدرة " دخول العولمة إلا بالفصل بين المسؤولية و الملكية العامة لأن الربط بينهما يجعل الجزائر بعيدة كل البعد عن قواعد اقتصاد السوق .

–و قد أدرجت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الذي أعدته عن مدركات الفساد أن الجزائر مصنفة ضمن الدول التي تعرف مستويات مرتفعة للرشوة و منحت لها 26 نقطة من مجموع عشرة نقاط علما أن النقطة عشرة تعني انعدام الرشوة و الفساد و النقطة صفر تعني سيطرة الرشوة على الواقع الاقتصادي للدولة.(**1**)

1- لخضر عزي–المرجع نفسه–ص198.

-و تعتبر قضية المؤسسة الوطنية للحديد و الصلب " **سيدار** " من القضايا الاقتصادية التي عرفتها الجزائر تعود أحداثها **2 فيفري 1996** ألقى بذلك على ستة مديرين مركزيين في إطار مسامي بحملة الأيادي النظيفة و يذكر التقرير أن القضية تتعلق بالإفراط في المهام داخل و خارج الوطن و إبرام عقود و صفقات ألحقت أضرار بالمؤسسة مع متعاملين أجانب خاصة ما تعلق باستيراد الحديد المخصص للبناء.(**1**)

❖ **الـــجـريـــمة الـمـنـظـمـة** : تعرف الجزائر انتشارا واسعا للجريمة المنظمة في ظل التطورات الاقتصادية ففي الملتقى الوطني الأول حول ظاهرة الجريمة العابرة للحدود و الذي نظمه معهد العلوم القانونية و الإدارية بالجزائر تم تعريف الجريمة المنظمة على أنها : " فعل منظم و دقيق أو يسير وفق خطة معينة تقوم به عصابة محترفة غايتها جلب المنفعة الذاتية كما يمكن لهؤلاء المحترفين الاستعانة بأهل القانون ذوي المستوى العالي حتى لا تلجم السلطات خططهم و تتم أنشطتهم في سرية تامة."و تلجأ العصابة إلى استعمال أساليب متنوعة من أجل التغلغل في جميع الأوساط الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و تتمثل أساليبها في الرشوة و الإغراء . و إذا لم تنفع فهناك الابتزاز ثم الترويع و العنف. و هنا يمكن الوصول إلى الإرهاب ثم التقتيل -حسب طرح المختصين فإنه توجد من بين الجرائم المنظمة الجريمة العابرة للحدود و التي من شأنها أن تلقي الرعب في الدولة و يستفحل دائها لتضرب الدولة من الداخل بداية بالاقتصاد باعتباره الملجأ الوحيد لتحقيق الربح .(**2**)

- و في إطار محاربة الجريمة المنظمة على سبيل المثال : تمكنت الفرقة المتنقلة للشرطة القضائية بولاية أم البواقي من تفكيك جماعة أشرار متكونة من 6 أشخاص مختصة في المتاجرة في مواد كيميائية محظورة و المتعلقة بمادة الزئبق و هذا النوع يدخل في إطار الجريمة المنظمة.(**1**)

1- عبد الوهاب بوكروح-500 مليون دولار تهرب سنويا من الجزائر –جريدة الشروق- العدد 1648-2006-03-30. ص04 .

2- حبيبة بوخروفة: الملتقى الوطني الأول حول ظاهرة الإجرام – جريدة الأحداث , الأحد 21/03/2004 –ص13.

IV. المبحث الرابع : أسباب الفساد الاقتصادي

بالرغم من أن الفساد يختلف من بلد إلى بلد , تبعا لطبيعة البيئة و العوامل السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و القيم الدينية و الأخلاقية المتفاعلة فيه و تبعا لدرجة كفاءة الجهاز الإداري إلا أنه في الإمكان تحديد بعض القوى الرئيسية المحركة له اعتمادا على دراسات تناولت هذه الظاهرة و منها تبين أن هناك العديد من الأسباب الكامنة وراء بروزها و تفشيها في المجتمعات بالرغم من وجود شبه اجماع على كون هذه الظاهرة سلوك إنساني سلبي تحركه المصلحة الشخصية إلا أنه ينبغي ملاحظة أن هذه الأسباب و إن كانت متواجدة بشكل أو بآخر في كل المجتمعات إلا أنها تتدرج و تختلف في الأهمية بين مجتمع و آخر : فقد يكون لأحد الأسباب الأهمية الأولى في انتشار الفساد بينما يكون في مجتمع آخر سبب ثانويا.و يمكن إجمال أسباب الفساد الاقتصادي فيما يلي :

- ✓ **الفقر المدقع و اتساع الهوة بين الأغنياء و الفقراء** : خاصة عندما يتقاضى الموظفون في جهاز الإدارة العامة أجورا و مرتبات متدنية . هذا الوضع يساعد على تغذية الميول نحو الفساد
- ✓ **ضعف رسوخ سيادة القانون** :حيث يزدهر الفساد في القطاع العام نظرا لتطبيق القوانين على البعض و عدم تطبيقها على البعض الآخر و حيث يستخدم تطبيق القانون في أغلب الأحيان كوسيلة لتعزيز المصالح الخاصة بدلا من حماية الصالح العام .إن رمزا شائعا لانهيار سيادة القانون في الدول المغرقة في الفساد يتمثل في إقدام الشرطة على خرق القانون بدلا من تطبيقه من أمثلة على ذلك : إيقاف سائقي السيارات باختلاف المخالفات لقوانين المرور كمبرر لجباية الرشاوى.

1- بولعراس ب – الجريمة المنظمة الوجه الآخر للارهاب الدولي –مجلس الجيش , كتوبر 2003, ص7.

- ✓ **ضعف الجهاز القضائي و بطء إجراءاته ثم التراخي في تنفيذ الأحكام** : بمعنى أن العديد من الدول التي تصدر القوانين فيها بدون مشاركة فعالة من المواطنين و لصالح جهات معينة بالطبقة الأولى ثم تبعية القضاة في تعيينهم و تحديد رواتبهم للسلطة التنفيذية و التي ينخرط الكثير من قياداتها في الفساد و بطء إجراءات الثقافية تمكن كبار المستفيدين من توكيل محامين قادرين على مد أجل التقاضي حتى يستطيعوا التأثير على أدلة الإثبات أو العمل على عدم تنفيذ الأحكام الصادرة ضد المستفيدين .(1)
- ✓ **قلة المساءلة:** و ذلك نتيجة لعدم وجود سياسات منظمة و ضابطة للتصرفات المالية و ضعف أجهزة الرقابة، و عدم توفر الشفافية التي يمكن من خلالها التعرف على حالات الفساد عند وجودها.و من ثم يكون من الصعب الإمساك بالمخالف في قضايا الفساد و مساءلته خاصة في حالة الفساد الكبير الذي ينخرط فيه كبار المسؤولين في الدولة بما لديهم من سلطة تمكنهم من التأثير على أجهزة الرقابة.
- ✓ **ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد** : و ذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية حادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد و طالما أن القيادة السياسية الحاكمة ليست على استعداد لمعاقبة و محاسبة الفاسدين منها فإن فسادهم سوف يستشري .
- ✓ **زيادة درجة مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي** : ذلك أنه كلما ارتفعت درجة سيطرة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية المتعددة كلما ازداد الميل نحو الفساد نظرا لما ينطوي عليه القطاع العام من بيروقراطية لا تهتم بعملية الإنتاج بقدر تركيزها على أنشطة التوزيع و على عملية التخطيط دون وجود دور لآليات السوق الحرة في تخفيض الموارد الاقتصادية الأمر الذي يفتح المجال أمام ممارسات الفساد المتعددة.

[1]–نزيه عبد المقصود، محمد مبروك . الفساد الاقتصادي ، أسبابه ،أشكاله ، آثاره، آليات مكافحته– دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي –دار الفكر الجامعي ، ط1،الاسكندرية،2013،ص95.

- ✓ **ضعف العقوبات التي يتم توقيعها على مرتكبي جرائم الفساد الاقتصادي** : مقارنة بما يحصلون عليه من عوائد و منافع من ارتكاب الفساد.
- ✓ **التحول نحو الاقتصاد الحر** : و اتجاه الحكومات إلى تقليل القيود و الرقابة لتحفيز المستثمرين أو المنتجين ورجال الأعمال يخلق شعورا عاما بضعف دور الدولة في الرقابة ووضع الضوابط التي تحمي المجتمع من الممارسات الفاسدة من جانب المحتكرين و زيادة ضغوط التضخم أو ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية و زيادة حجم الصفقات التجارية و المالية و بالتالي ارتفاع قيمة عائدات الفساد الأمر الذي يؤثر كثيرا على استعداد الموظفين للانحراف نحو الفساد في ظل الإغراءات المالية الكبيرة خاصة في العقود و الصفقات الدولية المتعلقة بالتجارة الدولية.(**1**)

-أو تلك المتعلقة بانشاء مشروعات البنية الأساسية خاصة في الدول النامية بواسطة الشركات الدولية للنشاط كشركات متعددة الجنسيات التي يكون لديها استعداد كبير لدفع مقابل مرتفع للحصول على الأعمال أو الصفقات بطرق غير مشروعة مما يفتح المجال أمام انتشار ظاهرة الفساد.

- ✓**اتباع سياسات نقدية أو مالية غير عادلة أو غير متزنة** : حيث تؤدي هذه السياسات إلى ارتكاب بعض مظاهر الفساد الاقتصادي فسياسة التوسع في الإصدار النقدي مثلا أو الإفراط فيه يؤدي إلى التضخم و ارتفاع الأسعار و بالتالي انخفاض قيمة النقود أي انخفاض القوة الشرائية لها و انعدام دورها في تسوية المدفوعات الآجلة و تأثير ذلك على المعاملات و الديون و تأثيرها كذلك على أصحاب الدخول الثابتة و يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية و عدم كفايتها لتحقيق المطالب الأساسية كذلك فإن التوسع في الائتمان المصرفي مع عدم الرقابة الجيدة يؤدي إلى تزايد حالات السرقة و الاختلاس في قطاع المصارف و المماطلة في سداد القروض.

1-نزيه عبد المقصود –محمد مبروك –المرجع نفسه. ص96.

✓**سوء توزيع الثروة و الدخل في المجتمع** : حيث يوجد فئة قليلة من الأفراد تستحوذ على نسبة كبيرة من الثروة و الدخل و الغالبية من طبقات وسطى و أخرى عند خط الفقر و تحته الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الولاء أو عدم الاهتمام بالمصلحة العامة للمجتمع و بالتالي التمهيد لسلوكيات فاسدة من جانب بعض العاملين في الأجهزة الإدارية للدولة. فضلا عن سهولة اختراق عصابات الجريمة المنظمة لأجهزة الأمن و العدالة بالإغراءات المالية الخيالية التي يضعف أمامها بعض العناصر المسؤولة في تلك الأجهزة و سهولة تشكيل شبكات الفساد تضم بعض كبار المسؤولين رغبة في الحماية و ضمان عدم الملاحقة الأمنية و القضائية و التستر على الانحرافات المالية و إهدار الأموال العامة و التربح من العمل الوظيفي .

✓**تزاوج السلطة و المال** : هنا تتداخل العلاقات الاجتماعية مع العلاقات الاقتصادية و المالية ، و من ثم تظهر المحسوبية و الوساطة خاصة إذا ما ترتب على ذلك ربح ذوي السلطة بطرق مباشرة أو غير مباشرة من هذه السلطة خاصة عندما تكون هناك عائلات حاكمة تمتلك شركات متعددة أو تكون على صلة بأفراد أو شركات تبحث عن أرباح و صفقات ضخمة من خلال صلة القرابة أو الصداقة و من ثم استغلال أصحاب القرار مناصبهم في الربح و الحصول على المنافع المالية أو الحصول على الرشاوى للحصول على موافقات لتمرير أعمال غير مطابقة للمواصفات أي غير مشروعة أو مخالفة للقوانين مثال عن ذلك : ما حصل في اليابان أعطى أحد صانعي الإطارات الفولاذية لوزير سابق 80 مليون ين ياباني حوالي 600 ألف دولار مقابل عقود حكومية.(**1**)

✓**تشابك مصالح و المنافع بين رجال السياسة و رجال المال و الأعمال** : حيث يسعى رجال السلطة السياسية إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع الاقتصادية خلال تواجدهم بالسلطة لذلك فإنهم عادة ما يسعون إلى دعم علاقاتهم الاقتصادية مع رجال المال للحصول على منافع بدون وجه حق و في نفس الوقت يسعى رجال المال إلى تحقيق منافع مادية كبيرة من

[1]–حمدي عبد العظيم: عولمة الفساد و فساد العولمة– الدار الجامعية –الإسكندرية –ط2–2011–ص 60.59.

خلال مشاركتهم مع رجال السياسة و أقاربهم و أصدقائهم الذين يسعون هم أيضا للحصول على أعلى فوائد بطرق غير مشروعة دون أن تنالهم المساءلة القانونية طالما أنهم مقربون من النظام الحاكم المتكلف بحمايتهم و ضمان استمرار أعمالهم أو أنشطتهم غير المشروعة.

✓**التحولات الاقتصادية التي طرأت على العالم في ظل العولمة** : و الاتجاه نحو رأسمالية السوق الحرة و الذي بدأ يسود العالم و ما يتضمنه ذلك من تقليص لدور الحوكمة في النشاط الاقتصادي و بالتالي قلة المساءلة ثم المنافسة التي تصل إلى حد الصراع القاتل و حرية تحريك الأموال بين دول العالم مما أوجد فرصة أمام كبار المفسدين لتحويل ما يحصلون عليه بدون وجه حق إلى المؤسسات العالمية و تدويرها في أعمال مشروعة لإخفاء مصدرها غير الشرعي فيما يعرف بغسيل الأموال .بالإضافة إلى بزوغ نظام مالي دولي متشابك إلكترونيا يساهم في زيادة فرص الفساد نتيجة لصعوبة السيطرة عليه و على الأضرار التي يحتمل أن تنشأ عنه.

✓**الطغيان و الاستبداد السياسي** : و ما ينتج عنه من جود نظم الحكم التسلطية التي تؤدي إلى شيوع الفساد حيث يسود المجتمع حالة من تردي الأحوال المعيشية و ضعف النظام القانوني و غياب عنصر الجزاء و هذا كله يؤدي إلى انتشار الفساد في كافة الأجهزة الإدارية للدولة و مؤسساتها و من ثم تصبح الوظائف العامة أقصر الطرق لتحقيق المكاسب و الثراء من خلال الرشوة و الاختلاس و العمولات و المتاجرة في المخدرات و الغش التجاري و تهريب السلع و السلاح و التهرب من الجمارك و الضرائب و غسيل الأموال و غيرها من الجرائم الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.(**1**)

1-نزيه عبد المقصود محمد مبروك – المرجع نفسه. ص 97-98.

V. المبحث 5 : الآثار الاقتصادية السلبية للفساد الاقتصادي

لا شك أن للفساد الاقتصادي بأشكاله المختلفة آثار سلبية كثيرة على الجوانب الاقتصادية لأي بلد و نحاول هنا التعرف على أهم هذه الآثار و التي تتمثل في الأثر على الاستثمار و النمو الاقتصادي و الأثر على الإنفاق الحكومي و على القطاع الضريبي و على سوق الصرف الأجنبي ، و على سوق الأوراق المالية و البنوك و المال العام و على قيمة العملة الوطنية و قدرة الأنشطة الاقتصادية المشروعة و غيرها من الآثار الأخرى.

-الأثر الأول و لا شك أن الفساد الاقتصادي يؤثر سلبا على الاستثمار سواء كان محليا أو أجنبيا و تخوف المستثمرين الأجانب من استثمار أموالهم في بيئة يتحكم فيها الفساد و لا تخضع لمعايير أو ضوابط و تشريعات واضحة و شفافة ، حيث يكون الفساد هو الوسيلة الغالبة للحصول على الحقوق و التراخيص.كذلك يزيد من تكلفة المشاريع و يهدد نقل التقنية و يضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع خاصة عندما تطلب الرشا من أصحاب المشاريع لتسهيل القبول أو بطلب نصيب من عائد الاستثمار و مع ازدياد حدة الفساد يقوم المستثمرين بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشا و العمولات إلى التكاليف مما يرفع تكلفة المشروعات و يخفض العائد على الاستثمار. و يؤدي إلى الفشل في جذب الاستثمارات الأجنبية و هروب رؤوس الأموال المحلية كذلك يساهم في تدني كفاءة الاستثمار العام و أضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة . كما يساهم في إقامة شركات وهمية تقوم بجمع مبالغ نقدية كبيرة من المدخريين وقد تنجح في طرح اسهم وهمية بطرق احتيالية تقوم بها شركات مساهمة تنشأ بأوراق مزورة و اقتناع الآلاف من المدخرين بتسليمها أموالهم لاستثمارها في أنشطة عالية الربحية ثم يتبين أنها شركات صورية للنصب و الاحتيال .أما على النمو الاقتصادي فلا شك أن هذا الأخير هو دائما محل اهتمام كل الدول لأنه يشكل البوابة الأمامية للتنمية .وتعد نسبة 8 ٪ إلى 9 ٪ كمعدل نمو سنوي نسبة مستهدفة من جميع الدول

إلا أن هذه النسبة تظل مرهونة بمدى استجابة كل دولة إلى معايير الحكم الصالح و إلى موقعها من درجة الفساد الاقتصادي.(**1**)

فقد بات واضحا من خلال الدراسات القياسية و الميدانية أن معدلات النمو الاقتصادي تتأثر بشكل كبير بدرجات الفساد حيث يتم تخفيض الموارد على غير أساس النمو و إنما على أساس الريع المتوقع منها.

-أما أثر الفساد الاقتصادي على الإنفاق الحكومي فانتشاره في هذا القطاع يؤثر على تخصيص النفقات العامة. الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع من هذا الإنفاق بحيث تحظى الأنشطة الظاهرية بإنفاق سخي في حين يتم إغفال الإنفاق على الكثير من الأنشطة و القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للمجتمع . و الفساد مرتبط بارتفاع مستويات الإنفاق العسكري نظرا لما يتضمنه هذا الانفاق من عناصر يصعب على هيئات المراقبة أو المجالس التشريعية الحكم على مصداقيتها و ما يوفره من فرص كبيرة للرشوة من خلال ادعاء السلطات ضرورة السرية في شراء الأسلحة . فالإنفاق الكبير على البنود متخصصة مثل شراء الأسلحة و غيرها التي يصعب تقدير قيمتها السوقية يغطي إلى إتاحة مزيد من الفرص المربحة للفساد.

-أما الآثار السلبية الناتجة عنه على القطاع الضريبي وجود مقدرة زائفة على الدفع للأفراد الذين ينهمكون في الممارسات الفسادية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل. فإن واضعي السياسة المالية للدولة يضعون في اعتبارهم الإيرادات الضريبية عند توقع الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة فإذا كانت الطاقة الضريبية على غير المتوقع فإن هذا يعني أن الحكومة لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة سواء فيما يتعلق منها بتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية أو تمويل الإنفاق العام أو تمويل خدمات اجتماعية. و أمام هذا الوضع الذي خلقه الفساد في القطاع تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخلي عن بعض الأهداف التي

1-نزيه عبد المقصود محمد مبروك : الفساد الاقتصادي، المرجع نفسه، ص105-108.

كانت ترمي إلى تحقيقها للمجتمع . فالفساد يخفض من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب الأمر الذي يضيع على البلاد مبالغ كبيرة كان يمكن الحصول عليها لولا هذا الفساد.فالممارسات الفاسدة في القطاع تلحق ضرر بإيرادات الدولة إذا أخذنا في الاعتبار أن ما يقرب من 87 ٪ من ميزانية الدولة تعتمد على عائدات الضرائب. و انخفاض معدل نمو الإيرادات العامة خاصة الضرائب و الجمارك التي يؤدي الفساد إلى التهرب من دفعها هذا يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة و بدوره إلى زيادة المديونية المحلية و زيادة معدل التضخم في الأسعار المحلية و انخفاض دخول الموظفين.(**1**)

-أما الأثر على سوق الصرف الأجنبي فعادة ما تقوم الدول بتحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى. و تسعى هذه الدول أن يتسم سعر عملتها الوطنية بالثبات على الأقل لفترة زمنية و ذلك حتى تتمكن من القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي ترمي إلى تحقيقها . و لكن انتشار الفساد في هذا المجال يترتب عليه انقسام هذا السوق إلى سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف و يتميز هذا السوق بندرة في الصرف الأجنبي مقارنا بالطلب ، وسوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي و يتميز بالحركة و النشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي و توجيه هذا النقد اما إلى تمويل أنشطة غير مخططة او تمويل أنشطة غير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع.

-كذلك يؤدي الفساد إلى تدهور أسواق الأموال المالية و احتمالات انهيار البورصات و ضياع مدخرات صغار المستثمرين المتعاملين في البورصة و سوق الأوراق المالية يقوم على الشفافية في إباحة المعلومات المتعلقة بالشركات التي تطرح أوراقا ماليا بها سواء تعلقت هذه المعلومات بالميزانية الختامية أو بالنسب المالية التي تعكس الوضع الحقيقي لنشاط هذه الشركات و مدى قدراتها الائتمانية . و لكن عندما ينتشر الفساد فإنه يؤدي إلى انتهاج إجراءات محاسبية غير حقيقية بل مضللة في كثير من

1-نزيه عبد المقصود .محمد مبروك. المرجع نفسه ص 118-119.

الأحيان. و إعداد حسابات للأرباح و الخسائر تعكس وعاءا ضريبيا منخفضا بغرض المعاملة الضريبية و حسابات أخرى تظاهر معدلات مرتفعة للربحية تنتشر في أسواق المال بقصد الترويج للاكتتاب في الأوراق المالية التي تطرحها الشركات الامر الذي ينجم عته تضليل المستثمر اي بعد فترة من الادراج الاوراق المالية لهذها الشركات في البورصة و تداولها من جانب عدد كبير من المستثمرين الماليين يحدث انهيار لأسعار هذه الأوراق.

-كذلك يؤثر الفساد سلبا على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأعباء الواردات مقومة بالعملة الوطنية و انخفاض معدل زيادة الصادرات نظرا لارتفاع تكلفتها خاصة في ظل ضعف مرونة الصادرات في البلدان النامية و عدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية و يترتب بذلك انخفاض قيمة العملة و ضعف قوتها الشرائية كما يؤدي إلى ضعف قدرة الأنشطة الاقتصادية المشروعة على منافسة الأنشطة المماثلة غير المشروعة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتمالات تعثر المشروعات ذات الأنشطة المشروعة و عدم قدرتها على الاستمرار و إفلاسها و يؤدي إلى تخفيض العمالة و زيادة معدلات البطالة و انخفاض معدلات الأرباح و الضرائب التي تؤول إلى الخزانة العامة للدولة و من ثم زيادة الدين العام الداخلي و زيادة أعباؤه على الموازنة العامة للدولة.(1)

إذن الفساد الاقتصادي يؤدي إلى :

-خفض معدلات النمو الاقتصادي و تباطؤ مسيرة التنمية : أي محاولة الفاسدون وضع العراقيل في وجه الاستثمار للاستئثار بمجالاته و الحصول على مكاسب غير مشروعة مما يرفع تكاليف الاستثمار و يخفض مستوياته و يشوه تركيبته و يسبب كذلك في قصور الخدمات الحكومية و الخاصة و تردي البنية الأساسية و نوعيتها مؤديا إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي ، زيادة البطالة نتيجة خفض معدلات النمو الاقتصادي الناتج عن الفساد يقود إلى تراجع معدلات نمو التوظيف و يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمال و تراجع الدخول ، رفع تكاليف المعيشة و سوء توزيع الدخل مع زيادة

1-نزيه عبد المقصود .محمد مبروك : المرجع نفسه ص 122-126.

الفقر، التعدي على حقوق الإنسان، تراجع مستويات العدالة الاجتماعية ، الحد من المنافسة و كذا تراجع الثقة بالمؤسسات . (**1**)

1-سعود بن هاشم جليدان : م آثار الفساد . العربية نت ديسمبر 2014. 07:48 نقلا عن صحيفة اقتصادية . http//www.alegt.com / 2014/06/09/article-862315.htm/

الفصل الثاني

معالجة الصحافة المكتوبة للفساد الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول :المعالجة الإعلامية (الصحفية) و الصحافة المكتوبة

المبحث الثاني: رسالة الإعلام بين التوعية و النظام الاقتصادي

المبحث الثالث: وسائل الإعلام و إزالة الحواجز

المبحث الرابع : آليات مكافحة الفساد وطنيا و دوليا

المبحث الخامس: واقع الفساد في الجزائر

الإعلام يسمح بخلق المناخ الديمقراطي، الذي يسمح بمكافحة الفساد و أشكاله المختلفة، إلا أن وسائل الأعلام حتى يمكن أن تقوم بهذا الدور لابد من توفير محيط خارجي ملائم يتمثل في الأساس بوجود إطار تشريعي كفيل بضمان الحق في الوصول إلى المعلومة و توفير الشروط الموضوعية للقيام بالعمل الإعلامي على أكمل وجه لذلك نود التطرق إلى مختلف العناصر المرتبطة بدور وسائل لإعلام و طرق لمكافحة الفساد ، و تقديم نموذج عن الفساد في الواقع الجزائري.

I. المبحث الأول :المعالجة الإعلامية (الصحفية) و الصحافة المكتوبة

تعتبر الصحافة وسيلة إعلامية اتصالية هامة ، تساهم في تغذية الفكر و تنوير العقول و باطلاعهم على مجريات الحوادث و المعارف بتناولها شؤون الحياة السياسية ،الاقتصادية ، الاجتماعية ،الأدبية و الثقافية .حيث ارتقى هذا الميدان منذ بداية من اللغة إلى المطبعة وصولا إلى وسائل الاتصال الجماهيرية ، متمثلة في الصحافة كونها مكنت الإنسان من تسجيل أفكاره و أتاحت له فرصة الإطلاع على أحداث العالم بأسره (1) ، باعتبارها وسيلة إعلامية اتصالية يكمن دورها في معالجة قضايا هامة في المجتمع و من بينها قضايا الفساد الاقتصادي و نجاحها هو نجاح التغطية و المعالجة لمثل هذه الظواهر الخطيرة.

1.1- المعالجة الإعلامية: (الصحيفة)

تعتمد هذه المعالجة على سبل تعزيز الشفافية في أعمال الأجهزة و الهيئات الحكومية و تعميق الوعي لدى كافة المواطنين و منظمات المجتمع المدني بشأن عمليات اتخاذ القرار و انتهاج السياسات ذات الأثر في الأوضاع الاقتصادية و لا شك أم الهدف من ذلك هو خلق قوى ضاغطة محلية أو دولية لتحسين أداء الحكم و ترشيد السياسات و الكشف عن كل صور الفساد و محاربتها . ومن هنا تبرز أهمية دور المجتمع المدني بما في ذلك وسائل الإعلام و الأحزاب السياسية خاصة أحزاب المعارضة و النقابات المهنية ، و دور البحوث و النشر في توسيع نطاق الشفافية و المساءلة في كل ما تزاوله أجهزة السلطة من أنشطة و أعمال .كذلك إعطاء الحرية للصحافة و تمكينها من الوصول إلى المعلومات و منح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات و عمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد و مرتكبيها.

و تسعى هذه المعالجة إلى تمكين المواطن من أسباب القوة. و يمكن تحقيق ذلك من خلال دعم الإصلاحات التي تطول الأوضاع من القاع إلى القمة ، ففي الكثير من الدول التي يترسخ فيها الفساد تفتقر الحكومات سواء إلى الإدارة ، و القدرة على تطبيق برامج فعالة لمحاربة الفساد و قد يختار شركاء التنمية الخارجيون إعلاء صوت المواطنين و تقوية آليات الإقصاء من أجل تعزيز الشفافية و المساءلة و

[1]-محمد منير حجاب،مدخل إلى الصحافة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ط1 ،2010 ،ص13.

سيادة القانون . و لا شك أنه عندما يتم إطلاع المواطنين على الأداء الحكومي يصبحون في وضع أفضل للضغط على الموظفين العموميين لأداء مهامهم من أجل الصالح العام.(**1**)

*هذا و قد ظهرت السنوات الأخيرة مبادرات عديدة ركزت جهودها على الدعوة إلى الشفافية تمثلت فيما يلي:

– مدونة سلوك صندوق النقد الدولي للممارسات الجيدة بشأن الشفافية المالية الصادرة عام 1998 و التي تم تحديثها عام 2001 و التي تستند إلى أربعة مبادئ جوهرية و هي : وضوح الأدوار و المسؤوليات ، إتاحة المعلومات للعامة، عمليات الميزانية المفتوحة ،وضمانات النزاهة.

– مبادرات الحكومة الالكترونية و التي تمكن المواطنين و دوائر الأعمال من استخدام الانترنت في خدمات مثل تسديد الضرائب و التوريدات و متابعة القضايا أمام المحاكم و الجمارك.

– قوانين حرية المعلومات و التي صدرت بالفعل في العديد من الدول.

–مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية و التي انطلقت من المملكة المتحدة لحث الدول المنتجة للموارد الطبيعية كالنفط و الغاز و المعادن و الأحجار الثمينة على نشر اتفاقيات التنقيب و الاستخراج و التصريح بأسعار و كميات البيع.

– هذا و توجد العديد من تجارب الدول التي جندت الأعلام من أجل مكافحة الفساد و التخلص منه و هذا ما كان من بريطانيا قبل مائة عام و ما فعلته أيضا كل من هونج كونج في هذا المجال نجد أنها حققت نتائج مبهرة في مكافحة الفساد.استوطنت هذه الأخيرة الفساد منذ بداية النصف الثاني للقرن الماضي دون أن تستطيع أي جهة التصدي له إلى أن أدت فضيحة تورط فيها كبار ضباط الشرطة إلى حث الحاكم العام حينها لتأليف " اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد عام 1974 " على أن ترفع تقاريرها مباشرة للحاكم و كان من مهام هذه اللجنة سلطة التحقيق و الاتهام في قضايا الفساد و كذلك الإشراف على حملات التوعية التي تقوم بها وسائل الإعلام المختلفة و قد قوبلت جهود اللجنة باعتراضات قوية من جانب قوات الشرطة الأمر الذي جعلها تتهاون قليلا في المخالفات .و لكنها سرعان ما عادت إلى قوتها من جديد مع قيامها عبر وسائل الإعلام بحملة توعية عامة قوية الأمر الذي أدى إلى حدوث انخفاض في أنشطة الفساد.(**2**)

1–نزيه عبد المقصود محمد مبروك :الفساد الاقتصادي – أسبابه–أشكاله–آثاره–آليات مكافحته–دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي–دار الفكر الجامعي،ط1–2013– ،ص138.

2–نزيه عبد المقصود ، محمد مبروك المرجع نفسه–ص139.

2.1 – الصحافة المكتوبة في الجزائر

نأتي أولا إلى تقديم مفاهيم بسيطة عن الصحافة المكتوبة

أ. مفهوم الصحافة المكتوبة:

–المفهوم اللغوي : تستخدم كلمة الصحافة في قاموس أكسفورد بمعنى " press " و هي شيء مرتبط بالطباعة و الطبع و نشر الأخبار و المعلومات .

و هي أيضا «journal « و يقصد بها الصحيفة و " journalisme " بمعنى الصحافة. و " journaliste " بمعنى الصحفي. فكلمة الصحافة تشمل إذن الصحفي و الصحيفة في آن واحد.(**1**)

و في المعجم الوسيط تعني الصحافة : اضمامة من الصفحات تصدر يوميا أو في مواعيد منتظمة و جمعها صحف و صحائف (2) .

كما تعرف الموسوعة العربية العالمية للصحافة بأنها: أهم المهن التي تنقل للمواطنين الأحداث التي تجري في محيط مجتمعهم و العالم أجمع (3).

- **التعريف الاصطلاحي للصحافة:** يعرف محمد عبد الحميد الصحافة بأنها : " عملية اجتماعية تساهم في تحقيق عدد من الحاجات الاجتماعية التي يتطلع المجتمع لتحقيقها من خلال عدد من المؤسسات الاجتماعية و منها المؤسسة الصحفية.مهما اختلف الهدف من قيامها. مرتبطة بطبيعة اجتماعية في تحقيقها لعدد من الحاجات الفردية التي تجتمع لفئة من الفئات لتشكل فيما بعد مجموع المتلقين أو الرأي العام أو جمهور العملية الاتصالية (4)

–التعريف الإجرائي للصحافة المكتوبة : من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الصحافة المكتوبة هي : مجموع اليوميات الصادرة التي تضمن خدمة إخبارية لمجموع قرائها و موافاتهم بما يجري من أحداث قصد تقديم مادة إعلامية متكاملة عن طريق تطرقها إلى مختلف المجالات السياسية ، الاقتصادية و الأمنية .

1–فاروق أبوزيد، مدخل إلى علم الصحافة، ط2،عالم الكتب ، القاهرة 1998، ص36.

2–محمد منير حجاب، الصحافة و القيم الإخبارية ،م4،دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة،2003،ص10.

3–الموسوعة العربية العالمية،ط2،م15،مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، الرياض ، 1999،ص45.

4–محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة،عالم الكتاب، القاهرة، 1999،ص23.

– **الـصـحافـة** : هي الوسيلة الإعلامية الكتابية التي تتبع أهميتها من كونها أداة اتصال يومي بالجمهور. هدفها نقل الخبر و الرأي و التحليل أو الصورة إلى القارئ (1)

ب الـصحافة الـمكـتوبـة فـي الـجـزائـر :

تعتبر الجزائر أول بلد في المغرب العربي عرف الإعلام المكتوب ، و كان ذلك مع صدور العدد الأول لجريدة " **بريد الجزائر** " (**L'estafette d'Alger**) في يونيو **1830م** ، و التي أصدرتها السلطات الاستعمارية لرفع معنويات الجيش الغازي ، و في **1839 م** صدرت صحيفة أسبوعية باللغة الفرنسية و اتخذت بعد ذلك اسما عربيا هو " الأخبار " و قد حضرت السلطات الفرنسية في تلك الفترة الكلام عن الحرب أو عن السياسة أو عن الإدارة الحكومية(**2**)

و كان النشاط الإعلامي المكثف للمستوطنين مع نهاية القرن التاسع عشر ، (حوالي **150** صحيفة) بالإضافة إلى استيراد و توزيع الصحف الصادرة بفرنسا.

أما النشاط الإعلامي المستقل للجزائريين فتذكر بعض المصادر أن أول صحيفة يصدرها جزائري كانت " كوكب إفريقيا " عام **1907** م ،بينما تؤكد مصادر أخرى على أسبقية صحف أخرى مثل : الحق، النصيح ،المنتخب في مصالح العرب ، الأخبار ، ذو الفقار و الصديق (**3**).

و من أهم الصحف الجزائرية التي صدرت في العشرينيات صحيفة "وادي ميزاب" في **1925م** ، و "المنتقد " أول صحيفة يصدرها عبد الحميد بن باديس أبو الصحافة الجزائرية الحديثة و قد ظهر منها **18** عدد و حل محلها الشهاب.

و لقد عرفت الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال نقلة نوعية ،لكنها لم تكن شاملة و لا جذرية،نتيجة مخلفات الاستعمار (الاستدمار) الثقافي ، و لقد تم تقسيم تاريخ تطور الصحافة بعد الاستقلال إلى المراحل التالية :

1–سعدي محمد الخطيب،العوائق أمام حرية الصحافة في العالم العربي, منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت لبنان–ط1. 2008 .ص17.

2–عبد العزيز شرف، الجغرافيا الصحفية و تاريخ الصحافة العربية ، عالم الكتب ،القاهرة ،ط1، 2004 ،ص204.

3–دليو فضيل،مدخل إلى الاتصال الجماهيري ،مخبر علم الاجتماع الاتصال،جامعة منتوري قسنطينة ،2003،ص182–183.

المرحلة الأولى (**1962-1965**) :تميزت بغياب نصوص تنظيمية لقطاع الإعلام ، كما تميزت بإنشاء يومية " **Le peuple** " و " **الشعب** " (**1962**) ، و مجلة " **الجيش** " و " **Révolution Africaine** " ، كما تم تأميم اليوميات الفرنسية و تعويضها بيوميات جزائرية تصدر باللغة الفرنسية، و كانت هذه اليوميات متشابهة المضمون و متواضعة النوعية ، و تميزت أيضا بتفوق الصحف الفرنسية و هيمنتها على الساحة الإعلامية و ذلك قبل تأميمها (**1**)

- **المرحلة الثانية** (**1965-1978**) : تميزت بظهور أول لائحة تنظيمية لقطاع الإعلام أوكلت للصحافة دور الخدمة العمومية، و قننت تبعيتها للقطاع العام ، كما تميزت بتحويل يومية " **Le peuple** " إلى"**El Moudjahid**" التي أعطي لها دفع كبير لتصبح المسيطرة على ساحة الإعلام المكتوب (**203** ألف نسخة)، كما تميزت هذه الفترة بتوقيف يومية الحزب الشيوعي الجزائري في إطار صفقة سياسية مع الحزب الحاكم و يومية " **Alger le soir**" (2)

***المرحلة الثالثة** (**1979-1989**): و فيها تم وضع قانون الإعلام الصادر يوم **1982/02/06**م ، كما تميزت بظهور مجلة دينية رسمية (العصر) ، و بعض المجلات الإسلامية الخاصة (التذكير، الإرشاد)، و بعض الأسبوعيات (المنتخب ، أضواء المسار المغربي) باللغتين ،و يوميتين مسائيتين عام **1985**م ، (المساء بالعربية ، **l'Horizons** بالفرنسية)، وهي كلها تمثل بعض الانفتاح الإعلامي و التحول المحتشم في المسار السياسي للبلاد ، الذي أراد إعطاء الصبغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية ، بدلا من الطابع السياسي ، و تطوير قطاع الإعلام بتجهيزات مادية حديثة،ساعدت على تنشيطه،و إشعال فتيل المنافسة بين الصحف الموجودة (**3**)

- **المرحلة الرابعة** (**1989-1991**): و تعد تتويجا للمرحلة السابقة، إذ تم إعلان دستور فبراير **1989**م، الذي سمح بتأسيس الجمعيات السياسية و بحرية الصحافة و تنوعها (المادة **39**). فتدعم بذلك الإعلام العمومي الجهوي بإصدارات جديدة ، و نشأت الصحف الخاصة و الحزبية (**السبيل ، الإرشاد و التضامن ، البلاغ ، L'éveil، Liberté، EL Haq ، El Forkane**) ، و كانت معظم هذه الصحف ذات مقروئية متواضعة في بدايتها.

1-دليو فضيل ، ،مرجع سابق ، ص185-186.

2-عبد العزيز شرف،الجغرافيا الصحفية و تاريخ الصحافة العربية . مرجع سابق، ص 106.

3-دليو فضيل ،مدخل إلى الاتصال الجماهيري، نفس المرجع،ص 186-187..

شهدت هذه المرحلة (140) عنوانا عموميا و خاصا و حزبيا ، فكانت بذلك الجزائر البلد العربي الوحيد الذي شهد انفجارا إعلاميا فريدا و غير مسبوق ، غير أنه لم يدم طويلا بسبب عدة مشاكل أهمها المشاكل المادية و السياسية فاختفت الكثير من العناوين (**1**).

- **المرحلة الخامسة (1992-1997)** : و تشمل مرحلة الطوارئ و الأزمة السياسية ، التي لا زال يعاني من آثارها المدمرة الشعب الجزائري بما فيها قطاع الإعلام المكتوب ، و تجدر الإشارة هنا إلى أن أكبر متضرر من هذه الأزمة كان و لا يزال صحفيو الجرائد و المجلات العربية و خاصة منها غير العلمانية الذين لم يسمح لهم حتى بتكوين رابطة مهنية على غرار زملائهم، كما تضررت تبعا لذلك صحفهم ، إذ لم يصمد منها سوى بعض الأسبوعيات و الجرائد الجهوية، بالإضافة طبعا إلى أهم يومية هذه المرحلة " الخبر " ، التي غيرت منذ مدة من خطها الافتتاحي بعدما احتواها التيار الفرانكوفيلي – العلماني ، الذي نجح بذلك في اقتحام مجال الصحافة العربية بعد عدة محاولات فاشلة.

و مما دعم هذا التوجه في هذه المرحلة عودة استيراد بعض صحف فرنسا إلى الجزائر و صدور العديد من الصحف الصفراء (بانوراما ، مشوار TV) المثيرة للعواطف و الغرائز بالألوان و الصور الخليعة.

و الظاهر أنه يمكن اعتبار نهاية هذه المرحلة بداية تأسيس لمرحلة انتقالية جديدة (1998-2002)، فقد شهدت بوادر انفتاح إعلامي تدريجي باتجاه تخفيف الوطء على الصحف العربية المعارضة للعلمانية المتطرفة (**2**)

صحيح أن الساحة الإعلامية اليوم تشهد عناوين مختلفة لمضامين صحفية متنوعة لكن لا يزال هامش الحرية في الكتابة الصحفية يتأرجح بين مصداقية و موضوعية الخبر أو المعلومة لخدمة المجتمع عموما في أحيان ، و حجزها أو حراستها في أحيان أخرى.

II. المبحث الثاني: رسالة الإعلام بين التوعية و النظام الاقتصادي

دلت الدراسات الكثيرة التي أجريت على وسائل الإعلام أن تأثيرها يتفاوت بين القوي جدا مثل التلفزيون و المتوسط مثل الإذاعة و الصحافة و أقل من ذلك من خلال التوعية بالنشرات حيث أن وسائل الاتصال كلها توجه إلى المتلقين .فإن مخاطبته أولئك المتلقين تتطلب منا معرفة خصائص كل

1- دليو فضيل ، ، نفس المرجع،ص 189-190..

2- دليو فضيل ، نفس المرجع،ص 111..

وسيلة من أجل التعرف على نوع الرسالة المناسبة فالذي يعد للتلفزيون غير الذي يعد للمذياع و للصحف و عليه فإن تحديد الفئات و الشرائح يجعلنا نختار الوسيلة الإعلامية المناسبة لكل شريحة لأن ذلك يحدد نوع الرسالة و أسلوب صياغتها و الوسيلة التي سترسل من خلالها مع التركيز على بيان منهج لمحاربة الفساد وفق استراتيجية شاملة وواضحة المعالم و الأهداف تأخذ بعين الإعتبار كغرس الإيمان و مكافحة الرذائل ، تعزيز الأجهزة الرقابية و القضائية ، تكامل التشريعات و الأنظمة بما فيها أبراز الجوانب العقابية، التوعية بأهمية تعزيز الشفافية و المساءلة و التوعية بأهمية معاقبة المعتدين على الحقوق و الأملاك و المال العام و التوعية بتنفيذ الاستراتيجيات و الاتفاقيات و التوصيات الخاصة بمكافحة الفساد بالإضافة إلى التعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة الفساد بشتى أشكاله و صوره.

-إن على وسائل الإعلام أن تعمل على توعية المجتمعات و بتصيرها بما يعزز (**1**) و يقوي الحس الوطني و المسؤولية في أبناء الأمة و يحذر من و سوء عاقبة المفسدين مع التركيز على سد المنافذ و الذرائع التي تفضي الى الفساد.

-**أما الإعـلام و النـظام الاقتـصادي** : فتكمن التوعية بأهمية الاستثمار و الإنتاج و تشجيعهما، التحذير من الفساد الاقتصادي ، المحافظة على المال العام و الثروات الوطنية. التحذير من تعاطي الرشوة و تزييف العملة النقدية و تهريبها ، الدعوة إلى مكافحة التستر ، تعزيز و تدعيم الأمن الاقتصادي ، التحذير من غيابة الأمانة في الأسواق ، و تكدس المال في أيدي فئة على حساب فئات أخرى ، التحذير من نقض العهود و المواثيق المالية و أنكار حقوق الآخرين ، الاهتمام بالأمن الاقتصادي بكل أبعاده ، و التشجيع على الإنتاج و نمو و ازدهار الاقتصاد الوطني.

من هنا كان على الأسرة و المؤسسات التعليمية و الإعلامية و الدينية أهم الواجبات في تشكيل سلوكيات الفرد و يأتي دور الإعلام كأهم مرتكز في مواجهة الجريمة. من خلال وسائله المقروءة أو المسموعة أو المرئية ببرامجها و مضامينها التي تؤدي دورا فعالا و بشيء من التفصيل فإنه يمكن أن تمارس وسائل الإعلام دورها الإيجابي في مجال تعزيز و دعم منظومة الأمن بمفهومه و مداخله الشاملة من خلال الرؤية المتكاملة و تشجيع الإصلاح لجميع أوجه الحياة و تتجلى مكافحة و مواجهة الفساد من منظور إعلامي من خلال التركيز على مجالات عديدة من بينها الإعلام و النظام الاقتصادي. (**2**)

1مجموعة مؤلفين،مكافحة الفساد،أكاديمية نايف العربية الأمنية، دار الجامد للنشر و التوزيع ،ج1 ، ط1، عمان 2014، ص524.

2-مجموعة مؤلفين ، المرجع نفسه ،ص 522.

III. المبحث الثالث: وسائل الإعلام و إزالة الحواجز

إن العالم العربي يعيش فترة من أصعب الفترات . فترة تميزت بالصراع الإعلامي الذي وفرت له كل الإمكانات و الوسائل العصرية المساعدة على اقتحام الخصوصيات . فالتقدم التقني قرب المسافات و إزالة الحواجز و أتاح صورا مدهشة من التواصل و الانفتاح العالمي . أن وسائل الإعلام عموما نوع من أنواع الاتصالات بين الكائنات البشرية باستخدام الحواس المختلفة للتعارف . ويحدث هذا التعارف بالتعرف على المؤثرات البيئية المحيطة بالمجتمع ، ليتفاعل معها و تتفاعل معه. و يحدث هذا التأثير المتبادل لما يؤدي لتوازن حركة الحياة على الرغم مما يحيط بها من اعتبارات مختلفة . من هنا تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في التعليم و الوعي و المكافحة لكافة أشكال الفساد بمفهومه العام . و إن كان هناك من يركز على الفساد الإداري و الاقتصادي الذي يتمثل في الرشوة ، المحسوبيات في التعيينات و الاختلاسات ، التزوير ، التهريب ، الاحتكار ، الغش و التدليس ، النصب و الاحتيال ، التسيب الوظيفي ، السرقة ، سوء استخدام السلطة , مخالفة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

– و الحق أن المجتمع العربي يمر بمرحلة جديدة من مراحل النمو أو التقدم . و يعترض هذه المرحلة كثير من التحديات بعضها يتصل بطبيعة جرائم الفساد التي تريد أن تنال من هذا التقدم. و يظهر الدور البارز للإعلام في هذه المرحلة في قدرته على استجلاء اتجاهات جرائم الفساد في عالمنا العربي و العمل على التصدي لها لبلوغ عصر الازدهار و التنمية المتوازنة.

–و لا تخفي الوظيفة المهمة التي تؤديها وسائل الإعلام في في الشؤون الاجتماعية و البناء الثقافي للفرد عموما. و تأكيد الطابع المميز للأمة العربية و التأكيد المستمر على القيم الإسلامية و تدعيمها و ترسيخها في وجدان الأفراد.و يعد التلفزيون الوسيلة الإعلامية الأكثر تأثيرا و هو ما دفع بالأغلبية الساحقة من علماء الاتصال و الاجتماع و النفس إلى الاقتناع بأن التلفزيون له القدرة على تغيير مواقف الناس و اتجاهاتهم (**1**)

1-مجموعة مؤلفين –مكافحة الفساد – المرجع نفسه –ص512.

IV. المبحث الرابع : آليات مكافحة الفساد وطنيا و دوليا

يكاد يكون الفساد ظاهرة ملازمة للحضارة البشرية ، و جزءا لا يتجزأ من الصراعات الاجتماعية و السياسية عبر التاريخ ، فما قامت ثورة أو سقطت أنظمة و انهارت أمم إلا و كان الفساد عنصرا فاعلا في تحقيق ذلك.

فداء الفساد وباء يهدد الجماعات البشرية بالاكتساح على دواليب الدول إلى حد التعفن و تحول إلى عملة وطنية في كل بلد بحيث لا يمكن لشخص قضاء مأرب له إلا بتداولها ، فأصبح الفاسدون و المفسدون لا يتحرجون من كلام يصدر من هنا أو هناك يندد بالفساد و يتوعد أهله بالويل و الثبور بل أضحى الحديث على مكافحة هذا الداء ، و القضاء عليه أمرا مضحكا و للمرء أن يتخيل شلة الفساد لا مبالية و هي تسمع كلاما عن مكافحة هذا الوباء.

و العجز عن محاربة الفساد و الحد منه لا يمكن أن يكون له إلا تفسير من اثنين ، فإما أن الفساد لا وجود له من قمة هرم أي دولة إلى أخمص قدمي قاعدتها، فصار الكلام عنه و محاربته أمر لا معنى له ، أو أن الفساد منتشر بصورة كبيرة بحيث صار العثور على آلية من آليات القضاء عليه و تجسيدها حقيقة أصعب. و مهما تكن السياسة التي تضعها الدول لمعالجة نظامها من هذا الداء فالإشكال يكمن في مدى فعالية هذه السياسة في الحد من انتشار هذا الوباء. فما هي الآليات الممكنة للقضاء و الإطاحة بجمهورية الفساد و المفسدين؟ و هل تتوافق هذه السياسة مع أنظمة الحكم السائدة في أي دولة ؟

1.4- آليات مكافحة الفساد دوليا :

لقد أصبح الحديث عن انتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات الحديثة ،لاسيما الدول النامية ، أمرا شائعا ،نظرا للآثار الكارثية التي يخلفها انتشار هذه الظاهرة و تفاقمها على الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية لمختلف فئات المجتمع.

و لهذا تعتبر جميع الدراسات المتعلقة بهذه الظاهرة أن الفساد هو الظاهرة الأخطر في حياة أي بلد إ ، و سمح لها بأن تتحول إلى وباء يتغلغل و ينخر في بيئة المجتمع و يبث في خلاياه السموم و الخراب. و محاربة الفساد تتطلب رأيا عاما نشيطا وواعيا يتابع الأحداث ، و يهتم بالكشف عن حالات الفساد

و يعاقب عليها . و بهذا نتناول دور كل من : المنظمة العربية ، منظمة الشفافية ، منظمة الأمم المتحدة والتشريع الجزائري في مكافحة الفساد .

أ. دور المنظمة العربية في مكافحة الفساد :

طرح الدكتور خير الدين حسيب المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية من خلال الندوة الفكرية التي نظمتها الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي في الإسكندرية ديسمبر 2004، مناقشة فكرة تشكيل إطار مدني مؤسسي لمواجهة الفساد يحمل اسم "المنظمة العربية لمكافحة الفساد ". و في ضوء موافقة المتبنين على هذا الاقتراح تم تشكيل لجنة خاصة لوضع مسودة البيان التأسيسي للمنظمة وفق الأهداف التالية :

- تهيئة و خلق الوعي و الإدراك بأهمية مكافحة الفساد و محاسبة المفسدين و حماية المصالح العامة ، و تعزيز الحكم الصالح.
- إدامة الحوار الفكري حول تطبيق الشفافية من أجل الوصول إلى مواقع الخلل و معالجتها بروح المسؤولية و حق الوصول إلى المعلومات أو استخدام المصادر المتاحة من أجل الكشف عنه و المحاسبة و حماية المصالح العامة.
- تعزيز بناء الحكم الصالح ، عبر تعزيز الديمقراطية و المشاركة الشعبية ، و التداول الحر للرأي و المعلومات التي تشكل ضمانة الأداء الجيد للإدارة و التصرف في المال العام و حماية القضاء على الفساد و المفسدين (**1**).

افتتح الدكتور خير الدين حسيب باب الحوار المفتوح حول كل ما جاء في البيان ، بما في ذلك الاسم المقترح للمنظمة ، و استثمارا للوقت بين رئيس الجلسة أن مسودة البيان تقتصر في المرحلة الأولى على تحديد الأهداف (وضع نظام داخلي أساسي لها ،أن يكون مركزها الأساسي ببيروت و الاحتياطي في لندن.....إلخ)

كما طرح إمكانية العمل لإشهار المنظمة في بيروت بموجب مرسوم حكومي لبناني كمؤسسة دولية غير حكومية تتمتع بحصانة و مزايا دبلوماسية ، على أن تكون المنظمة مستقلة عن المركز

1-الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية،بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي في الإسكندرية،ديسمبر 2004 ،ص 934.

الذي لا يستطيع بطبيعته كمركز بحثي لا يدخل في أي تحالفات سياسية أن يتحمل النتائج السياسة لعمل المنظمة.

و في ضوء مناقشات الندوة حول الفساد تساءل الدكتور بلعزيز عن إطلال المنظمة على معنى الفساد بشكل شامل بما في ذلك البنى الاجتماعية العربية و مؤسساتها أم اكتفائه بالتركيز المجهري على فساد مؤسسات الدولة؟ كما تساءل عن طبيعة اللجنة التحضيرية التي ستحول الفكرة إلى عمل مؤسسي ، و هل هي اللجنة نفسها التي صاغت المقترح؟

وركز عبد الله الحواريني "فلسطين " على عنصر التوعية ، ورأى الدكتور داوود خير الله (لبنان) على أن هذه المنظمة تقوم على مجلس أمناء يلتزم كل منهم بنتائج و فاعلية هذه المنظمة ، و تكون منظمة من منظمات المجتمع المدني ، بحيث يكون نجاحها محكوما إلى حد كبير بنوعية مجلس أمنائها و فعاليته. و أبدى الدكتور تفاؤله بنجاح هذا النوع من المنظمة في ضوء قربه من عملية تشكيل منظمة الشفافية الدولية التي قوبلت فكرتها أول ما طرحت في البنك الدولي بالسخرية ، غير أنها نجحت في عملها ورسخت حضورها.

اقترح الدكتور إدوارد الدحداح "لبنان" أن تكون العضوية في المنظمة على مستويين : أعضاء كاملوا العضوية يتميزون بالخبرة و الكفاءة و التجربة و الفعالية الفكرية و البحثية ، و أعضاء مشاركون من الجيل الجديد لتأمين الاستدامة (**1**).

و طرح محمود المراغي "مصر " أن طبيعة هذه المنظمة تختلف عن غيرها من منظمات المجتمع المدني العربي ،بأنها ليست مجرد مرجعية فكرية بل جماعة عمل على المستويين القطري و القومي . و من هنا يجب أن يرد في صلب أهدافها ضرورة تشجيع إنشاء جمعيات قطرية في هذا المجال ، و تبادل الخبرة في عمليات مكافحة الفساد و فضحه ، مع جمعيات حماية المستهلك ، و مراقبة فساد الأسواق ورصده، و إصدار تقرير سنوي تتم تغذيته بمرصد لنشر وقائع الفساد و تحليلها و فضحها و تقديم الدراسات و البحوث في ضوء استراتيجية الهدف الكبير تجفيف منابع الفساد.

وركز سمير كرم (مصر /لبنان) على ثلاث نقاط: الأولى ، أن تشمل المنظمة على عضوية الأفراد بما يسمح بإضفاء صفة شعبية عليها من خلال ضم أكبر عدد من الأعضاء الأفراد إليها، و عضوية الجمعيات القائمة بالفعل .و الثانية ، الأخذ بالطريقتين المتبعتين في إعداد التقارير الدورية و

1-الفساد و القطاع الصالح في البلاد العربية ، المرجع السابق ،ص936.

السنوية و البحوث ، و هما أن تتم دراسة حالة الفساد من قبل باحث ينتمي إلى القطر موضوع البحث و من خلال باحثين من خارج هذا القطر. و الثالثة ، أن تحتوي المنظمة على أجهزة قطاعية نوعية تختص بقطاع معين كالإدارة و التربية و الإعلام ...الخ و أن تسعى ليس إلى إكساب المنظمة صفة قانونية ، بل و العمل على اكتساب عضويتها في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة بوصفها من نمط المنظمات غير الحكومية (**NGOS**).

طرح الدكتور حسن نافعة (مصر) أنه في حالة المنظمة المقترحة لا يمكن تعقب حالات الفساد لأنه لن تصل إليه شكوى فردية تتعلق بحالات الفساد، بل يجب أن ترصد ذلك من خلال ما ينشر في الصحف ووسائل الإعلام ، أي أن يكون عملها تجميعيا تحليليا دراسيا ،و يمكنها أن تركز عملها على وضع مقاييس الشفافية مستفيدة في ذلك من خبرة المنظمات المماثلة بما ينسجم مع الواقع العربي .

و يرى الدكتور خير الدين حسيب أنه يجب أن يكون أعضاء مجلس أمناء المنظمة و ممن يمثلون ثقلا فكريا و سياسيا و اجتماعيا ينتمون قدر الإمكان جغرافيا إلى معظم الأقطار العربية ، مع فتح الباب أمام عضوية مؤازرة أو مشاركة تضمن مشاركة الأجيال الجديدة في عملها بحيث تكون مجالس الأمانة مرنة و خاضعة للتبديل و التغيير. كما يراعي في تشكيل المنظمة على تقاليد عمل المركز المؤسسية تراكم الخبرة و التجربة في هذا المجال و الاستفادة الفعالة منه.

رأى الدكتور حسيب أن فكرة تشكيل فروع قطرية وجيهة ، لكنها تعتمد على مدى إمكانية ذلك واقعيا ، مع الحرص على تجنيبها التناحرات و التناقضات.

و في الختام فإن كل الاقتراحات التي تمت عبر جلسة الحوار هذه أو عبر الاقتراحات الخطية ستكون مفيدة في خطوات العمل التحضيرية لعقد المؤتمر التأسيسي للمنظمة بإشهارها قانونيا لمنظمة غير حكومية (**1**) .

ب.دور منظمات الشفافية العالمية في مكافحة الفساد : و هي التعبير المؤسسي عن حركة عالمية لمحاربة الفساد ، أفرزها مجتمع مدني عالمي عقب الحرب الباردة...و هي حركة قادها رجال ينحدرون من خلفيات و انتماءات مهنية و فكرية و اجتماعية ووطنية متعددة، لكنهم أجمعوا

1-المرجع نفسه، ص940.

على شيء واحد،و هو أن الفساد انتشر في الأرض ، و أصبح ظاهرة تعوق تحقيق أهداف التعاون الدولي في كافة المجالات ، و يتعين من ثم مقاومتها و القضاء عليها بكل السبل ، و قد وجدت ترحيبا جماهيريا ملموسا في العديد من الأوساط الدولية (1).

ت.دور منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الفساد : تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انعقدت في **31 أكتوبر 2003** ، دخلت حيز التنفيذ في **14 ديسمبر 2005** (2).

و قد جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم **58 /4** بتاريخ **2003/10/31** بشأن إصدار اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد اقتناعا منها أن الفساد لم يعد شأنا داخليا بل هو ظاهرة عابرة للأوطان . إن هذا الصك الدولي المتمثل في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مثل رسالة واضحة على تصميم المجتمع الدولي على مكافحة الفساد و يؤمل من هذه الاتفاقية أن تحقق مقاصدها المتمثلة في ترويج و تدعيم التدابير الرامية إلى منع و مكافحة الفساد و تسيير التعاون الدولي و المساعدة التقنية في مجال منع و مكافحة الفساد و تعزيز النزاهة و المساءلة و الإدارة السليمة للشؤون و الممتلكات العامة كما جاء بنصوص هذه الاتفاقية .

إن ما يجعل هذه الاتفاقية تحظى بهذا الاهتمام هو كونها أصبحت عالمية النطاق حيث اشترك في أعمالها التمهيدية و في المفاوضات التي سبقت إقرارها أكثر من مائة و عشرون دولة بالإضافة إلى العديد من ممثلي المنظمات الدولية و الحكومية و الأهلية ، فضلا عن احتوائها على مجموعة شاملة من المعايير و التدابير و القواعد المتاح تطبيقها من قبل كافة الدول الأطراف وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني و إن كانت كافة الدول الأطراف وفقا لأحكام هذه الاتفاقية إلى اتخاذ تدابير وقائية من خلال تعزيزها مشاركة المجتمع و تجسيدها مبادئ سيادة القانون وحسب إدارة شؤونها و الممتلكات العمومية و النزاهة و الشفافية و المساءلة.

2.4 –آليات مكافحة الفساد وطنيا : يعتبر الفساد من بين أخطر الآفات الاجتماعية التي تعترض النمو الاقتصادي و تمس بمصداقية أجهزة الدولة . و قد تم تجريم أفعال الفساد و استغلال النفوذ في بلادنا منذ الاستقلال ضمن أحكام قانون العقوبات التي أدخلت عليها عدة

1–حسن نافعة،دور المؤسسات الدولية و منظمات الشفافية مجلة المستقبل العربي ، العدد 310، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004/12 ، ص100–104.

2–المرجع نفسه ص 108

تعديلات في الحقبة ما بين **1982 و 2006** ، و ذلك بهدف ضمان محاربة انجح لهذه الظاهرة. غير أن تفشي هذه الظاهرة في المجتمع أخذت أبعادا خطيرة تستوجب التعجيل بإعداد قانون خاص للوقاية منها و محاربتها . كذا وضع آليات لمتابعة ذلك طبقا لأحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي كانت الجزائر من الدول الأولى التي وقعت عليها ثم تمت المصادقة عليها و نتطرق لتالي:

*** تصدي المشرع الجزائري لظاهرة الفساد** :

هناك إجماع على أن شيوع الفساد يعتبر من أهم أسباب الضعف الداخلي و الخارجي للدول حتى أن البعض أطلق على ظاهرة الفساد " **بالإيدز الاجتماعي** " أو "**السوس السياسي** " و بما أن الدولة يستحيل أن تكون قوية في ظل وجود ظاهرة الفساد التي تنخر مفاصلها أدرك المشرع الجزائري أبعاد هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد كيان الدولة حتى أنه انتشرت مقولة شعبية بين الناس مفادها " الفساد ولا القعاد " فسارع إلى التصدي لها و ذلك بسن مجموعة من القوانين الردعية الجديدة مثل : قانون رقم 06-01 مؤرخ في 20فيفري 2007 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته و قانون يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تحويل الإرهاب و مكافحته . فضلا عن تعديل قانون العقوبات لنفس الغرض كما صارت الجزائر عضو في الجمعية الدولية لمكافحة الفساد و تشرفها بإصدار أول قانون في العالم يترجم الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد على أرض الواقع و مكن من إنشاء هيئة محلية للوقاية من الفساد و تسمى " اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد " (**1**) .

*** قانون الوقاية من الفساد و مكافحته** :

- إن رئيس الجمهورية .

- بناء على الدستور لاسيما المواد **119** و **120** . **122-7** و **126** و **132** منه .- بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد , المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ **31 أكتوبر سنة 2003** المصادق عليها بتحفظ بالمرسوم الرئاسي رقم **04-128** المؤرخ في (2) **29 صفر عام 1425** الموافق لـ **19 أبريل** سنة **2004**.

1-الموسوعة الحرة . www.wikipedia.org

2-قانون رقم 06-01 يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته .ط1 . 20 فيفري 2006.

– و بمقتضى الأمر رقم **97-09** المؤرخ في **27 شوال 1417** الموافق لـ**6 مارس** سنة **1997** و المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية .

– و بمقتضى الأمر **66-133** المؤرخ في **12 صفر عام 1386** الموافق لـ **2 يونيو** سنة **1966** و المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ، المعدل و المتمم.

– و بمقتضى الأمر رقم **66-155** المؤرخ في **18 صفر عام 1386** الموافق **8 يونيو** سنة **1966**.و المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل و المتمم.

– و بمقتضى الأمر رقم **96-22** المؤرخ في **23 صفر عام 1417** ، الموافق لـ **9 يوليو** سنة **1996**.و المتعلق بقمع مخالفة التشريع و التنظيم الخاصين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج –المعدل و المتمم.

– وبمقتضى القانون رقم **05-01** المؤرخ في **27 ذي الحجة عام 1425** الموافق لـ **6 فبراير سنة 2005** و المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما.

– وبعد رأي مجلس الدولة. –وبعد مصادقة البرلمان.

– يصدر القانون الآتي نصه .

الباب الأول : أحكام عامة – الهدف.

- **المادة الأولى** :

– عم التدابير الرامية للوقاية من الفساد و مكافحته.

– تعزيز النزاهة و المسؤولية و الشفافية في تسيير القطاعين الخاص و العام

– تسهيل و دعم التعاون الدولي و المساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد و مكافحته لما في ذلك استرداد الموجودات.

***مدونات قواعد سلوك الموظفين العموميين.**

- **المادة (7)** : من أجل دعم مكافحة الفساد تعمل الدولة و المجالس المنتخبة و الجماعات المحلية و المؤسسات و الهيئات العمومية و المؤسسات العمومية ذات النشاطات الاقتصادية على تشجيع النزاهة و الأمانة و كذا روح المسؤولية لاسيما من خلال وضع قواعد سلوكية تحدد الإطار الذي يضمن الأداء السليم و النزيه و الملائم للوظائف العمومية.

***تـدابير مـنع تـبـيـيـض الأمـوال.**

- **المادة (16)** : دعما لمكافحة الفساد يتعين على المصارف و المؤسسات المالية غير المصرفية بما في ذلك الأشخاص الطبيعيين أو الإعتباريين الذين يقدمون خدمات نظامية أو غير نظامية في مجال تحويل الأموال أو كل ماله قيمة أن تخضع لنظام رقابة داخلي من شأنه منع و كشف جميع أشكال تبييض الأموال وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.لاكثر تفاصيل(انظر الملحق)

الباب الثالث :الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته .

***إنـشـاء هـيـئـة الـوقـايـة مـن الـفـسـاد و مـكـافـحـتـه.**

- **المادة (17)** : تنشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد و مكافحته قصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد ا (**1**) .
-

3.4-مـكـافـحـة الـفـسـاد الاقـتـصـادي من مـنـظـور إعـلامي

تعد الصحافة في كل المجتمعات الحديثة المصدر الأساسي للمعلومات حول مختلف القضايا التي تمس المجتمع.فمهمة الإعلام كسلطة رابعة تتطلب تحقيقات استقصائية (أي البحث عن الحقيقة بطرق التحري و التقصي و الرصد و التوثيق) حول سلوك المسؤوليين الحكوميين و حالات الفساد و سوء الإدارة و عدم النزاهة في الحكومة ، حيث تلعب دور المدقق في الكثير من الملفات الرسمية و غير الرسمية و التي تشوبها ممارسات و سلوكيات فاسدة تضر بالمصلحة العامة للمجتمع و تمكن المواطنين من الاطلاع عليها و معرفة ما يدور داخل مؤسسات الدولة. و حتى القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني. و بالتالي فهي تساهم في تعبئة الرأي العام و توعيته و مساعدته على المشاركة في مختلف الفعاليات السياسية و الاقتصادية ووضع السياسات العامة و اتخاذ القرار المناسب و ممارسة الرقابة على من يختارونهم لينوبوا عنه. فعندما تكون قواعد اللعبة السياسية و الاقتصادية المتبعة في تسيير شؤون الدولة واضحة و ظاهرة للجميع فإن ذلك سوف يساعد المواطنين جميعا على متابعة الطرق المعتمدة لتدبير شؤون الدولة.

فإعطاء الحرية للصحافة و تمكينها من الوصول إلى المعلومات يعد شرطا أساسيا من شروط الحكومة الصالحة و الرشيدة، كما يلعب دورا بارزا و قويا في مكافحة أنماط الفساد و ذلك من خلال:(**1**)

1-قانون الوقاية من الفساد و مكافحته. المرجع نفسه. ص 06

- الضغط على الحكومات من أجل الكشف عن مختلف المعلومات خاصة المرتبطة بالتحقيق في ملفات و صفقات يشوبها الفساد. أو تمويل الحملات الانتخابية و هذا ما يعزز الديمقراطية و يسمح للمواطنين بالحصول على المعلومات الدقيقة و الموثوقة في التوقيت المناسب بأدنى قيود.
- الإطلاع على المعلومات يسمح للمواطنين بتفحص أعمال المؤسسات العامة بدقة مثل : الوزارات ،الإدارات و المؤسسات التشريعية و القضائية و التنفيذية و الهيئات المحلية.....إلخ.
- يسمح الإعلام بتوفير المعلومات و تعبئة الرأي العام حتى يصبح للمواطن دور نشيط في المشاركة في اتخاذ القرارات و عضوية فاعلة في مؤسسات المجتمع المدني الأمر الذي ينعكس إيجابا على الشعور بالثقة بالنفس و زيادة الحماس للمساهمة في مناقشة الشأن العام.بحيث يصبح فاعلا في كشف ممارسات الفساد و التلاعب بالمال العام.
- إن ممارسة المواطن لحقه في الوصول إلى المعلومات يعزز العلاقة المتبادلة بين الدولة و المواطن . القائمة على الحقوق و الواجبات فهناك أهمية كبيرة لحق المواطن في الحصول على المعلومات من المؤسسات الرسمية كونها تجعل المسؤولين يقومون بوظيفتهم في أجواء شفافة تكشف عن مواطن الخلل و التجاوز.و هي تحد منها في معظم الأحوال لمجرد الشعور بأن المواطنين على علم بما يقوم به هؤلاء المسؤولين الأمر الذي يقلل من الفساد و سوء استخدام السلطة.
- أن الحق في الحصول على المعلومات مرتبط ارتباطا وثيقا بالمحاسبة التي هي الهدف الأساسي لأي نظام ديمقراطي حيث تكون من دونها أي محاولة للرقابة و المحاسبة مهمة صعبة بل عميقة ما دامت أنشطة الحكومة و عملية صنع القرار تجري بعيدا عن العين الفاحصة للجمهور و أجهزة الرقابة.حيث تسود السرية و إمكانية حدوث تبديد للموارد مع إغلاق الباب أمام أي مراجعة لاحقة من خلال مؤسسات الرقابة مثل المجلس التشريعي و المحاكم أو هيئة الرقابة العامة.

*و حتى يمكن لوسائل الإعلام القيام بدور فعال في مكافحة الفساد فإنه يتعين توافر جملة من المتطلبات نوجزها في النقاط التالية :

- بذل الجهود لإلغاء النصوص القانونية و السياسات المقيدة لحرية التعبير و النشر و المعيقة للنشاط الإعلامي ، و إلغاء التراخيص و الإجراءات الإدارية التي بموجبها تفرض السلطة

1-سارة بوسعيود، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير-جامعة فرحات عباس –سطيف .2012.2013.ص 101

التنفيذية الرقابة على النشر و على البرامج الإذاعية و التلفزيونية و هو الأمر الذي يستلزم القيام بجملة من التعديلات القانونية و الإدارية الكفيلة بتعزيز حق الحصول على المعلومات و كسر احتكار الدولة للإعلام.

- تمكين الإعلام من نشر جميع التقارير المتعلقة بالفساد الاقتصادي و الصادرة عن أجهزة مكافحة الفساد.
- التوسع في استخدام شبكات الانترنت كوسيلة هامة في كشف الفساد و نشر الوعي.و اكتساب الخبرات عبر التواصل مع المنظمات الإقليمية و الدولية المهتمة بمكافحة الظاهرة. مع تشجيع مختلف الشرائح الاجتماعية على التعامل بهذه الوسيلة الإعلامية و التي توفر التكلفة و السرعة و تضمن الفعالية و الكفاءة العالية.
- ضرورة العمل على تدريب و تأهيل صحفيين مختصين في الصحافة الاقتصادية و آليات تعقب و كشف مختلف ممارسات الفساد الاقتصادي.
- تشجيع إصدار الصحف الاستقصائية و تلك المتخصصة بمكافحة الفساد الاقتصادي و حث القطاع الخاص على الاستثمار في الصحافة و تبني إصدار و دعم مثل هذه الصحف.
- ضمان الحماية الكاملة و اللازمة للأشخاص المبلغين عن ممارسات الفساد (**1**)

*إذا إن وسائل الإعلام بما تملك من نفاذ و جاذبية يمكن أن تضيف إلى أسلحة الوقاية من الفساد سلاحا ماضيا من خلال إسهامها في الدعوة إلى الأمانة و الشفافية و النزاهة. و التمسك بالمبادئ و القيم و الاسهام في البناء و التنمية و مكافحة الفساد بشكل عام.

– وإن أي برنامج ناجح لمكافحة الفساد يستلزم وجود أجهزة و القيام بأنشطة على النحو التالي :

- جهاز عدالة جنائية فعال و نزيه وهيئة قضائية تتمتع بالاستقلال و حرية اتخاذ القرار.
- صحافة حرة و نزيهة ويقظة.
- تدريب فعال و مستمر لأجهزة إنفاذ القوانين و سلطات التحقيق ، وأجهزة مراجعة الحسابات و الرصد.

1-سارة بوسعيود ، نفس المرجع ص 104 .

- مشاركة المجتمع المدني و تضامنه و تعاونه بصورة نشطة و ذلك يتطلب العمل على تغيير مواقف الناس و فهمهم لحقيقة الفساد حتى يسهل إحباط ما للفساد من طابع رضائي.
- إلزام الموظفين بالإفصاح عن ممتلكاتهم عند بدء العمل و أي تطور يحل بها حتى يمكن محاسبتهم على الكسب غير المشروع و لا يقتصر ذلك على العاملين في الحكومة بل يجب امتداده إلى أعضاء السلطة القضائية و أعضاء السلطة التشريعية و كل من يعهد إليه بخدمة عامة.
- اعتبار جرائم الفساد من الجرائم الموجبة للتسليم و لا يجوز رفض التسليم بدعوى أن بعض هذه الجرائم سياسية.
- لا يجوز أن تحول السرية المصرفية دون تتبع أموال الفاسدين و تجميدها (**1**).

V. المبحث الخامس: واقع الفساد في الجزائر

تعتبر قضية الفساد من بعض العوامل الأخرى المؤثرة في حالة الاقتصاد الجزائري منذ ثلاثة عقود ، عنصرا مهما في الخلل الذي أصاب الاقتصاد و الذي آل اليه المجتمع . و في الضعف الذي طرأ على دور الدولة . كما يعكس سوء إدارة الشؤون الاقتصادية و الإدارية العامة للبلاد و هو ثمن غياب الثقة بين الشعب و مؤسسات البلاد و أولئك الذين يسيرونها و لعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن قضية الفساد في الجزائر تعكس طبيعة النظام السياسي الذي يحكمها.(**2**)

– فإن تقدير حجم المداخيل غير المشروعة في الجزائر بشكل دقيق أمر صعب تحقيقه في ظل غياب الإحصائيات الدقيقة و التستر. و لذلك توجد صعوبات في تتبع حالات الفساد . و لذلك نعتمد

على الدراسات المتعلقة بالمنظمات الدولية في هذا المجال . و يمكن قياس الفساد استنادا لثلاث طرق هي :

- طريقة البيانات الإحصائية الكلية.
- طريقة البيانات المجمعة بواسطة الضرائب.
- دراسات و بحوث المنظمات الدولي.

1–مجموعة مؤلفين ،مكافحة الفساد ن المرجع نفسه،ص 511.

2–عبد الحميد براهيمي . الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، المرجع نفسه ، ص 840.

و استنادا لتقارير المنظمات الدولية ، نجد ضمن مؤشرات الفساد : مؤشر المخاطرة الدولية للفساد (**ICRG**) و يصدر عن جامعة "ميرلاند " بأمريكا ، و مؤشر الأعمال الدولية (**BI**) . و مؤشر منظمة الشفافية الدولية الذي يدعى بمؤشر الفساد للدول المصدرة ، و يعكس هذا الأخير مدى وجود الفساد بتدرجه من صفر (**0**) إلى عشرة (**10**) حيث يمثل الصفر سيطرة الفساد بشكل كلي . و تمثل العشرة الخلو من الفساد. و استند هذا المؤشر على طرح أسئلة اتجاه إطارات مؤسسات في أكثر من **133** دولة سنة **2003**. بلغ العدد **146** دولة سنة **2004** ، علما أنه بدأ ب **50** دولة سنة **1995**. و ذلك للكشف عما يسمى الرشاوى أو البقشيش في الصفقات.(**1**)
(انظر الملحق رقم (03))

و يلاحظ من الدول السابقة تدرج ترتيب الجزائر ب **15** نقطة من سنة **2006** إلى سنة **2007** و يعني البلاد تشهد معدلا خطيرا للفساد. و حسب تقرير شفافية دولية لسنة **2014** تضعها في قفص الاتهام و ما زالت تصنف كتلميذ غير نجيب في مجال الوقاية و محاربة الفساد رغم توقيعها على الاتفاقية الأممية لمحاربة الفساد منذ **2006** و إنشائها لأكثر من هيئة رسمية لمكافحة هذه الظاهرة و هي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد و الديوان الوطني لقمع و محاربة الفساد، زيادة على مجلس المحاسبة و المفتشية العامة للمالية.وضعية تطرح أكثر من سؤال بشأن استمرار الجزائر "تذيل " الترتيب العالمي بعدما وضعت في المرتبة **100** من مجموع **175** دولة في مؤشر الفساد و بملاحظة أن السلطات لم تبذل مجهودا في محاربة هذه الآفة أو ما يسمى بغياب الإدارة السياسية في ذلك . اللافت أن موقع الجزائر في ترتيب تقرير مؤشر الشفافية الدولية ابتعد بشكل جلي عن مراتب دول عربية كانت تتقارب معها في نفس المؤشر للأعوام الماضية حيث وردت بعد العديد من الدول العربية على غرار الإمارات **25** و قطر **26** و البحرين و الأردن و السعودية **55** ، وعمان **65** و الكويت **67** و تونس **79** و المغرب **80** و مصر **94** ، بينما يشكل الترتيب الجديد في التقرير الحديث مؤشرا على التزام الحكومة الجزائرية بالعمل بتوصيات التقارير السابقة في مجال مكافحة الفساد على ما هو عليه مسار محاربة الفساد التي تنخر النسيج الاقتصادي و الاجتماعي .(2)

و من بين ما تعتمد عليه المنظمة في تقاريرها حول الفساد مؤشر " النمو" الذي بلغ هذا العام **3.8** بالمائة بالجزائر ، لكن الملاحظ أن عددا من الدول المذكورة في التقرير تجاوزت هذا المعدل بصفة

1-خليل عبد القادر : دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر، مداخلة بجامعة المدية-الجزائر.

2-محمد شراق – الجزائر تتراجع أكثر في مؤشر الفساد العالمي –جريدة الخبر – العدد 7632 ليوم 4 ديسمبر 2014.

طفيفة لكن ترتيبها بمؤشر الفساد بعيد عن موضع الجزائر. على غرار الصين التي وردت في المرتبة **36** و تركيا بالمرتبة **45** و انغولا بالمرتبة **19** . و هي دول تراجعت أيضا بمؤشر العام الجاري. و يبين التقرير عجز معظم الدول العربية عن إحراز تقدم في مؤشر الشفافية الدولية خلال العام الحالي .

-ووضع المؤشر من درجة الصفر الذي يتضمن باقة من الدول التي تشهد فسادا كبيرا و درجة المائة التي تؤشر على نجاح الحكومات في مكافحة الفساد بينما المراتب تبدأ من الصفر إلى **175** دولة و الجزائر ضمن النصف الثاني في المراتب أي من الدول التي لم تحارب الفساد بالشكل المطلوب . و الواضح أن قضايا الفساد ذات البعد الدولي و التي تفجرت بالجزائر العام الماضي و على رأسها فضيحة سونطراك 2 ، أثرت في ترتيب الجزائر بمؤشر الشفافية لهذا العام. خاصة أن المتورطين في القضية مسؤولون سابقون كبار. أهمهم وزير الطاقة السابق شكيب خليل في انتظار ظهور نتائج التحقيقات التي أخذت بعدا دوليا.

- وتحدث التقرير عن استمرار السلطات السياسية في عديد الدول و منها العربية و الإفريقية في إساءة استخدام السلطة بما يعيق النمو الاقتصادي و يكبح مساعي مكافحة الفساد مثلما أفاد " **خوسيه أوغاز**" رئيس منظمة الشفافية الدولية الذي تحدث عن ممارسات "سياسيين فاسدين" يفلتون من العقاب (**1**) دوما.

و إن معدلات النمو في عديد البلدان تتراجع بسبب نهب الأموال العمومية من قبل المسؤولين . و شدد على الدول الواقعة في أدنى المراتب بالمؤشر الجديد للفساد اتخاذ تدابير جذرية للحد من الظاهرة و عدم تصدير ممارسات الفساد إلى الدول السائرة في طريق النمو. و حذر "خوسية السلطات السياسية للكثير من الدول المتذيلة للمؤشر الخاص بمكافحة الفساد من إساءة استخدام السلطة و التعاملات السرية و الرشوة الممثلة للآفات المزمنة التي تخرب اقتصاديات الدول بشتى أنحاء العالم . بينما دعا الدول المتطورة إلى التوقف من تشجيع الفساد خارج حدودها و العمل أكثر لمنع غسل الأموال.(2)

-كما توصلت المنظمة إلى أن الجزائر تفضل التعامل التجاري مع دول شركائها راشية و إن الدول التي شركاتها غير راشية لم تفز بالصفقات و هو تلميح للجزائر بأنها لا تمارس الشفافية في منح

[1]- محمد شراق – الجزائر تتراجع أكثر في مؤشر الفساد العالمي – الجزائر "تلميذ غير نجيب " في مكافحة الفساد–جريدة الخبر – العدد 7632 ليوم 4 ديسمبر 2014.ص 5

[2]-محمد شراق –المرجع السابق.ص 5

الصفقات العمومية و لا تحترم قانون الصفقات في منح المشاريع الاقتصادية للشركات الأجنبية. و تعتبر الرشوة و استغلال النفوذ و الغش و التهرب الضريبي ، مظاهر لما يعرف الفساد الاقتصادي في الجزائر .و يعتبر استغلال نفوذ في الجزائر إحدى الأدوات الأساسية للفساد في الجزائر باعتبار أن القرب من مراكز القرار السياسي يسهل إدخال و إخراج السلع و التعاملات و إجراء صفقات دون رقابة تذكر. و يعتبر هذا جزء من الكل لاقتصاد الجزائري ، يتميز بطابعه الاقتصادي و الإداري الغير شفاف. باعتبار أن الوصول لمراكز القرار السياسي يمثل سلطة ريعية يبحث عنها الكل لأنها تجلب المزايا لأصحابها و للمحيط المباشر.(1)

1.5– ظاهرة الفساد و صور امتدادها في الجزائر :

انقسم الفساد إلى قسمين : فساد كبير ناجم عن الاستيراد الكبير و هو حكر على مجموعة معينة من الناس و إلى جانبه الفساد الصغير و هو أكثر انتشارا في أوساط المواطنين (انظر الملحق رقم5).

1–**الفساد الكبير بدأ مع عملية التصنيع الهائلة** : إن عملية التصنيع السريعة عن طريق سياسة الاستثمارات الهائلة و المكلفة قد انعكست في الواقع في اللجوء الزائد عن الحد إلى الخارج عموما و فرنسا خصوصا من أجل استيراد التكنولوجيا و تجميع القروض الخارجية المتزايدة لتمويل الانجازات الصناعية الكبيرة و الاستعمال المفرط للتعاون التقني ، علاوة على الاستيراد المتزايد للمنتجات و الخدمات المتنوعة ، كما تمخضت سياسة التصنيع السريع هذه عن نفقات زائدة ، و إسراف على مستوى الاستثمار و على مستوى سير الوحدات الصناعية و قد ساهم مجموع هذه العوامل في ازدياد و طأة الفساد و لاسيما في الميادين التكنولوجية و التجارية و التعاون التقني .(2)

–**الميدان التكنولوجي** : تجدر الإشارة إلى أن التقنيات لم تكن محايدة أبدا ، و عليه فإن استيراد الجزائر للتقنيات المتطورة و استعمالها توجه إلى سوق أجنبية محددة لأن المسؤولين لا يكتفون باستيراد صناعة المنتجات و استهلاكها دون تشجيع أو تطوير . كما لا يمكن التحدث عن نقل التكنولوجيا كون أن القطاعات الإنتاجية في الصناعة الجزائرية تستند إلى الاستيراد المحض للمنتجات التكنولوجية . لذا فإن عقود (**المفتاح في اليد**) و (**المنتجات في اليد**) أو العقود المفتوحة الشاملة على (**التكلفة + الأجرة**) التي تم توقيعها على المؤسسات الفرنسية و الأمريكية و اليابانية أو

1–خليل عبد القادر: دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر – مداخلة بجامعة المدية – الجزائر.

2–الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ص 141-142.

غيرها تمثل نوعا من التجارة و ليست نقلا للتكنولوجيا ، فتؤدي إلى زيادة النفقات و بالتالي يشمل بطبيعة الحال الفساد.

أما عن العلاقة مع فرنسا،ففي المجالات الصناعية عدا المحروقات هناك **6** شركات فرنسية تحتكر **50** ٪ من عقود الأجهزة الصناعية **50** ٪ من عقود الأجهزة التحتية. كما أن الصيانة تلعب دورا مهما إذ أن **22** شركة فرنسية أخرى كانت تساهم بـ**33** ٪ من عقود الأجهزة الصناعية و هذه الشركات تتعامل بدورها مع مؤسسات فرنسية أخرى و هذا يعني أن آثار تضاعف و تسريع الاستثمارات التي حققت في الجزائر كانت تحصل في الخارج و ليس في الجزائر كما هو مفروض . و مثال ذلك : في قطاع المحروقات تأتي : فرنسا بسيطرتها على **33** ٪ من العقود التجارية الموقعة و الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا. و في تحويل المحروقات تمثل كذلك فرنسا مكانة تتميز فيما يتعلق بالنقل البحري ، و في تمييع الغاز تأتي أمريكا في المرتبة الأولى متبوعة بفرنسا و في مجال المواد البلاستيكية تعود المرتبة الأولى أيضا لفرنسا و من بين المركبات الصناعية التي تم إنشاؤها من طرف شركات أجنبية ، عرفت الشركات و المجتمعات الجزائرية التي أنشأتها شركات فرنسية أخطاء و مشكلات تقنية عديدة مما أدى إلى تأخرها في بدء عملية الإنتاج ، و سد باب كبير من أبواب الكسب ، و مع هذا لم تتخذ أي إجراءات قانونية ضد هذه الشركات الأجنبية الفاشلة ، اللهم في بعض الحالات النادرة. وفي الواقع إن تورط المسؤولين الجزائريين في الفساد عند الاتفاق على هذه الصفقات يشكل ضمانا و حماية للشركات الأجنبية المتورطة في الفساد . إن عدد هذه المجمعات كبيرة جدا مثاله (**1**) :

- **مجمع سكيكدة للغاز المميع (Techaip)** : تم إسناد عقد إنشاء الأجنحة الثلاثة الأولى من هذا المركب إلى الشركة الفرنسية (**تكنيب**) عام **1961** ،و قد عرفت هذه الأجنحة الثلاثة مشكلات تقنية كعطل بعض الأجهزة الحيوية كالضاغطات ، ووجود الزئبق في المبدلات مما أعاق استعمالها بشكل كلي. أما الجنحة الرابعة و الخامسة و السادسة فقد أسند إنشاؤها إلى الفرع البريطاني للشركة الأمريكية (بريتشارد رودس) و لكن عملها لم يكن متقنا ، و أسندت بقية الأعمال إلى الشركة الأمريكية (**بولمان كيلوق**) في شكل عقد مفتوح سمي (**التكلفة زائد الأجرة**) و نجم عن ذلك نفقات استثمار باهضة.

1-الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ، المرجع السابق ، ص842-844.

- **مجمع أرزيو للأسمدة المشبعة بالفوسفات** : لتحقيق بناء المشروع على الرغم من تحفظات مهندسي شركة سونا طراك كلف (**بلعيد عبد السلام**) وزير الصناعة و الطاقة آنذاك شركتين فرنسيتين (**تكنيب وكروزولوار**). و عرف المشروع بمجرد إن تم بناؤه عدة أنواع من المشكلات التقنية . لقد كان اختيار المواد غير مناسب في بعض الأحيان و كانت بعض الأجهزة أصغر مما كان يجب ، بينما كان عدد العينات مرتفعا و أدى مجموع هذه العناصر التقنية إلى عرقلة معتبرة لسير المركب.
- **مركب عنابة للأسمدة المشبعة بالفوسفات** :لقد كانت الشركة الفرنسية (**كريبس**) هي المسؤولة عن الهندسة و الإنجاز و اختيار الأجهزة إلى جانب تفقد الأعمال و التركيب و بدأ سير المنشآت. و كان العقد الموقع مع هذه الشركة عام **1985** يتوقع انتهاء الأعمال عام **1979** و لكن هذا المركب لم يبدأ الإنتاج إلا عام **1987** أي تأخير دام سبع سنوات و نصف ، و لقد رافق هذا التأخير الكبير نفقات زائدة كبيرة في الاستثمار إلى جانب سد باب كبير للربح. و مما زاد الطين بلة استيراد الأسمدة التي كان مفروضا أن ينتجها هذا المصنع خلال هذه المدة.(**1**)

– أما في مجال التعاون التقني : فأن اللجوء الزائد عن الحد إلى التعاون التقني الأجنبي ، و الذي توجهه مصالح خفية قد أدى بالجزائر إلى عملية تراكمية للنفقات غير مبررة سواء فيما يتعلق بمستواها المرتفع أو صفقتها المتكررة، و يعود سبب هذه العملية إلى ظهور مكاتب الدراسات و شركات الهندسة في الجزائر المرتبطة بالشركات العملاقة،و منتجي الأجهزة في بلادها الأصلية . و يعني تكليف الأجانب بكل الدراسات في كل مستوياتها ، ابتداء من تصميم و تحديد المشروع و انتهاء بانجازه ، أن وزارة الصناعة و الطاقة الجزائرية و كل شركات الدولة قد سلمت نفسها إليهم ، موثقة الأيدي و الأرجل و إنه إن كانت تتمتع بحرية القرار الظاهر إلا أنها لا تملك شيئا. و نعني بالتعاون التقني هنا دراسات و متابعات إنجاز المشاريع ، و كذلك اليد العاملة الأجنبية المستعملة لتسيير الوحدات الصناعية التي تم إنجازها ، و لكن الذي يزيد من نزيف الجزائر المالي في

[1]–الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ، نفس المرجع .ص844-845.

هذا الميدان هو التجديد المستمر للعقود سواء عن طريق الإنفاق العلني أم من خلال سلسلة من التعديلات و هذا ما يوضح البيروقراطية و يبين أهمية الحركة لممارسة الفساد.(**1**)

- **العلاقات التجارية المرتبطة بالقطاع الصناعي** : إن تنامي العلاقات التجارية المرتبطة بالقطاع الصناعي من النتائج المباشرة للأهمية التي تلعبها التبادلات التكنولوجية ، و بالفعل فإن تنامي استيراد التكنولوجيا يؤدي أوتوماتيكيا إلى زيادة في استيراد الأجهزة و المنتجات المصنعة جزئيا و حتى المواد الأولية إضافة إلى استيراد خدمات عديدة من أجل تشغيل الوحدات الصناعية المنشأة . و من جهة أخرى فإن التمديد المزمن للتأخر في تحقيق الاستثمارات الصناعية ، و عدم الاستعمال الكامل لطاقات الإنتاج الناجم عن سوء تخطيط الدراسات التقنية يؤدي إلى زيادة في استيراد المنتجات الصناعية الاستهلاكية التي من المفروض أن تنتج في المصانع التي تم إنشاؤها.

و هكذا كان لتطبيق سياسة التصنيع ، و لاسيما في جانبها التكنولوجي ، و لاختيار المؤسسات الأجنبية و طريقة تدخلها وقع مباشر على مظهر التجارة الخارجية و على التوجه الجغرافي للتبادلات من وجهة أخرى فإن التطور السريع للاستيراد المرتبطة بالتصنيع أدى إلى :

- بداية ازدياد استيراد الأجهزة بشكل معتبر ابتداء من عام **1970** و لكنه تنامى أكثر منذ عام **1973**.
- تزايد سريع و ملحوظ في استيراد المواد الأولية و المنتجات المصنعة جزئيا.

-الازدياد السريع في استيراد المواد الضرورية لتشغيل العملية الصناعية التي تم إنشاؤها يبين أن سياسة التصنيع لم تحاول تحسين اندماج الاقتصاد الوطني بل أدت إلى الاندماج المتزايد للقطاع الصناعي الجزائري في السوق العالمية. فعندما انخفضت الواردات الجزائرية الخارجية نتيجة انخفاض أسعار البترول عام **1981**، تضررت مصانع الدولة بشكل كبير . أما بشكل عام فإن الازدياد السريع في الواردات بالمقارنة مع الصادرات قد جعل من العجز في الميزانية التجارية خلال هذه الفترة المعتبرة عجزا هيكليا.

[1]- الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ، نفس المرجع .ص847-850.

- **أزمة التسيير الحكومي للشركات الصناعية** : يمكن تحليل تسيير الشركات العمومية على أربع مستويات :

1) **إدارة الاستثمارات** :

كان الاهتمام الرئيسي لوزارة الصناعة و الطاقة و الشركات الصناعية التابعة للدولة في عقد السبعينيات هو الاستثمار دون الاكتراث بالأوجه السياسية ، فلم يكن مسؤولي القطاع الصناعي مهتمين بتحسين مردودية الجهاز الصناعي كما لم تكن الشركات الحكومية ترى ضرورة إنجاز نتائج مالية بغية تحسين أحسن الظروف الموضوعية و كانت السلطات الجزائرية في هذه الفترة تصرح بفخر أن الاستثمارات تمثل **40** ٪ إلى **50** ٪ من مجموع دخلها القومي ، أما الاستثمارات الصناعية فتتراوح بين **53** و **60** ٪ لكن سكتت عن التسيير البيروقراطي للمشاريع و الفساد أو قلة التحكم في إدارة الاستثمارات ، إلى جانب قلة التنسيق و البرمجة ، قد أدت إلى تأخيرات و مراجعات مستمرة للأسعار و نفقات زائدة ، و خسارة مالية كبيرة ، فقد كان اللجوء إلى الشركات الأجنبية مثل "**المفتاح في اليد** " و "**المنتوج في اليد** " **و الكلفة الزائدة الأجرة** " سبب في الإضرار بالاقتصاد الجزائري ، و نزع من إطارات الشركات الصناعية العمومية روح المسؤولية و المبادرة.

2) الخصائص الأساسية لسوء التسيير :

إن قضية التسيير السيئ ظاهرة معقدة لكن يمكن ردها إلى :

*__سوء التنظيم__ : كانت وزارة الصناعة تريد أن تلعب دورا رائدا في توجيه السياسة الاقتصادية الجزائرية من خلال الاستثمارات الصناعية و توزيع المشاريع الصناعية عبر التراب الوطني.
و لقد تمتعت شركات الدولة منذ البداية بدور المحتكر للسوق الخارجية ، فعملت في ظروف تنعدم فيها المنافسة أو الشفافية و احتكارها للتجارة الخارجية.

*__التكاليف الباهضة ، التبذير و الفساد__ :تعود بعضها لأسباب خارجية و هي مرتبطة بالمناخ الدولي ، أما العوامل الداخلية للتكاليف الباهضة تعود إلى طبيعة التصنيع ووتيرته ، و هذا ناجم عن اختيار السلطة و سلوك الصناعيين من البيروقراطيين . و من بين التكاليف الباهظة :

–التكاليف الباهظة في البناء و الهندسة المدنية.

–زيادة الفواتير المتعلقة بالأجهزة (مثلما هو الشأن مع مركب صناعة المحركات و الجرارات بقسنطينة).

3) **النتائج** : لقد كانت الأولوية تعطى للاستثمار على حساب الجدوى الاقتصادية كما كان عدم التناسب من بين برامج الاستثمار و شروط إنجازها ، و قد تسبب في اختلال الهيكلة الحالية لمعظم الشركات الصناعية و في عجز مالي خاصة الشركات العمومية.

إن تدفق النفقات الإضافية المرتبطة بتمويل الاستثمارات ، و تموين الشركات ، قد ساهما في زيادة التكاليف المالية ، و من أجل مواجهة الأمر , و بسبب افتقارها للمواد المناسبة لجأت الشركات العمومية إلى الموارد البنكية ذات الأمر القصير ، و قد زاد من حدة هذا العجز.

يمكننا أن نعزو النتائج السلبية للتسيير الحكومي للشركات العمومية إلى عدم توازنها المالي الخطير، و مديونيتها المفرطة و الفساد ، و الاستعمال غير التام لقدراتها .(**1**)

أ- **الاستيلاء على الثروات البترولية** :

تعتبر المحروقات الثروة الرئيسية للبلد إذ تشكل **97** إلى **98** ٪ من مجموع وارداتها و قد تم تأميم البترول و الغاز عام **1971** ، و لكن عام **1991** عرفت الجزائر أول عملية للخصخصة ، و هو ما فتح الباب على مصرعيه أمام خصخصة قطاع المحروقات، و بيعه للشركات الأجنبية و قد انتقل هذا القطاع الذي كان محل طمع الفاسدين ، ثم ما لبث إلى أن أصبح محجوزا من طرفهم ، شيئا فشيئا إلى رقابة المستثمرين الأجانب خلال التسعينات ، و في نفس الوقت كانت السلطات العمومية تخطط لخصخصة شركة سونا طراك ، و لكن مقاومة الاتحاد العام للعمال الجزائريين حالت دون ذلك ، و مهما يكن من أمر ، فأن خصخصة سونا طراك و لو جزئيا يعني تحويل جزء مهم من ريع البترول لصالح الشركات الأجنبية دون أي مقابل واضح ، و مثاله : بيع **25** ٪ من حاسي مسعود . و في عام **1991** ، صرح أحمد غزالي الذي كان وزيرا آنذاك أنه مستعد لبيع **25** ٪ من حقل حاسي مسعود مقابل **6** أو **7** مليارات دولار ، و ذلك من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني الذي كان

[1]- الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ، نفس المرجع .ص 153-154.

في تراجع واضح و هذا يعني أن هذه الصفقة لو كتب لها النجاح كانت ستحرم الجزائر من **12** إلى **13** مليار دولار أمريكي ، و هو ما يمثل تحويل ثروة هائلة من بلد فقير إلى بلدان غنية ، و هذه الهدية تفترض بطبيعة الحال تسديد مبالغ خفية لأصحاب القرار.

ب- الإنـفاق الـعسكـري:

لقد زاد الانفاق العسكري بشكل ملحوظ إذا ارتفع الإنفاق في سنة **1994** بنسبة **45 ٪** ، و في عام **1990** و **1991** زاد أكثر بنسبة **100 ٪** ليصل **2** مليار دولار ، و مهما يكن من أمر فإن **25 ٪** من بين **20** إلى **22** مليار دولار من الأموال التي يغش بها الاقتصاد الجزائري بين **1994** و **1998** نتيجة إعادة جدولة الديون الخارجية ، قد خصص للإنفاق العسكري كل هذا على حساب الاستثمارات المنتجة، لقد زاد الإنفاق العسكري بشكل سريع لنشر الرعب، في حين كان الفقر ينتشر في كل البلاد ، و هو ما زاد في تدهور الوضعية الاقتصادية و بعد سبتمبر **2001** ، حصلت السلطات الجزائرية على دعم علني من البلدان الغربية، و لا سيما فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا ، في محاربتها للحركة الإسلامية عام **1992** ، و أعلنت هذه البلدان في ديسمبر **2002** و مارس **2003** استعدادها لبيع مزيد من الأسلحة للجزائر ،

أولوية الاستيراد على الإنتاج القومي:

إن الإنتاج الوطني مهدد في العديد من الوحدات الصناعية بسبب ارتفاع الواردات و من أمثلتها.(**1**)

- **المنتجات الصيدلية :**

اشتهر هذا الملف بسبب الفضائح المتكررة التي مافتئت الصحافة الجزائرية نذكرها منذ **1970** و إلى اليوم فمن جهة طالما حدث أن دمرت أطنان من الأدوية لأنها استوردت بعد انتهاء مدة صلاحيتها ، و لكن لم تأخذ أي ملاحقات ضد المسؤوليين الذين أشرفوا على الاستيراد ، و لا ضد الشركات الفرنسية المصدرة من أجل استبدال الأدوية التي انتهت صلاحية استعمالها أو حتى لتعويض الخسائر التي ألحقت بالاقتصاد الجزائري. ومن جهة

1- الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ، نفس المرجع .ص-163-165.

أخرى ، فإن احتكار الشركات الفرنسية للسوق الجزائرية، و هو احتكار كامل تقريب يسهل عملية الفساد و من توقيع كثير من الصفقات المغشوشة،و أخيرا فإن أسعار الأدوية المستوردة من فرنسا أعلى بكثير من الأسعار المتوفرة في السوق الأوروبية أو العالمية.

2.5-إحصائيات ظاهرة الفساد وطنيا و دوليا :

إن القياس للفساد بلغة الإحصائيات ليس أمرا سهلا طالما أن المشتركين ليسو متعاونين في هذا الصدد. و تقدم المنظمة العالمية للشفافية و هي منظمة رائدة مجال محاربة الفساد بثلاث معايير تقوم بتحديدها سويا بالقياس الفساد و هي مؤشر إدراك الفساد (القائم على آراء الخبراء حول أحوال البلدان الفاسدة).(اتظر الملحق رقم 4)

أ- إحصائيات ظاهرة الفساد وطنيا :

أعلن جيلالي حجاج رئيس الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة ، أن الفساد في الجزائر بلغ مستوى خطيرا اتسم باستشراء الرشوة في مختلف دواليب الدولة و المؤسسات الكبرى ، و عدد حجاج جملة من التجاوزات و الخروقات التي ساهمت في تفشي الرشوة و المسجلة في الصفقات العمومية ، حيث سجلت بعض الفضائح المالية مثل : تلك التي هزت صندوق الامتياز الفلاحي ،و كذا أخرى تسببت بها من عرفها بـ«**مافيا الدواء**» ما جعل الظاهرة تأخذ أبعادا مخيفة تهدد توازنات الاقتصاد المحلي . و فيما ينظر الرأي العام في الجزائر إلى انتشار ظواهر الرشوة و الفساد رغم الحرب المعلنة ضد بارونات الفساد هذا من جهة ، و من جهة أخرى رأي رئيس الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد أن إنشاء أجهزة لمحاربة الفساد هي تجربة فاشلة كونها لم تنجح في أغلب الدول.

كما أبدى حجاج قلقه إزاء احتمالات تفاقم الظاهرة، بالنظر لكون الجزائر تستثمر ما يربو عن (**150** مليون دولار منذ عام **2005**) بموجب الخطة الخماسية لدعم النمو سيما بعد استمرار حالة الغموض التي تلف عديد الصفقات (**1**).

و كانت منظمة (الشفافية الدولية) مؤخرا ما سمته فساد قطاع الصحة في الجزائر و صنفت في تقريرها الخص الفساد في قطاع الصحة الجزائرية كنموذج في صدارة القطاعات الأكثر استفحالا لظاهرة

1-كامل الشيرازي، بن باديس، مجمع أخبار الجزائر، ملف حول قضية الفساد و جذوره في الجزائر، متوفر على الموقع الالكتروني السابق ، www.benbadis.org/Vb.com ، تاريخ التصفح :23 فيفري 2010.

الفساد و الرشوة في الجزائر،و لاحظ التقرير الصادر قبل شهرين تفشي ما نعته التقرير بـ(ممارسات مالية شاذة) أو (مظاهر اختلاس و سرقة و ابتزاز) في تسيير أموال الصحة العمومية في الجزائر،كما ركز على إدارات المؤسسات الاستشفائية العمومية و سوق الدواء معتبرا أنها مسرح الفساد المفتوح و تحويل المال العام.

يشار إلى أن الثقافة الدولية صنفت الجزائر في المرتبة **99**، حيث حلت الجزائر بمؤشر(**3.0**) و يتراوح سلم المؤشر المعتمد بين (**10**) التي تعني نظيف جدا و (**0**) التي تعني فاسدا جدا (**1**) .

ب – إحصائيات ظاهرة الفساد دوليا:

دليل منظمة الشفافية العالمية الجديد للفساد العام **180** دولة يقوم بترتيب الدول من **0**إلى **10** ، حيث يشكل الصفر أعلى مستويات الفساد بينما تشكل الـ **10** أدنى المستويات، و لقد اتضح من خلال هذه القائمة أن الدول التي تعني من نظم ديكتاتورية أو لديها صراعات بها أعلى نسب الفساد في العالم ، فالصومال و بورما تشكلان قاع هذا الدليل بترتيب يساوي **14** ، أما نيوزلندا و فنلندا و الدانمرك تظهر لديهم أدنى نسب الفساد بنسب **9.4** لكل منها.أما الولايات المتحدة الأمريكية فحصلت على **7.2** ، أما الأردن و الكويت و ليبيا و قطر فجاءتا في الترتب **6** من المعيار من **10** في التقرير الذي قامت به مؤسسة استطلاع المشاريع فقد كانت الدول الأقل فسادا في الشرق الأوسط و قد وقعت كل من اليمن (**2**) و الإمارات على اتفاقية المتحدة لمكافحة الفساد ،و انخفض ترتيب الكويت هذا العام بين الدول الغنية النفطية.

و قد قام بعض المسؤولين الأمريكيين و رجال الكونغرس يريدون معرفة المزيد حول الادعاءات الأخيرة التي نشرتها مجلة (فانيني فير) بأن هناك ما يقارب **9** مليار دولار أمريكي قد أنفقت في العراق من أموال الاحتياطي الفيدرالي في بدايات الغزو الأمريكي للعراق عام **2003** و قد اختفت هذه الأموال تماما و لم تدخل ضمن الحسابات.

1-كامل الشيرازي،متوفر على الموقع الالكتروني السابق،تاريخ التصفح:23 فيفري 2010.

2-مجلة المنار العربي ، الفساد في العالم العربي ، مصدر الجزيرة العدد 30، نوفمبر/ديسمبر 2009، ص6.

الفصل الثالث:

الشـركـة الـوطـنـيـة "سوناطراك

المبحث الأول : الشركة الوطنية : النشأة و الدور.

المبحث الثاني : دور الإعلام في فضح قضايا الفساد بشركة سوناطراك.

المبحث الثالث : تصريحات و آراء حول قضية الفساد بسوناطراك.

I. الـمبحث الأول : الشركة الوطنية "سوناطراك " : النشأة و الدور.

للدخول بشكل واسع في ميدان المحروقات ، لم تكتف الحكومة الجزائرية بالاعتراض للإطار القانوني الموروث من اتفاقية "ايفيان" و إنما كان من الضروري التفكير بجدية في إنشاء أداة فعالة من شأنها إدماج هذا النشاط لقطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني و كانت هذه الأداة هي شركة "سوناطراك " « Sonatrach » .

-في ديسمبر 1963 أنشأت الشركة الوطنية لتسويق المحروقات سوناطراك و كان هدفها الأول هو نقل و تسويق المحروقات.

-في سبتمبر 1966 توسعت الشركة لتشمل مجالات صناعية بترولية و غازية و تصلبت هذه الشركة اقتصاديا في شهر فبراير 1971 مع تأميم هذا القطاع و انسحاب الشركات الأجنبية من المساهمة كما. توسعت نشاطاتها من الاستغلال إلى التوزيع مرورا بتنمية كل النشاطات الملحقة. و تعتبر سنة 1981 هي السنة التي تم فيها إعادة هيكلة الشركة و التي سمحت بإنشاء سبعة عشر مؤسسة منها أربع صناعية و ثلاث مؤسسات للأعمال و عشر مؤسسات خدمية.

-و بفضل الشروط الإيجابية التي قدمها قانون البترول لسنة 1986 و المعدل سنة 1991 سجل لحد الآن أكثر من 30 عقدا للبحث و الإنتاج و التنقيب تم إبرامها بين شركة "سوناطراك" و شركات أجنبية .(1)

أ. ظـروف الـنـشـأة:

إن النظرة إلى تطوير القاعدة الصناعية الجزائرية تحتم تطوير القدرات الصناعية و زيادة الطلب على موارد الطاقة و خاصة المحروقات التي تشكل المصدر الرئيسي للدخل الوطني و هذا يعتمد على خطة شاملة هدفها حفظ مصادر الطاقة و الاقتصاد في استقلالها لحماية الأجيال القادمة و حل هذه المعادلة يتطلب خطة شاملة للاقتصاد و محاولة الاعتماد على مصادر بديلة التي تزخر بها الجزائر. و عليه و بغية التحرر الاقتصادي و استعادة السيطرة على الصناعة البترولية لم يكن قد مضى على

1-كتوش عاشور : الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني –أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية-الجزائر-2003،2004ص 66.

استقلال الجزائر أكثر من عام واحد حيث قررت 16 شركة من الشركات البترولية الأجنبية عام 63 أن تنشئ خط أنابيب جديد ينقل البترول من حقوله في الصحراء إلى أرزيو الساحلية. و كان خطا الأنابيب العاملان آنذاك قد وصلا إلى طاقتهما القصوى . و تجمد الإنتاج إلى دون هذا الحد لعدم توفر طاقة أنابيب لنقل الإنتاج الذي يمكن أن يزيد عن ذلك. فبادرت الجزائر بعد سوء التفاهم الذي طرأ بينها و بين الشركات الأجنبية باتخاذ قرار جذري يهدف إلى القيام بنفسها و على مسؤوليتها بإنشاء خط الأنابيب هذا على أن تمتلكه ملكية تامة. و تتولى بنفسها إدارته و تشغيله. و كان هذا القرار نظرة أصلية للدور الذي يجب أن تلعبه المحروقات في التنمية الصناعية و الاقتصادية بشكل عام للبلد المنتج. و من أجل تنفيذ هذا القرار و العمل على تطبيق البنود الأخرى في السياسة البترولية و الغازية الجزائرية قررت الحكومة في 1963/12/31 إنشاء الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات سوناطراك لتكون بمثابة الجهاز الوطني الذي يتولى تنفيذ سياستها في ميدان المحروقات و كان هدفها الأساسي في البداية هو دراسة و تنفيذ أشغال نقل المحروقات السائلة و الغازية. فتولت فعلا بإجراء بعض الدراسات الفنية على مشروع الخط مستعينة ببعض المكاتب الاستشارية العالمية.

ب.من دور نشاطاتها :

هو الاستعادة التدريجية للسيطرة على الثروة النفطية من أجل تنفيذ سياستها و العمل على إنشاء و تطوير و تقوية القطاع الوطني للمحروقات أنشأت الشركة الوطنية الجزائرية النقل و تسويق المحروقات ، كان غرضها توسيع مكانتها في التنقيب و الإنتاج. و بموجب المرسوم رقم 292.66 الصادر بتاريخ 1966/09/22.اتسع نطاق عملها ليشمل كافة مراحل صناعة المحروقات من خلال تعديل القانون الأساسي لها و تغيير بيانها الذي أصبح الشركة الوطنية لبحث ، إنتاج نقل و تسويق المحروقات . مع ارتفاع رأس مالها من 40 مليون دينار إلى 400 مليون دينار. قيامها بدور المنفذ للأعمال . لقد أقدمت الجزائر على قرارها بتمكين شركتها الوطنية من مباشرة عمليات التنقيب و الإنتاج مدفوعة بعدة اعتبارات. فمن الناحية الاقتصادية يشكل تدخل الدولة المباشرة في هذه العمليات ضرورة حتمية لتحقيق أحد الأهداف الرئيسية لسياسة الجزائر النفطية هو دمج قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني و تأمين الشروط اللازمة لمضاعفة نقاط الارتباط و التبادل بين هذا القطاع و القطاعات الاقتصادية الأخرى. ومع صدور القانون البترولي لسنة 1986 و المدعم سنة

1991 (1) و بفضل الشروط الإيجابية التي شملها لتنفيذ البرنامج الطاقوي و ضمان نجاحه أكثر من 30 عقد للبحث و التنقيب و الإنتاج ثم أبرمها بين الشركة الوطنية سوناطراك و شركات أجنبية مختصة كما ذكرنا سابقا.هذا القانون يخول بالسماح للشركات الأجنبية في الدخول المباشر لاستغلال حقول المحروقات ضمن إطار اتفاقيات مع "سوناطراك" الشركة الوطنية الوحيدة المكلفة بهذا القطاع .(2)

II. المبحث الثاني : دور الإعلام في فضح قضايا الفساد بشركة سوناطراك

- الإعلام و كشف جذور فضيحة سوناطراك :

أدخلت سوناطراك الجزائر العالمية من بوابة الفساد و الإرهاب فبعد أن كانت دول العالم تخلط بينها و بين دول إفريقية مثل نيجيريا لتوفرها على البترول و الغاز. أصبحت تحدد بالموقع و يشار إليها بالأصبع بعد دخولها في قضايا فساد دولية ، و تعرضها لاعتداء إرهابي بيتقنتورين الذي تحدثت عنه جميع الدول العالم.

و كان لكل منها موقف اتجاهه ، تباين بين مؤيد لموقف الجيش الجزائري في التعاطي مع الاعتداء و معارض لردة فعله السريعة. سوناطراك التي تأسست سنة بعد استقلال الجزائر و هي تعد ما نهب منها من أموال الشعب الجزائري في مسلسل لحلقتين 1 و 2 . قضيتان تفجرتا منذ 2010 في ظروف مميزة أهمها ارتفاع المداخيل التي تضخها للخزينة بعد ارتفاع قياسي لأسعار البترول و تحضيرا لرئاسيات لا تزال الضبابية تغمرها.حيث استعملت هذه الملفات في مساومات سياسية كبيرة تم اتهام مسؤولي دولة كبار بالضلوع في الاستفادة من الأموال المنهوبة على رأسهم وزير الطاقة و المناجم السابق "شكيب خليل" و مسؤولون لم يسلم منهم حتى شقيق رئيس الجمهورية بالرغم من أن الأموال المنهوبة ملك للجزائريين . إلا أن من فجر قضية سونطراك 2 و المتعلقة بالرشاوى المدفوعة من فرع شركة "إيني " إلى مسؤوليين جزائريين كان القضاء الإيطالي ليخرج السلطات الجزائرية التي سارعت إلى تدارك الأمر و تعلن عن تحقيقات قالت عنها أنها كانت بصدد القيام بها سريا و يؤكد النائب العام لمجلس القضاء الجزائر "زغماتي" ضلوع شبكة دولية في نهب أموال سوناطراك و تلقي رشاوى في تعاملات مع شركات دولية بوساطة من ابن أخ وزير الخارجية السابق "فريد بجاوي"

1-كتوش عاشور : المرجع نفسه ص 68.

2- كتوش عاشور : المرجع نفسه ص 69.

المتواجد حاليا بدولة الإمارات العربية المتحدة. فيما فضل "شكيب خليل " البقاء بأمريكا بعد أن أكد بأنه مستعد للمثول أمام القضاء الجزائري بشروط تبعد زوجته و أبناءه عن القضية.

-و أصدرت مذكرة بحث عن 20 متورطا في قضية سوناطراك 1و2 و أصبحت سوناطراك بذلك مصدر قلق للعديد من الدول المتواجدة بها المبحوث عنهم.(1)

و اتهم شكيب خليل في العديد من القضايا منها : منح صفقة إنجاز المحطة الكهربائية لحجرة النص للشركة الكندية "أس أن سي لافا لان" بامتيازات كبيرة قدمت لهذه الأخيرة ، دون احترام قانون الصفقات ، إلى جانب قضايا فساد أخرى ، نفى شكيب خليل تورطه فيها ، محملا المسؤولية في حوارات وجهها من الولايات المتحدة الأمريكية لوسائل إعلام وطنية، إلى اللجان المسؤولة عن منح الصفقات في شركة سوناطراك و سونلغاز و فروعهما . لكن أسطورة هذه القضية العنكبوتية ستنتهي حسب ما تخطط له العدالة الجزائرية الآن ، و حسب المعلومات التي تم تداولها دون تأكيد إلى سحب مذكرة القبض الدولية في حق الوزير السابق شكيب خليل ، بحجة أن الدعوى المقدمة للأنتربول كان يشوبها العديد من الأخطاء في الإجراءات المعتمدة من طرف العدالة الجزائرية.القاعدة تختار سوناطراك للانتقام من أعدائها و لم تسلم الشركة الوطنية حتى من مخططات فرع القاعدة بالمغرب العربي ، حيث قامت هذه الأخيرة باختيارها للانتقام من العديد من الدول الأجنبية، من خلال اعتدائها على الموقع النفطي لتيقنتورين يوم 17 جانفي من هذه السنة، ليجري بالموقع د م 34 أجنبيا من دول مختلفة أهمها اليابان و النرويج و بريطانيا، ما دفع بالشركات المتواجدة في الموقع و هي البريطانية "بريتيش بيتروليم" و النرويجية "ستاتويل" إلى الرحيل من الجزائر في انتظار عودة رسمية لهما للموقع، بالرغم من مرور حوالي سنة كاملة على هذا الاعتداء.و جاء هذا الأخير ليشجع العديد من الشركات الأجنبية على توجيه استثمارات نحو بلدان أخرى، بالرغم من الأهمية التي توليها لاستغلال حقول النفط بالجزائر، حيث مازالت تنتظر إلى غاية الآن و بعد المصادقة على التعديلات المحفزة للاستثمار الأجنبي في قانون المحروقات ، صدور النصوص التطبيقية التي تسمح بالإعلان عن المناقصة الدولية الرابعة ، للتنقيب و الكشف عن البترول في الجزائر.

1-جريدة الخبر . موقع www.elkhaber.com

أ – فضائح الفساد في الجزائر "قضية سوناطراك 2 –إيني " :

تتواصل فصول قضايا الرشاوى و العمولات و العمولات غير القانونية التي أميط عنها اللثام ،و المرتبطة بتعاملات شركات نفطية و غازية إيطالية في الجزائر ، في الكشف عن بعض التفاصيل التي قد تشكل الجزء المرئي من جبل الجليد. فالقضايا التي إلى الآن ، كشفت عن أسماء هامة ، لكن التحقيقات التي برزت في 2010 عرضتها العدالة الإيطالية خلال التسعينات ، سرعان ما دخلت طي النسيان في الجزائر.

خلال سنوات 1993و1996 برزت في الإعلام الإيطالي أول قضايا الفساد المرتبطة بنشاط مجموعة "إيني " و فرعها "سايبام" في وقت كانت الشركة مصنفة ضمن أهم المجمعات ، و كانت "إيني " من أبرز الشركات النشطة في القطاع الغازي بالجزائر،وظفرت بعقود هامة في سياق عمليات العصرنة و التطوير التي باشرتها الجزائر في الثمانينات، و التي سمحت لها بإقامة أنبوبين للغاز، الأول يخص إيطاليا عبر تونس ، و الثاني إسبانيا عبر المغرب.و أبرمت الشركة الإيطالية أول عقودها في الفترة الممتدة بين 1972 و 1977 نمو المجموعة الإيطالية كان سريعا في الفترة الممتدة بين 1983، تاريخ تشغيل أنبوب الغاز،ومنتصف التسعينات مع تفجير أول قضية أمام العدالة الإيطالية في 1993 و 1996 بمعية فابيو دو باسكوال، وكيل الجمهورية بمحكمة ميلانو الإيطالية.فمع نهاية 1992، استدعى فابيو باسكوال للاستماع رئيس مجموعة "إيني" ، غابريال كاغلياري. اعترف خلالها هذا الأخير باستلام عمولات بقيمة 32 مليون دولار من رجل الأعمال الليبي عمر يحي.و كانت "إيني " ترسخ أقدامها حينها في ليبيا و الجزائر. و عرف عن الليبي قربه من المسؤولين جزائريين نافذين. حيث أشار إلى أنه ساهم في تمكين "إيني" من الحصول على عقود في الجزائر منها أنبوب غاز"ترنسماد" المعروف أيضا بأنريكوماتيي ، حينها أمر رئيس الحكومة آنذاك "بلعيد عبد السلام" بفتح تحقيق لدى محكمة الجزائر، و لكن التحقيق لم يفض إلى شيء خاصة بعد رحيل الحكومة سريعا. و مع ذلك واصلت الشركات الإيطالية نشاطاتها ، بل عرفت توسعا في الجزائر،خاصة في الفترة ما بين 2000 و 2009 حيث أفتكت مجموعة "إيني" عدة عقود شراكة داخليا و خارجيا، ووسع إنتاجه في الجزائر. و أضحت "إيني" تمثل ثاني أكبر إنتاج للشركة الإيطالية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، بمقدار 72 ألف برميل يوميا من النفط، و جاءت بعد مصر المقدر إنتاجها بـ236 ألف برميل يوميا.

و كانت إيطاليا أهم زبون للجزائر بمقدار 25 مليار متر مكعب "إيني" إلى اليمن و أقامت شراكة مع سوناطراك في مجال الاستكشاف.

- **بـدايـة كـشـف الـفـضـائـح 2010**:

مع بداية 2010 استدعى فابيو دو باسكوال، المدير التنفيذي لمجمع "إيني سايبام" لسماع أقواله في تعمد منح رشاوى و عمولات، و هي قضايا كانت محل تحقيق الفرقة الاقتصادية هناك،و يتعلق الأمر بالاستفادة من صفقات ضخمة في عدة دول بالرشاوى و العمولات. و كانت القضايا المثارة متصلة بمشاريع من بينها منح صفقة أنبوب الغاز "جي كا" 3 البالغة قيمتها 580 مليون دولار.أسندت لفرع المجمع "ايني سايبام" بصيغة التراضي و المفتاح في اليد، و عقود أخرى منحت "سي سي أي سي " . و ساهم انفجار القضية في إزاحة بالشراكة مع مجموعات ألمانية "كونتال فانوارك بليتاك" ، و الأمريكي العديد من المسؤولين السامين من مناصبهم في إيطاليا، بداية برحيل الرئيس المدير العام " بيتروفرانكوتالي" ، و تعليق مهام "إيني" المدير المالي للنشاطات الهندسية و البناء لـ"سايبام" بيتروفارون،و استقالة المدير العام المالي و عضو مجلس الإدارة في ألسندرو بيرنيني ، و مثل هؤلاء المسؤولون أمام محكمة ميلانو في تحقيق جديد فتح في أفريل 2011 بالمقابل امتدت ارتدادات القضية إلى الجزائر ، مع فتح تحقيقات أفضت إلى توقيف عدة إطارت من مجمع سوناطراك، على رأسهم الرئيس المدير العام السابق"محمد مزيان" و نائب الرئيس "عبد الحفيظ فيغولي". و من بين الملاحظات التي تمت الإشارة إليها، استفادت الشركات الإيطالية من مشاريع كبيرة و هامة، بلغت قيمتها خلال سنة 2008 ما يفوق 5.6 مليار من أهمها ، و كان سيسمح بدعم نقل الغاز "3دولار" ، أضيفت إليها مشاريع أخرى لاحقا،وكان مشروع أنبوب غاز "جي كا" إلى حدود 9 ملايير متر مكعب و تمويل أنبوب غاز غالسي بين الجزائر و إيطاليا.و تردد إسم وزير الطاقة "شكيب خليل " كثيرا فيما اعتبر تسهيلا لإبرام مثل هذه العقود بصيغة التراضي، و كان ذلك من بين الأسباب التي ساهمت في مغادرته و تعويضه بـ"يوسف يوسفي". و استمرت التحقيقات بالخصوص في إيطاليا سنتي 2010 و 2011 وزارة الطاقة و المناجم في ماي 2012 ، و هو ما أفضى مجددا إلى الكشف عن الفضيحة الجديدة، المرتبطة بعقود قدمت للشركات الإيطالية بين 2007 و 2009 جلها بالتراضي.

- **هـزات ارتـدادية لـزلـزال 2010:**

بعد تعاون سايبام" في الجزائر "توليو أورسي" مع النيابة ، و في هذه القضية كانت القائمة طويلة، بعد تعاون المدير العام السابق لفرع العامة بميلانو للكشف عن تفاصيل قضية الرشاوى التي قدمت لوسطاء جزائريين، ليستفيد منها مسؤولون مقابل افتكاك الشركة الإيطالية عددا من العقود الهامة ، المقدرة بحوالي 4.11 مليار دولار.و قدرت هذه الرشاوى و العمولات بـ197 مليون أورو.و لا تزال تداعيات قضية العمولات و الرشاوى ، التي تكون قد دفعتها الشركة الإيطالية "إيني" ، تعرف اتساعا مع المعلومات التي يتم الكشف عنها في إيطاليا، بينما لم يبرز ما تم في الجزائر بين 2009و 2013 , باستثناء الإعلان مجددا في 10 فيفري ، عن فتح تحقيق قضائي ، و كان السبق دائما للعدالة الإيطالية مع الكشف الإيطالي، و قامت الفرقة الاقتصادية بتفتيش كامل لبيت الرقم الأول لمجموعة "إيني" عن قائمة أسماء إيطالية و جزائرية . باولو سكاروني، بينما كان متواجد في الجزائر. كما ذكر أحد الشخصيات الجزائرية الوسيطة في التحقيقات ، و يتعلق الأمر على أنه "بفريد نور الدين بجاوي " الذي قدم خلال لقاء مع وفد إيطالي يضم الرقم الثاني لمجموعة مستشار لوزير الطاقة و المناجم السابق ، السيد "شكيب خليل" في الوقت الذي وسعت مجال التحقيقات إلى الجزائر، مع ارتقاب إيفاد ممثلين عن المحققين الإيطاليين الذين يشرف عليهم قضاة التحقيق دي باسكوال و باجيو و سباتارو. و تعرف التحقيقات في إيطاليا منعرجا جديدا،خاصة بعد تحرك القضاء ، محاولا الحصول على قائمة الأسماء المعنية في قضية دفع لجمت منزل شرق و"ميدغاز"، و المقدرة العمولات و الرشاوى التي ساهمت في افتكاك شركات إيطالية مشاريع ، منها بأكثر من 197 مليون أورو. و قد تم تحويل جزء من العمولات إلى الإمارات العربية المتحدة و هونغ كونغ ، و عاد جزء منها إلى بريطانيا.

- **مصدر من قطاع المالية يكشف محافظو الحسابات هم المسؤولون عن مراقبة سوناطراك:**

كشفت مصادر مسؤولة من قطاع المالية أن مراقبة حسابات شركة سوناطراك و فروعها ، تتم عن طريق محافظي الحسابات المعينين من طرف الشركة ، الذين يمكنهم إشعار العدالة في حال تسجيل اختلالات على مستوى حساباتها.و قالت ذات المصادر في تصريح لـ"الخبر" ، إن مراقبة حسابات الشركة الوطنية تدخل في إطار مراقبة الشركات العمومية الاقتصادية التي تتم بالاستعانة بمحافظي الحسابات الذين لهم صلاحيات رفض التصديق على الحسابات في حال تسجيل

اختلالات من جهة أخرى أكدت نفس المصادر إن إجراء عمليات مراقبة على مستوى حسابات سوناطراك يمكن أن يتم بطلب من السلطات العمومية بارسال فرق من المفتشية للمالية أو ممثلين عن مجلس المحاسبة .(1)

- **تغطية الإعلام لتحقيق بالفساد في شركة سوناطراك الجزائرية :**

كشف النائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر عن فتح تحقيق قضائي في قضية فساد بشركة للمحروقات "سوناطراك" المملوكة للحكومة تخص رشا قدمتها شركة "إيني" الإيطالية و فروعها لجهات في الشركة مقابل تسهيلات لمنح صفقات للمجموعة. و قال النائب العام "بلقاسم زغماتي" في بيان أن تحقيقا قضائيا في إطار ما يسمى بقضية "سوناطراك 2" سبق أن فتح بالقطب الجزائي للتخصص بمحكمة سيدي محمد . و أشار إلى أن المعلومات التي تداولتها بعض الصحف الوطنية و الأجنبية بخصوص تورط شخصيات جزائرية في وقائع ذات طابع جزائي متصلة بمجال الفساد أثناء توليها لمسؤوليات بأجهزة الدولة لها علاقة بما يسمى قضية سوناطراك (2).

و أوضح النائب العام أن هذه الوقائع ذات صلة بالتحقيق القضائي المفتوح بالقطب الجزائي للمتخصص بسيدي محمد. و أضاف أن نيابة الجمهورية لدى القطب الجزائي المتخصص للمحكمة تقدمت بالتماسات إضافية لقاضي التحقيق للخطر بالملف لتوسيع مجال التحريات ليشمل ما تضمنه هذه المعلومات من عناصر جديدة تناولتها الصحافة .

– وكانت تقارير أشارت إلى تورط شركة "إيني" الإيطالية و فرعها "سايبام" إلى جانب وزير الطاقة الجزائري السابق "شكيب خليل" و مساعديه المشتبه بتلقيهم رشا و عمولات تقدر ب 256 مليون دولار مقابل تسهيلات في منح صفقات للمجموعة الإيطالية.

–وكان المدير العام للمجموعة الإيطالية العملاقة "إيني" "باولوسكاروتي" قد نفى أي تورط له في قضية الفساد في الجزائر تقوم بالنيابة في ميلانو بالتحقيق حولها و ذلك بعد الإعلان عن فتح تحقيق ضده و ضد المجموعة أيضا .

– وقال بيان للمجموعة أن "إيني" تأخذ علما بأن تحقيق نيابة ميلانو حول أنشطة "سايبام" في الجزائر توسعت لتشمل "إيني" و مديرها العام يجهلان تماما الغرض من هذا التحقيق.

1–جريدة الخبر : "قضية سوناطراك–إيني" ....وما خفي كان أعظم هكذا تدفن فضائح الفساد في الجزائر.الأحد 2013/02/24.حفيظ صواليلي ص13 .

و قد أجرت الضابطة المالية عمليات التفتيش و يخضع ثمانية أشخاص في الإجمال للتحقيق وفقا لوسائل الإعلام الإيطالية.و بحسب وسائل الإعلام الإيطالية نقلا عن مصادر قضائية فإنه يشتبه في أن "سكاروني" شارك في لقاء واحد على الأقل في باريس يهدف الحصول على سوق تقدر ب11 مليار دولار لشركة "سايبام" مع مجموعة سونطراك الجزائرية ولهذا الغرض دفعت عمولة سرية 197 مليون يورو عبر وسيط إلى مسؤولين جزائريين كبار .

-و يتعلق التحقيق أساسا بفرع "إيني" الوحيد مجموعة الهندسة و الاستكشاف النفطي "سايبام" الذي تملك 42.93 ٪ منه، و من بين أكبر العقود التي شملها التحقيق : العقد الخاص بمشروع أنبوب الغاز "كي جي 3" الذي فازت به "سايبام" و تبلغ قيمته 580 مليون دولار.(1)

ب –فضح الإعلام الأجنبي للفضيحة الإيطالية الجزائرية :

- برزت شركة "سايبام" الإيطالية المختصة في أشغال الهندسة المرتبطة بالمحروقات و هي فرع من فروع العملاق "إيني" في السوق الجزائرية في عهد وزير الطاقة السابق "شكيب خليل" حيث في زمن قياسي لم يتجاوز 3 سنوات على صفقات و مشاريع لم تحظ بها أي شركة أخرى في الجزائر . قدرت ب 11 مليار دولار. تفجرت الفضائح في سوناطراك الواحدة تلو الأخرى منذ نهاية ديسمبر 2009 و اللافت أن قضايا الفساد برزت في عهد "شكيب خليل" على وزارة الطاقة و المناجم و الخضوع الشبه الكلي لسوناطراك للوزارة الوطنية.

بدأت خيوط العملية تنكشف لكن لدى الطرف الإيطالي و شيئا فشيئا ظهر اسم "شكيب خليل" لدى محقيقي الادعاء العام في محكمة "ميلانو" . و انكشفت اللقاءات المتعددة لشكيب خليل مع مسؤولي الشركات المتعددة الجنسيات خصوصا الإيطالية منها . في الوقت الذي ظل فيه خليل بعيدا عن العدالة الجزائرية رغم التحقيقات القضائية التي باشرتها العدالة الجزائرية في قضية الفساد في شركة سوناطراك لكن اسم "شكيب" لم يظهر له أثر في التحقيقات رغم مطالب محامي الدفاع بحضوره كشاهد رئيس في القضية.

-اتضحت الأمور أكثر فأكثر في نهاية العام 2012 و بداية السنة الجارية بعد أن تسارعت وتيرة التحقيق في محكمة ميلانو و سقطت رؤوس في شركتي "سايبام" و "إيني" الواحدة تلو الأخرى و

1–موقع الجزيرة الالكتروني –مصدر وكالات الأنباء.

تبينت من خلالها العلاقة الوطيدة جدا التي كانت تربط "شكيب خليل" بمسؤولي هذه الشركات المتعددة الجنسيات . و الأدهى فالأمران "شكيب خليل" لم يستدع على الإطلاق في قضية سوناطراك و بالمقابل عينته شركة نفطية كندية و هي "ويلتون روسورسيز" كمستشار لها.(1)

- **التحقيق يشمل المسؤول الأول عن "سايبام" الجزائر الفار من العدالة :**

كشفت التحقيقات الإيطالية المزيد من المستور في فضيحة "سايبام" –إيني– سوناطراك حيث شمل التحقيق المدير العام السابق لشركة "سايبام الجزائر " توليو اورسي الذي أبلغ محققي الادعاء العام بمحكمة ميلانو بجملة من الحقائق و الوقائع ذات الصلة بالملف و الذي كان بمثابة المصدر الرئيسي للمحققين الإيطاليين في فضيحة سوناطراك و شركائها حيث أفاد **أورسي** أن شكيب قد شارك لأكثر من 5 مرات في لقاءات مع مسؤولي شركة "سايبام" في باريس بحضور الوسيط "فريد فرجاوي" . الذي تكفل باستلام الرشاوى الضخمة عبر مؤسسته الكائن مقرها في "هونغ كونغ".

– و بحسب ذات المصادر فإن شهادات "اورسي" الفر من العدالة الجزائرية كانت حاسمة في توجيه التهمة للمدير التنفيذي لعملاق الطاقة الإيطالي "إيني" "باولوسكاروني" و تفتيش مكانته و هذا الأخير نفى وجود أي علاقة له بالملف.(2)

- **هل ستسلم أمريكا "شكيب خليل " إلى الجزائر" ؟**

يبقى "شكيب خليل" من بين أكثر المسؤولين الجزائريين تناولا من طرف موقع "ويكيليكس" حيث أشار الموقع إلى 1600 صفقة لسوناطراك تم منحها بالتراضي...و مع حمل الرجل للجنسية الأمريكية يتساءل متابعون ان كانت الولايات المتحدة ستقدم على تسليم مواطنها للعدالة الجزائرية التي التمست فتح تحقيق تكميلي تبعا لما نشرته الصحافة مؤخرا بشأن فضائح الرشوة في سوناطراك ، و ذلك طبعا في حال وجهت اتهامات مباشرة و صريحة "لشكيب خليل" .

–شكيب خليل من مواليد أوت 1939 بوجدة المغربية في الوقت الذي اختار فيه العديد من الشباب الانخراط في صفوف ثورة التحرير. فضل أمريكا للدراسة حيث مكث هناك طيلة الثورة التحريرية لبن حصل على شهادة دكتوراه في هندسة النفط عام 1968 من جامعة تكساس للزراعة و المناجم.انتخب مديرا عاما لمنظمة الأوبيك عام 2002 و هو الوحيد الذي يحمل جنسية ثانية

1–جريدة الشروق الالكترونية الموقع www.echourouk oline.com

2–جريدة الشروق الالكترونية: الموقع نفس المرجع.

جزائرية من بين أفراد أسرته الأمريكية . و اشتغل مع شركة "شل وفيليبس" للبترول في ولاية أوكلاهوما بالولايات المتحدة.ثم في مكتب هندسي في "دالاس" حتى 1971 حيث عين مديرا بالنيابة للرئيس المدير العام لسوناطراك وقتها "سيد أحمد غزالي" و بعد انتهاء خدماته في البنك الدولي التي مكث فيها 20سنة كخبير مشرف على إعادة هيكلة قطاع النفط في أمريكا اللاتينية .التحق خليل بالجهاز التنفيذي للحكومة الجزائرية في أولى أيام حكم الرئيس بوتفليقة حيث عين أول حكومة ترأسها رئيس الحكومة الأسبق "أحمد بيتور"عام 1999 كوزير للطاقة و المناجم إلى غاية التعديل الحكومي كما أشرف خليل بين عام 2001 و 2003 على إدارة شركة سوناطراك بعد إقالة عبد الحق بوحفص .ورغم فضائح القطاع و سوناطراك إلا أن "شكيب خليل" احتفظ [1]بمنصبه طيلة 12 سنة.

ج. كشف المستور في فضيحة سوناطراك :

كشفت تحقيقات الإدعاء العام في إيطاليا ، أن جزءا كبيرا من الرشاوى التي دفعها مسؤولو شركة "إيني" و فرعها "سايبام" لمسؤولين في سوناطراك ، عادت في شكل أصول إلى بنوك إيطالية بعدما مرت عبر شركة وساطة في دبي. ثم هون كونغ ثم حسابات سرية في بنوك بسويسرا و أخيرا إيطاليا.

و مما تسرب من المحققين لدى الادعاء العام في محكمة ميلانو شمال إيطاليا، و أوردته صحيفة "لاستامبا" الصادرة في مدينة "تورينو"، فإن هذه المبالغ العائدة إلى إيطاليا تم الاتفاق بشأنها بين مسؤولين في "سايبام" هما أليساندرو فيرنيني ، المدير المالي السابق لـ "إيني " و بييتروفاروني ، مدير الهندسة في "سايبام"، و الوسيط بجاوي ، و هذا خلال اجتماع في فندق "بولغارو" بمدينة ميلانو شمال إيطاليا، و تم تسلمها على 7 دفعات متتالية، حيث أكد المحققون حصولهم على دلائل مادية حول هذه العمليات المشبوهة التي استفاد من خلالها مسؤولون من مجمع "إيني " و "سايبام" من مبالغ مالية في شكل رشاوى عائدة إلى البلد ، كمكافأة إضافية من المرتشين في سوناطراك لهذين المسؤولين في مجمع "إيني" و شركة "سايبام" و بحسب "لاستامبا" دائما فإن المحققين مقتنعون تماما بكون جزء من الرشاوى ، قد عاد إلى إيطاليا و هذا بعد أن تم حجز حقيبة من علامة "لويس فويتون" بمحطة القطارات روما تارميني ، و هذا في الفاتح من شهر ديسمبر الماضي ، و التي كانت

1-الثلاثاء 30ديسمبر 2014 : الشروق أون لاين.www.echoroukonline.com

بمثابة المنعرج الحاسم و الخطوة التي فضحت المستور في هذه القضية ، حيث عثر بداخلها على وثائق و مستندات سرية ، تؤكد كيفية دفع الرشاوى و كيفية عودتها إلى حسابات إيطاليا، حيث مثلت العملية شركة "آجار فاليرنوم" المنتجة للنبيد "الخمر الفاخر "، و التي يمتلكها بييتروفارني ، و تعود أسهما منها لفريد بجاوي ، حيث يعتقد المحققون أن طليقة فاروني ريجينا بياكنو ، لها دور في كل هذا و خصوصا مع فريد بجاوي ، و اللذين جمعتهما "مصلحة اقتصادية".

و باشر الإدعاء العام في مدينة برن السويسرية، تحقيقا موسعا في حسابات بنكية سرية لمسؤولين جزائريين و إيطاليين في مجمع "إيني" و شركة "سايبام" بناءا على طلب إيطالي ، كما طالب القضاء الإيطالي من نظيره الفرنسي القيام بنفس الخطوة، و في السياق ، قال المدير التنفيذي لمجموعة "إيني" الإيطالية ، للطاقة باولو سكاروني ، إنه لم يتقدم بأي طلب لوزير الطاقة الجزائري السابق شكيب خليل ، لتفضيل شركة "سايبام" التابعة للمجموعة على منافسيها للفوز بعقود طاقوية ، و قال سكاروني في تصريح صحفي "لم أتحدث أبدا مع وزير الطاقة السابق شكيب ، أو مع أي من الوزراء الجزائريين عن أنشطة شركة "سايبام" هناك".(1)

- **عقوبات مالية إيطالية في قضية فساد جزائرية :**

*القضاء الإيطالي يدخل قضية الفساد المرتبطة بعقود نفط في الجزائر و مجموعة إيني النفطية مرحلة جديدة بإعلان سعيها لحجز أموال مودعة في حسابات تعود لمساعد مقرب من شكيب خليل

يسعى القضاء الإيطالي إلى حجز 123 مليون دولار مودعة في حساب فريد بجاوي الذراع الأيمن لوزير الطاقة الجزائري السابق شكيب،في إطار التحقيق في فضيحة فساد تورطت فيها شركة النفط الإيطالية العملاقة إيني في الجزائر.

كما أصدرت نيابة مدينو ميلانو أمرا دوليا بتوقيف فريد بجاوي ابن أخ وزير الخارجية و رئيس محكمة العدل الدولية الأسبق محمد بجاوي, بحسب صحيفة "كورييرا ديلا سيرا" . و بحسب نفس المصدر فإن أكثر من 100 مليون دولار موجودة في حسابات بسنغافورة يملكها بجاوي و 23 مليون أخرى توجد في مصرف في هونغ كونغ.

1-الموقع http//www.echoroukonline.com/ara/articles/156501.html .

و تم اتهام الشركة الإيطالية للهندسة و الاستكشاف النفطي "سايبام" فرع إيني في الجزائر ، يدفع رشاوى لشركة النفط و الغاز الجزائرية العمومية "سوناطراك" التي يواجه فيها العديد من المسؤولين تهدد الجزائري.

و اضطر بيترو تالي مدير "سايبام" للاستقالة في دسمبر كانون الأول بسبب القضية، بينما أوقفت المجموعة الإيطالية "احتياطيا" بيترو فارون، مسؤول قسم الهندسة و البناء و مسؤولا آخر في الشركة و تم توقيف فارون الذي يعتبر حلقة الوصل في عملية الفساد، بصفة سرية في 28 يوليو تموز. في نفس اليوم الذي صدر فيه أمر توقيف فريد بجاوي. ويعد فريد بجاوي المقيم بدبي بجواز سفر فرنسي، المساعد المقرب من وزير الطاقة الجزائري السابق شكيب خليل،الذي تحدثت الصحف الجزائرية عن إمكانية تورطه في قضايا الفساد ما اضطر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لإقالته في 2010 بعد عشر سنوات قضاها على رأس الطاقة الجزائرية.

و ذكرت كوريرا دلا سيرا نقلا عن القاضية الإيطالية الفونسا فيرار قولها إن سايبام حصلت في الجزائر على سبعة عقود بقيمة إجمالية بلغت نحو 11 مليار دولار. و للحصول على هذه الصفقات دفعت المجموعة نحو 200 مليون دولار كرشاوى تم تقديمها على أنها تكاليف وساطة شركة "بيرل بارتنيرز ليميتد" التي مقرها هونغ كونغ و يملكها بجاوي.

و اعترف "فارون" أمام القضاء قبل أسابيع من توقيفه أن "بيرل بارتنيرز ليميتد" و بجاوي شيء واحد ، و أن بجاوي قال صراحة إنه يسلم الأموال إلى وزير الطاقة شكيب خليل.

يقول مراقبون إن الأبعاد الدولية لفضيحة الفساد المتعلقة بشركة سوناطراك ستفتح ملفات كثيرة قد تؤدي إلى تغيير الخارطة السياسية في الجزائر. و من المتوقع أن تسيء الفضيحة لسمعة الجزائر المتردية أصلا، في وقت تسعى فيه لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية،و أن تمتد إلى النظام السياسي الذي يتسم بقلة الشفافية و الرقابة على القرار السياسي و الاقتصادي.(**1**)

- **بدأ محاكمة مسؤولين سابقين في سوناطراك الجزائرية بتهم الفساد في أجواء مشحونة ووسط جدل كبير :**

انطلقت في محكمة الجنايات في مجلس قضاء الجزائر العاصمة، المحاكمة في قضية الفساد التي تورط فيها مسؤولين في شركة "سوناطراك" النفطية.يتقدمهم رئيس مجلس الإدارة لشركة "سوناطراك" الأسبق

1-جريدة العرب الالكترونية .العدد 9285.يوم 2013/08/07.ص11

"محمد مزيان" وسط جدل كبير و طلبت تأجيل للمحاكمة إلى وقت لاحق. و هو الطلب الذي رفضته هيئة محكمة الجنايات الاستجابة إليه.مثلما كان متوقعا انطلقت المحاكمة في أجواء مشحونة خاصة في ظل إصرار المحامي " محسن عمارة" الحضور كدفاع عن "نجلي محمد مزيان" رئيس مجلس الإدارة بالشركة و المتهم الرئيسي في هذه القضية .فيما رفض زملاؤه حضوره بدعوى أنه ممنوع من مزاولة مهنة المحاماة و بأن "نجلي مزيان" ألغيا توكيلهما له.و حاول "محسن عمارة" دخول قاعة الجلسات لكنه منع من ذلك و بقي أمام المدخل . (**1**)

ينادي على القاضي قبل أن تقوم الشرطة بإخراجه من المجلس بقرار من هيئة المحاكمة. إلا أنه اتهم "عبد المجيد سيليني" نقيب محامي العاصمة و محامي شركة سوناطراك بأنه وراء منعه من دخول قاعة الجلسات.

– قضية أخرى أثارت الجدل قبل أن تنطلق المحاكمة و هي المتعلقة بحضور خبير قضائي ممثلا عن الخزينة العامة التي أرادت أن تتأسس كطرف مدني و هو الأمر الذي رفضه جل المحامين الحاضرين. و برر المحامي "مقران آيت العربي" و ذلك بأن سوناطراك مؤسسة اقتصادية و ليست إدارة عامة مثل الوزارات و الهيئات الحكومية الأخرى.كما أن الذي يتأسس كطرف مدني هو من تعرض إلى ضرر.متسائلا عن الضرر الذي تعرضت له الخزينة.موضحا أن أموال شركة سوناطراك ليست أموال الخزينة. بل أن سوناطراك هي التي تضخ المال للخزينة العامة. و الغريب يضيف "آيت العربي" أن النيابة هي التي استدعت الخزينة للتأسس كطرف مدني و إن هذه الأخيرة ليس لها علم بالخسائر المتكبدة.

و اعتبر المحامي أنه من غير المعقول أن تقوم النيابة باستدعاء أطراف القضية خارج ما هو موجود في قرار الإحالة.مشددا على أن قائمة المتهمين و الشهود موجودة في قرار الإحالة و لا يمكن الخروج عنها و بعد أخذ ورد و تأكيد النيابة على أن تأسس الخزينة جائز من الناحية الشكلية قررت هيئة المحكمة قبول تأسيس الخزينة كطرف مدني من حيث الشكل و تأجيل الفصل في موضوع احقيقتها في التاسس إلى غاية الفصل في الدعوى المدنية من جهة أخرى طلب دفاع المتهم الرئيسي "محمد مزيان" تأجيل المحاكمة لأن ظروف إجراء محاكمة عادلة غير متوفرة موضحا أن الطريقة التي تناولت

1–الجريدة الإلكترونية : القدس العربي يوم 15 مارس 2015.

بها بعض وسائل الإعلام القضية جعلت بعض المتهمين يدانون في الشارع قبل الأوان و بالتالي الذهاب إلى المحاكمة في ظل هذه الظروف سيؤدي إلى الإدانة الحتمية.

-وبرر المحامون هذا القرار بالأجواء المشحونة التي صنعها المحامي السابق "محسن عمارة" الذي أدلى بتصريحات خطيرة قال فيها أن القضية مسيسة ، و ان الملف لا توجد فيه أية أدلة و إن جهات في السلطة هي التي فبركت القضية مؤكدين على أنه إذ جرت المحاكمة في هذه الظروف فإن موكلهم سيدان حتما و أكد المحامي " مصطفى بوشاشي" على أن الضجة الإعلامية التي استبقت انطلاق هذه المحاكمة ليست في مصلحة المتهمين.موضحا أن طلب التأجيل المنطقي و أن الكلام الذي قيل قبيل أيام من انطلاق هذه المحاكمة في وسائل الإعلام يمكن أن يؤثر على سيرها. و رفض بعض المحامين هذا الطلب مؤكدين على أن موكليهم وراء القضبان منذ أكثر من خمس سنوات و أنه من حقهم أن تنطلق المحاكمة حتى يمثلوا أمام القضاء و يردوا على التهم الموجهة إليهم.

و بعد المداولة قررت هيئة المحكمة المضي في المحاكمة مؤكدة على أن شروط اجراء محاكمة عادلة متوفرة ، و ان ما يدور في وسائل الإعلام لا يمكنه أن يؤثر على سير الجلسات . و ينتظر أن تدوم هذه المحاكمة عدة أسابيع بالنظر إلى ثقل الملف و العدد الكبير من المتهمين و الشهود و المحامين المتأسين في هذه القضية التي تعتبر ثاني أكبر قضية ينظرها القضاء الجزائري بعد قضية بنك الخليفة 2007

III. المبحث الثالث: تصريحات و آراء حول قضية الفساد بشركة سوناطراك

1.3- تصريحات مسؤولين و أحزاب سياسية حول قضية الفساد بسوناطراك

اعتبرت أحزاب المعارضة عودة الحديث عن قضايا الفساد مع بداية فتح "العلب السوداء" لبعض أبطالها بأنها "فرصة من قبل السلطة لإلهاء الرأي العام فقط" ، خاصة و أن هذه العلب السوداء على حد التعبير من تحدثنا معهم ، لم تتجاوز مسألة جلب بعض أبطال الفساد و المتورطين من الدرجة الثانية بينما يبقى المعنيين بهذه القضايا و في مقدمتهم وزراء في الحكومة الحالية و الحكومات السابقة بعيدين عن "ميزان العدل "، و اتهم هؤلاء السلطة و القضاء الذي يعتبر أحد أهم ركائزه ب"انتهاج" سياسة استعراض العضلات كلما وجدت السلطة نفسها في قلب اعصار اسمه الجبهة الداخلية، و لهذا تسارع و تعجل ببرمجة قضايا الفساد ثم تلوح "بالتأجيل" في انتظار أدوار أخرى يقوم بها القضاء كلما دعت الضرورة ذلك، و يرفض الساسة المحسوبين على تيار المعارضة

اعتبار "التأجيل" مسألة قانونية أو إجراء عادي خاصة فيما يتعلق بهذا النوع من القضايا لاعتبارات عديدة أهمها أن العدالة ترفض جلب المتورطين الحقيقيين لجلسات المحاكمة و لعل ما حدث في قضية سوناطراك 1 التي برمجت في الدورة الجنائية الحالية ثم أجلت خير دليل على ذلك ، بالإضافة إلى قضية الطريق السيار التي تقول بعض الأطراف بأن وزراء في الحكومة الحالية و السابقة يعتبرون من أهم الشخصيات المتورطة في الفضيحة غير أن يد العدالة ترفض أن تمتد إليهم أو جلبهم إلى الجلسات و لو كشهود، و لهذا فإن أي حديث عن "براءة السلطة " في برمجت قضايا الفساد ثم تأجيلها غير مطروح عند هؤلاء.

هذا و لا يختلف رأي الطبقة السياسية المحسوبة على تيار المعارضة عن رأي الجمعية الجزائرية لمحاربة الفساد، حيث اتهمت في تقارير تصدر عنها صراحة "جهاز العدالة" بالتورط في قضايا الفساد، خاصة و أن الجزائر شهدت في السنوات الأخيرة "انفجارا غير مسبوق فيما يخص قضايا الفساد و الأطراف المتورطة فيها" بالمقابل واجهت العدالة في نظر الجمعية هذه القضايا بـ"صمت مطبق" اعتبره دليلا على غياب "إرادة سياسية من جانب مؤسسات الدولة-يقصد العدالة- في محاربة الفساد"، كما عرجت ذات التقارير على مسألة النقص في النصوص القانونية و التشريعية التي أتاحت لهؤلاء فرصة الاستمرار في انتهاج نفس الإجراءات في كل مرة يتم فتح العلب السوداء للفساد و النهب للمال العام.

***تصريح مسؤول سابق بمجمع سونطراك**

الألمان فازوا بالصفقة برعاية خاصة من شكيب خليل -781 مليار لترقيع مقر سوناطراك-

كشفت تصريحات المتهم ، نائب رئيس المدير العام لمجمع سوناطراك المتابع في ملف "سونطراك1" الذي سيعرض قريبا على محكمة الجنايات بالعاصمة. و كذا المتهم في ملف فضيحة سوناطراك 2 التي لم ينتهي التحقيق في وقائعها.إن صفقة إعادة تهيئة مقر غرمول التي صرفت عليه الدولة أموالا بقيمة 781 مليار سنتيم . تمت بناء على قرار من وزير الطاقة و المناجم "شكيب خليل" لغرض استغلاله من قبل المديرية التجارية لسوناطراك.و منحت الصفقة للشركة الألمانية "امتش" رغم ضعف امكاناتها التقنية و عرضها المضخم و يشير الملف أن مكتب الدراسات "كاد" المتابع في الملف بتضخيم الأسعار عن طريق التراضي البسيط و هو الشيء المخالف لقانون الصفقات العمومية. استطاع الحصول على عديد الصفقات بهذه الطريقة تخص المجمع البترولي "سوناطراك " و

كذا سيطرة مجمع "بي أرسي" على أغلب الصفقات و التي انسحبت من السوق الجزائرية بعد الاعتداء الإرهابي الذي طال مستخدميها على غرار صفقة انجاز مشروع 250 مسكن لصالح تعاضديه الصناعات البتر وكيماوية لصالح إطارات شركة سوناطراك و أمضت العقد بصفة التراضي البسيط . و الشركة المكلفة بانجاز المشروع هي شركة "الخلجان" كما أن المتهمة "م ن" مسيرة مكتب الدراسات قامت بامضاء عقد عمل مع شركة "بي آر سي" بطلب من المدير التنفيذي للنشاطات المركزية "ص.م" بسوناطراك بتاريخ 29 أكتوبر 2005 لاعادة تهيئة دار الضيافة "خبات01" بمبلغ 2500000 دج و أمضت عقدا ثانيا مع ذات الشركة بالتراضي البسيط لأجل تسوية دار الضيافة بوهران بمبلغ 21.000.000 دج كما أمضت عقدا اختياريا مع سوناطراك و مكتبها "برومد" بـ 3.951.541 مع احتساب جميع الرسوم أمضت عدة عقود مع وزارة الطاقة والمناجم من أجل إنشاء المعهد الجزائري للمناجم بتمنراست بطلب من وزير الطاقة و المناجم "شكيب خليل" و تم إمضاء العقد مع كل من الأمين العام لوزارة الطاقة و بحضور المديرية المركزية لشركة سوناطراك و هي الصفقات التي تطرح تساؤلات عن مصداقية منحها لمكتب الدراسات واحد عن طريق التراضي دون المرور على المناقصة .(**1**)

– و أثناء التحقيقات اعترافات نائب المدير العام لمجمع سوناطراك المكلف بنشاطات المنبع . كشفت تصريحاته عن صفقة المراقبة البصرية و الحماية الالكترونية للمنشآت التابعة للمجمع بالصحراء التي تحصل عليها المجمع الألماني "كونتال فونكوارك" بطريقة مخالفة لقانون الصفقات ، تمت بناء على موافقة مكتوبة أرسلها وزير الطاقة والمناجم آنذاك "شكيب خليل" إلى الرئيس المدير العام، حملت موافقته على التعاقد مع المجمع الألماني بصيغة التراضي البسيط. و هذه التعليمة حملتهم مسؤولية مدنية و جزائية في حالة عدم تطبيقها فهي تحمل تهديدا واضحا. في حالة عدم إتمام الصفقة .من خلال إبرام عقود مع مؤسسة عمومية و رفع الأسعار و الرشوة و الاستفادة من سلطة تأثير مسؤول المؤسسة.

1–جريدة الشروق : العدد 4671،الإثنين 09 مارس 2015،إلهام بوثلجي.

***تـصريـح رئـيـس الـجـمـهـوريـة –خـطـاب– :**

في الذكرى المزدوجة لتأميم المحروقات و تأسيس نقابة "فضيحة سوناطراك 2 تكسر جدار الصمت"

خرج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة عن صمته أخيرا ليدلي بدلوه في عديد القضايا التي ما فتئت تثير اهتمام الرأي العام المحلي و الدولي ، سيما ما اصطلح على تسميتها بفضيحة سوناطراك التي كان الفضل في تفجيرها للصحافة الإيطالية. معربا عن ثقته في العدالة الجزائرية لفك طلاسم القضية و تحديد المسؤولين عن نهب المال العام و التلاعب به ليعرج على أزمة مالي و تداعياتها على الوضع الداخلي محذرا من الخطر الأمني الذي يحدق بالجزائر من كل حدب و صوب .

–" فضيحة سوناطراك لن تمر مرور الكرام"

و اعرب الرئيس في رسالته نشرتها وكالة الأنباء الجزائرية وجهها إلى الأمانة العامة للاتحاد العام للعمال الجزائريين بمناسبة إحياء الذكرى المزدوجة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين و تأميم المحروقات ,عن سخطه و استنكاره للأمور التي تناولتها الصحافة الجزائرية و المتعلقة بتسيير شركة سوناطراك بالقول أنها أمور تثير "سخطنا و استنكارنا" مشددا على إحساسه بخطورة الملف حيث أشار بأنه :" في هذا المقام لا يجوز لي أن أمر مرور الكرام على ما تناولته الصحافة مؤخرا من أمور ذات صلة بتسيير "شركة سوناطراك" و أعلن بتصريح العبارة عن ثقته في مسار العدالة الجزائرية التي قطعت شوطا كبيرا في الاصلاحات بتأكيده "لكنني على ثقة من أن عدالة بلادنا ستفك خيوط هذه الملابسات و تحدد المسؤوليات و تحكم حكمها الصارم و الحازم بالعقوبات المنصوص عليها في قوانينها و تعد هذه المرة الأولى التي يعلق فيها بوتفليقة على تقارير صحفية أجنبية أشارت إلى تورط شركة "إيني" الإيطالية و فرعها "سايبام" بالجزائر إلى جانب وزير الطاقة السابق "شكيب خليل " و عدد من مساعديه في تلقيهم لرشاوى و عمولات تقدر ب 256 مليون دولار مقابل تسهيلات في منح صفقات للمجموعة الإيطالية [1] .

1–سيدي السعيد : في الذكرى المزدوجة لتأميم المحروقات و تأسيس نقابة .

–خطاب الرئيس–فضيحة سونطراك 2 تكسر جدار الصمت.

–جريدة الخبر الالكترونية 2013/02/23 /10:09.

http//www.montada alkhaber.com.–

***تصريح :**

رئيس الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد "مصطفى عطوي"الفساد تحول إلى إستراتيجية النظام للاستمرار في الحكم .

– قال رئيس الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد للخبر أن قضايا الفساد المتعلقة بملفات الخليفة و سوناطراك و الطريق السيار و غيرها لن ترى النور مادام المتورطون فيها مسؤولين كبار في هرم الدولة و أوضح أن الفساد تحول إلى استراتيجية بالنسبة للنظام. و أي شخص يرغب في الترشح لمنصب سام ينبغي أن تتضمن سيرته الذاتية فضائح فساد و ليس الكفاءة. و تصنيف مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لسنة 2014 أمر طبيعي لأن الفساد أصبحنا نراه صباحا و مساءا.

و التقرير لم يفاجئنا أولا, لأن الظاهرة تعكس مشكلا أخلاقيا في الدولة لاسيما الفساد السياسي الذي تحول إلى أم الخبائث فالهيئات التي تنتخب بطريقة تعتمد على التزوير لا ننتظر منها سوى إنتاج الفساد و الخطير ان حتى البرلمان باعتباره المؤسسة التي تشترع القوانين تبنى على الفساد و ثانيا الفساد في الجزائر صار استراتيجية النظام للبقاء في الحكم ، المسؤول الذي يتعامل بالفساد و يرقى بالفساد لا ننتظر منه محاربة الفساد. و أشار إلى أن ظاهرة الفساد لا ترتبط وحدها فقط بالنظام فهناك مسؤولية أخرى يتحملها الشعب و فعاليات المجتمع المدني الذين استقالوا من مكافحة و محاربة الفساد. و الحديث عن ظاهرة يحيل مباشرة إلى قضايا خطيرة تتعلق بعمليات فساد كبير مثل : الخليفة و سوناطراك و الطريق السيار.فملف الخليفة (**1**) يتعلق بعدم فتح محكمة القليعة (تيبازة) للملف لأن أحد المحامين في القضية اتهم وزيرا للعدل بأنه متورط بصورة مباشرة فيها. و ذكر اسم مسؤول كبير في الرئاسة استفاد لوحده من عشرات السكنات فإذا كان مثل هؤلاء متورطين في قضية الخليفة كيف لها أن ترى النور و الأكيد أنهم يريدون التضحية بالحوت الصغير.

–أما ملف سوناطراك فالغموض يلفها لأن الإدانة تتجه مباشرة إلى المسؤول الأول عن الجهاز التنفيذي الذي هو الرئيس لأنه هو من اختار "شكيب خليل " ليكون وزيرا للطاقة الجمهورية

1–خالد بودية : الفساد تحول إلى استراتيجية النظام للاستمرار في الحكم . حوار –جريدة الخبر – العدد 7632.

-و الخلاصة و العبرة من هذه القضايا أن الفساد أصبح بالفعل استراتيجية للحكم ،إضافة إلى أن الفساد لا توجد بشأنه إرادة سياسية لمحاربته.

-و الدور الذي قامت به الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد و الديوان الوطني لقمع و محاربة الفساد ليس لها معنى فقط استجابة للاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر لمكافحة الفساد و أن القانون 06-01 المؤرخ في 2006 الذي أقر بتأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لم يطبق و لم يعين أعضاء الهيئة إلا بعد 4 سنوات أي عام 2010. إضافة إلى أنه يتضمن خرقا قانونيا فاضحا.فالمرسوم الرئاسي المتضمن أسماء أعضاء الهيئة ينص على وجوب كونهم ناشطين في المجتمع المدني لكن أعضاءهم الفعليين تجد وسطهم سفير و دركي و إطارات سامية سابقة في الدولة.

-أما الديوان فهو جهاز صوري لتلميع صورة النظام بالنسبة للخارج و الخطير ان تقارير مجلس المحاسبة و المفتشية العامة للمالية تورط مسؤولين لكنها تقارير مصيرها الدفن في الإدراج.(**1**)

*** تـصريحات الأحزاب السياسية :**

المعارضة تتهم السلطة بعدم جديتها في محاربة الفساد :

- جيل جديد : شعار محاربة الفساد الذي تسعى السلطة لرفعه لم يعد مجديا :

اعتبر المتحدث الرسمي لحزب جيل جديد سفيان صخري ،برمجة قضايا الفساد في الآونة الأخيرة على غرار قضية "سوناطراك1" و "الطريق السيار شرق غرب " ثم القيام بتأجيلها لعدة أسباب قانونية و أخرى إجرائية.خاصة في ظل عدم استقلالية القضاء ، هو مجرد محاولة يائسة لسلطة غرضها إعادة كسب ثقة المواطن التي أضاعتها بسبب كثرة الفساد و المفسدين بداخلها.

و أعرب صخري في اتصال هاتفي مع "الرائد" عن حيرته بسبب الطريقة التي تسير بها المحاكمات قضايا الفساد مؤخرا، خاصة في ظل عدم استقلالية القضاء و غياب مبدأ الفصل بين السلطات ، و التي لا يمكن التحدث عن محاكمة عادلة في ظل غيابهما ، مؤكدا في ذات السياق أن الغرض من برمجة هذه القضايا ليس الوصول إلى الحقيقة بالدرجة الأولى و إنما مجرد محاولة من السلطة لاسترداد

1- خالد بودية : الفساد تحول إلى استراتيجية النظام للاستمرار في الحكم . حوار –جريدة الخبر – العدد 7632.

الثقة التي باتت تفتقدها في الشارع خاصة و أن ملفات الفساد كلها تحوي أسماء و متهمين هم عبارة عن وزراء و مسؤولين بالدرجة الأولى.

و لدى تطرقه لمسألة الوقت الذي برمجت فيه مثل هذه القضايا قبل أن تؤجل من جديد، فقد قال المتحدث بأن تداعيات انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية و تأثير ذلك بصورة مباشرة على الجزائر، و دفع بها إلى بداية النهاية للبحبوحة المالية يعد امرا رئيسا لفتح هذه الملفات في هذا الوقت ، و ذلك بغية اطال السلطة للمواطن بأن أمواله التي نهبت سيتم محاسبة سارقيها.

–النهضة : البرمجة ثم التأجيل إشارة واضحة على تردد السلطة و خوفها من كشف المستور:

اعتبر رئيس حركة النهضة محمد ذويبي برمجة قضايا الفساد في الدورة الجنائية الحالية ثم القيام بتأجيلها إلى مواعيد لاحقة، دليل واضح على تردد و تخبط السلطة حيال ملف الفساد، الذي يعتبر أكبر تحدياتها الحالية، و ذلك بالنظر إلى ما يمكن أن تكشفه هذه القضايا خاصة و أن جل المتورطين فيها هم مسؤولون يمثلون السلطة.

و دعا القيادي في التنسيقية من أجل الحريات و الانتقال الديمقراطي محمد ذويبي إلى ضرورة إطلاق يد العدالة و تركها تعمل بحرية من أجل محاربة الفساد و المفسدين، كما طالب برفع السلطة يدها عن القضاء الذي بات بحسبه مكبلا، و لا يسعه فعل أي شيء أمام قضايا الفساد التي أصبحت تهدد الدولة الجزائرية و اقتصادها ، و أضاف رئيس حركة النهضة أن التأجيلات التي تحدث في قضايا الفساد على غرار قضية "سوناطراك1" و" الطريق السيار شرق غرب" يؤكد ارتباك السلطة و خوفها من فتح الملفات بشفافية ، خشية انكشاف المستور، و الذي هو عبارة عن جل المسؤولين شركاء في هذا الفساد المستشري في دوائر النظام على حد تعبيره.

- **جبهة العدالة و التنمية : المواطن لم يعد يثق في السلطة و أصبح ينظر بعين الريبة لملفات الفساد :**

قال القيادي في جبهة العدالة والتنمية عمار خبابة ، أن المواطن لم يعد يثق في السلطة و أصبح ينظر بعين الريبة لملفات الفساد، و ذلك لهول الأرقام الفلكية التي أصبح يسمع عنها في هذه القضايا من وسائل الإعلام و هو ما جعل السلطة تسرع في معالجة هذه القضايا مرة و تأجيلها مرات أخرى بغرض أشغال الرأي العام من جهة ، والهاء خصومها من جهة أخرى.

و اعتبر خبابة طريقة تعامل القضاء مع هذه القضايا من الناحية القانونية أمرا عاديا و منطقيا خاصة فيما يخص البرمجة و التأجيل . و ذلك بغرض توفير المحاكمة العادلة لكل المتهمين مؤكدا في ذات السياق أن القضايا كبيرة جدا و فيها الكثير من الشهود و المتهمين و لذلك من الطبيعي بحسبه أن تأخذ وقتا طويلا من أجل الفصل فيها و عن إمكانية استغلال السلطة لهذه القضايا سياسيا .

– قال خبابة أن هذا وارد جدا خاصة في ظل تلاشي مصداقيتها لدى الشارع و الذي أصبح لديه إيمان راسخ بأن المسؤول وجد ليذهب ثروات البلاد و سرقتها و ليس لخدمته و هو الأمر الذي بات من الصعب عليها لأن المواطن على حد تعبير المتحدث فقد الثقة في السلطة منذ التعديل الدستوري و الذي أجراه الرئيس سنة 2008 بغرض الحكم الأبدي على حد قوله داعيا إلى ضرورة الذهاب إلى انتخابات رئاسية مبكرة تخرج البلاد من أزمتها الحالية و تعيد هيكلة النظام بأكمله.(**1**)

***تصريح الرئيس التنفيذي لمجموعة "إيني" و أحزاب في البرلمان :**

–أحزاب تحضر لمساءلة الحكومة حول رشاوى "إيني" و "سايبام"

سوناطراك ووزارة الطاقة تلتزمان صمت القبور حيال الاتهامات الإيطالية بالرشوة

رفضت مجموعة سوناطراك التعليق على الاتهامات الموجهة إليها بالحصول على رشاوى بقيمة 256مليون دولار منحت لها من قبل عملاق الطاقة الإيطالي "إيني" بهدف الحصول على 8 صفقات بين 2007 و 2009 بقيمة 11 مليار دولار.

– وقالت مصادر قريبة من وزارة الطاقة و المناجم، في اتصال مع "الشروق" أن وزارة لم تحدد بعد كيفية الرد غلى اتهامات المسؤولين الإيطاليين في مجموعة "إيني" أو النائب العام "لميلانو" أو الشرطة المالية التي تناولت كبار المسؤولين في الحكومة الجزائرية و مجموعة "سوناطراك" بالاسم في قضية الرشوة التي سلمت لوسيط فرنسي من جنسية جزائرية هو "نور الدين بجاوي" أحد أبناء وزير الخارجية الجزائري الأسبق "محمد بجاوي".

– و أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة "إيني" "باولوسكاروني" في تصريح مقتضب لجريدة لاريبيليكا الإيطالية ، أنه التقى نور الدين بجاوي مرة واحدة لفترة قصيرة جدا ، مضيفا أن "بجاوي" قدم نفسه خلال اللقاء على أساس أنه السكرتير الخاص لوزير الطاقة و المناجم الجزائري "شكيب خليل" .

1–يومية الرائد الالكترونية : المعارضة تتهم السلطة بـ"عدم جديتها " في محاربة الفساد،2015/04/25، 23:00 . الموقع . http//www.yaoumietALRAID.com

– و قال سكاروني ، إن بجاوي رافقه للقاء "شكيب خليل" و بعدها لم يلتقه مرة أخرى على الإطلاق. و يقصد "سكاروني" بحديثه اللقاء الذي جمعه بجاوي و شكيب خليل في أحد الفنادق الباريسية سنة 2007. (1)

***تصريح رئيس الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد:**

فضائح الفساد تطغى على 15 عاما من حكم بوتفليقة :

شابت الولايات الثلاث لحكم الرئيس الجزائري : "عبد العزيز بوتفليقة " الذي رشح نفسه لولاية رابعة ظاهرة الفساد التي طغت على الحياة العامة في البلاد وزاد من انتشارها ارتفاع أسعار النفط و معها فاتورة الواردات. و يحقق القضاء في قضايا الفساد تتعلق خصوصا بشركة النفط الحكومية "سوناطراك " التي سجلت مداخيل قدرت بنحو 700 مليون دولار. منذ وصول بوتفليقة إلى الحكم في 1999، و في الملف أسماء لمسؤولين سياسيين يعدون من المقربين للرئيس و اعتبر رئيس "الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد ""جيلالي حجاج" أن أسعار النفط شهدت ارتفاع كبيرا خلال 15 سنة من عهد بوتفليقة و هذا الريع هو السبب في انتشار الفساد و قال أن "مقربين من الرئيس و من النظام بصفة عامة متورطين في الفساد بمستويات مختلفة و يقدر "حجاج" حجم الرشاوى التي دفعت في مختلف الصفقات بخمسين أو ستين بليون دولار.لكن "عبد المالك سلال" رئيس الوزراء الذي قدم استقلاله للتفرغ لإدارة حملة بوتفليقة يرد على ذلك بالقول "لايمكن أن يلومن أحد بعدم مكافحة الفساد مثيرا إلى أن القضاء عالج ألفي قضية في 2012 و منذ 2009 ظهر إلى العلن العديد من قضايا الفساد. أهمها قضية سوناطراك التي عصفت بوزير الطاقة و المناجم "شكيب خليل"في 2010 بعد عشر سنوات أمضاها في هذا المنصب و صدرت "سوناطراك " ما يعادل 670 بليون دولار من النفط بين 2000 و 2013 ذهب أكثر من نصفها (370 بليون دولار) لتسديد قيمة الواردات و 40 بليونا لتسديد الدين الخارجي فيما بقي 200 بليون دولار في صندوق احتياطي للعملات. و بعد ثبوت تورط "شكيب خليل" في قضية صفقات "سوناطراك" مع شركات أجنبية و خصوصا "سايبام" فرع المجموعة النفطية الإيطالية الكبرى "إيني" أصدرت النيابة العامة أمرا دوليا بالقبض عليه كما يحقق القضاء الإيطالي في القضية و غادر "خليل" الجزائر في بداية 2013 بعد انفجار

1–جريدة الشروق : فضيحة سونطراك . الموقع :
. http//www.echoroukinline.com/ara/articles/156411.25/04/2015

الفضيحة و رغم أنه عبر عن استعداده للمثول أمام القضاء أنه لم يعد أبدا إلى الجزائر . وعبر "حجاج" عن أسفه لحال "الجمود" التي عرفتها قضايا الفساد في الجزائر في وقت يسجل القضاء تقدما كبيرا في تحقيقاته في قضايا الفساد على المستوى الدولي . و ذكرت تفسيرات مختلفة للإعلان عن هذه الفضائح الاقتصادية فبينما رأى فيها البعض رغبة من الدولة في مكافحة الفساد يصفها البعض الآخر بأنها مؤشر على صراع بين أجنحة السلطة.

و اتهم الأمين العام لحزب "جبهة التحرير الوطني " الحاكم "عمار سعيداني" صراحة جهاز الاستخبارات بأنه يختلف القضايا للأشخاص المقربين من دائرة الرئيس.و كانت الصحافة تحدثت عن تورط "سعيداني" في قضية فساد تتعلق بالقطاع الفلاحي و خلال الولاية الأولى لبوتفليقة (2004.99) شهدت الجزائر أكبر فضيحة في القطاع المصرفي أدت إلى إفلاس "بنك الخليفة" و خسائر للدولة و المدخرين قدر بين 1.5 يليون دولار و خمسة بلايين دولار و ينتظر المتهم الأول في هذه القضية رجل الأعمال "عبد المؤمن خليفة" .إعادة النظر في الحكم بالسجن مدى الحياة الصادر ضده غيابيا. في 2007 تم تسليمه من بريطانيا التي لجأ إليها في 2003.(**1**)

*** تصريحات محامي الدفاع :**

سنة 2015.....سنة فتح ملفات الفساد بالجزائر.

قررت محكمة جنايات العاصمة الجزائرية تأجيل النظر في قضية سوناطراك 1 ، النفطية إلى الدورة الجنائية المقبلة بعد انسحاب الدفاع بسبب رفضه تأسيس الخزينة الحكومية كطرف مدني لأن شركة سوناطراك تعد منذ 12 يناير 1990 كشركة حكومية اقتصادية تجارية و صناعية و هي مرتبطة بالأساس بالقانون الاقتصادي و التجاري الجزائري و لا يحق للخزينة العمومية التأسيس كطرف مدني. و طالب الدفاع بإيعاد طلب تأسيسها غير أن هيئة المحكمة قررت ضم الطلب إلى حين الفصل في الشق المدني للقضية. و اعتبر محامي هيئة الدفاع "خالد بورايو" في تصريحات للصحافيين أن تأجيل القضية إلى الدورة القضائية القادمة يعطي مصداقية لانسحاب هيئة الدفاع التي طالبت بإحضار الشهود الغائبين بالقوة العمومية . و يرى الممثل المدني في حق سوناطراك المحامي "عبد المجيد سيليني" في تصريح للعربية نت بأن تأجيل معالجة ملفات قضايا الفساد الكبرى في الجزائر ليس لديه ما يبرره

1-جريدة الحياة :الصادرة يوم: 2014/04/14.

خصوصا من جانب حقوق الإنسان حيث أصبح الحبس المؤقت دائما هو مصير الكثير من المتهمين في قضايا مثل قضية سوناطراك مضيفا أن المتهمين محبوسين منذ خمسة أعوام في السجن دون محاكمة.

– و إلى جانب قضايا الفساد في أكبر المؤسسات الجزائرية و هي سوناطراك ، يبقى ملف قضايا الفساد في قطاع الأشغال العمومية صداعا في رأس القضاء الجزائري فمنذ سبع سنوات من التحقيق يظل ملف الطريق "السيار شرق غرب" يراوح مكانه و سيقطف معه رؤوسا كثيرة من مسؤولين سابقين و حاليين في الدولة الجزائرية و ينتظر 23 متهما المحاكمة من بينهم سبع شركات أجنبية بتهم استغلال النفوذ و الرشوة و غسيل الأموال و تنظيم جماعة أشرار و إساءة استغلال الوظيفة و ستكون سنة 2015 برأي المتتبعين للشأن القضائي و القانوني في الجزائر.

سنة فتح ملفات الفساد في الجزائر بعدما أعلن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عقب انتخابه رئيسا للجمهورية لولاية رئاسية رابعة في أفريل 2014 بأنه سيواصل مكافحة الفساد في الجزائر و سيفتح ورشة أخرى لإصلاح العدالة الجزائرية.(**1**)

*** تصريحات أحــزاب بالــبرلـمان :**

كشفت أحزاب ممثلة في البرلمان أنها ستحرك مساءلة لوزير الطاقة و المناجم لتقديم توضيحات للرأي العام بخصوص الفساد و الرشوة الدولية التي تورط فيها مسؤولون في الحكومة. بحسب تصريحات مسؤولين إيطاليين طالتهم التحقيقات في روما و ميلانو و منهم مسؤولو "إيني" و "سايبام".

- و قال محمد حديبي : الناطق الرسمي باسم حركة النهضة في تصريح لـ "الشروق" :

– أن حركته تطالب رسميا بفتح تحقيق معمق حول هوية الجهات التي تحمي "شكيب خليل" من المساءلة ، مضيفا أن وزير الطاقة و المناجم السابق ما هو سوى الجزء الظاهر من جبل الفساد الذي تحميه مافيا الفساد التي تمارس عمليات نهب منظمة "داخل أجهزة الدولة" و طالب المتحدث بضرورة توقف الحكومة عن ممارسة سياسة النعامة حيال التصريحات الخارجية الخطيرة التي تشوه الجزائر و تورط قيادتها السياسية في عمليات فساد دولية، مشيرا إلى ضرورة تحرك كل الأطراف ، كل حسب صلاحيته السياسية و الاقتصادية و الأمنية لتوضيح الصورة للرأي العام ووقف حالة التشويه الشامل للجزائر . إذا كانت هناك فعلا إرادة سياسية في محاربة الفساد.

1-أخبار العربية : عثمان لحياني العدد الصادر يوم:2015/03/16 -12:37.

- **و كشف مصدر من حركة "حمس" :**

إن الحركة ستحرك مساءلة لوزير الطاقة و المناجم بشأن موضوع الفساد الأخير . و توصلت الشرطة المالية التي تحقق في الفضيحة في "ميلانو و روما" إلى محضر تقرير مفصل أعده مجلس إدارة شركة "سنامبروجيتي" (اندمجت بواسطة سايبام في عام 2008) عن فحوى الاجتماع الذي عقد يوم 4 أكتوبر 2007 بحضور مندوب شركة بجاوي في "هونغ كونغ" ، و هو شخص يدعى "أوريد" . إنه تحدث عن شروط و كيفية الفوز بالصفقات و المشاريع بالجزائر و أنه من الضروري دفع عمولات مقابل ذلك . و تطرق المحضر بالاسم إلى وزير الطاقة و المناجم "شكيب خليل"، و كذا رضا حاهش ، الذي ساعده شكيب على الهرب إلى سويسرا، و كان " هامش" يشغل منصب رئيس ديوان "محمد مزيان" رئيس مدير عام سوناطراك الموجود تحت الرقابة القضائية حاليا.(**1**)

***تصريح منظمة الشفافية الدولية :**

–كشفت أن مصادقتها على اتفاقية مكافحة الفساد ملزم لجميع الدول "شفافية دولية" تطالب الجزائر بمقاضاة المتورطين في رشوة سوناطراك.

دعت منظمة شفافية دولية من خلال فرعها الجزائري إلى تطبيق التشريعات و القوانين الدولية من أجل متابعة المتهمين في قضايا الفساد المتورط التي تناولتها وسائل إعلام إيطالية و جزائرية في الأيام الأخيرة و التي كان أبطالها قيادات عليا بمجموعات "إيني" و "سايبام" و "سوناطراك" و مسؤولين كبار في الحكومة الجزائرية حسب المعطيات التي كشف عنها النائب العام بميلانو الذي فتح تحقيقا في ملف رشوة دولية أحد أطرافها أعضاء في الحكومة الجزائرية و مسؤولين في قطاع الطاقة الإيطالي.

و قال بيان "شفافية دولية " تلقت "الشروق "، نسخة منه إنها تستهجن الصمت الغريب الذي تمارسه الحكومة الجزائرية حيال قضية الرشوة الدولية التي تورط فيها وزير الطاقة السابق شكيب خليل و أحد أفراد عائلته رضا هامش الذي مكنه "شكيب خليل" من الفرار إلى سويسرا أياما قليلة قبل انفجار فضيحة سوناطراك في جانفي 2010.

و أكدت شفافية دولية ، أن الرأي العام الجزائري ينتظر تصريحا على الأقل من مجموعة سوناطراك أو وزير الطاقة و المناجم أو وزير العدل على الأقل ، لتوضيح الموقف الجزائري من قضية فساد دولية

1–جريدة الشروق : المرجع نفسه ص 04.

كشفت عنها بتفاصيل مملة وسائل إعلام إيطالية و لم يصدر أي تكذيب لها من قبل السلطات الجزائرية.

و قالت شفافية دولية أن رقم أعمال سايبام في الجزائر تتراوح بين 15 و 20 مليار دولار على الرغم من الوقت الوجيز لانطلاق عملياتها في الجزائر بالمقارنة مع شركات خدمات نفطية عالمية تعمل بالجزائر منذ عقود.

و كشفت منظمة شفافية دولية أن الجذور الحقيقية للفضيحة تعود لحوالي 20 سنة، حيث نشرت الأسبوعية الإيطالية "الايسبريسو" في 4 أفريل 1993 تصريحات خطيرة للرئيس المدير العام لشركة "إيني" لأحد القضاة الإيطاليين في إطار حملة "الأيادي النظيفة" أن المجموعة دفعت رشاوى لوسطاء من أجل تسهيل الحصول على الغاز من الجزائر و الفوز بمشروع ازدواجية خط أنابيب الغاز الجزائري الإيطالي العابر للمتوسط عبر الأراضي التونسية.

و في أفريل 1993، سارعت الحكومة الجزائرية وقتها لتكليف وزير الخارجية بالاتصال بالسلطات الإيطالية للحصول على معطيات كافية حول الملف، كما تم تكليف أيضا وزير الطاقة و المناجم باعطاء الأوامر الضرورية لسوناطراك حتى تتأسس كطرف مدني في القضية أمام المحاكم الإيطالية، كما تم إبلاغ النائب العام الجزائري بالقضية يوم 2 ماي 1993 ليعلن بعدها وزير العدل أن الحكومة تعمل على جمع جميع المعطيات للوصول إلى الحقيقة.(1)

***تصريحات في حوار الحقوقي و عضو المكتب التنفيذي لشبكة الديمقراطيين العرب بوجمعة غشير لـ"الخبر ".**

"السلطة لا تريد القضاء على الفساد"

دعا "بوجمعة غشير" إلى الابتعاد عن سياسة الكيل بمكيالين في التعاطي مع قضايا الفساد و جعل مبدأ القانون فوق الجميع في متابعة المتورطين فيها.

فبالنسبة لتأجيل محاكمات المتورطين في ملفات الفساد إلى الدورة الجنائية المقبلة و عن ملفات الفساد المعروضة أمام العدالة ,الموظفين الصغار داخل القفص و الرؤوس الكبيرة و الوزراء طلقاء أحرار؟ و هل شروط المحاكمة العادلة متوفرة في هذه الملفات و هل السلطة جادة في مسعى تصفية ملفات الفساد؟ كل هذا أجاب عنه بالتصريحات التالية :

1-جريدة الشروق المرجع نفسه.ص 04

– فكل القضايا المطروحة في العدالة تخضع لإجراءات معينة يجب احترامها و شروط يجب توفرها مثل استلام الاستدعاءات و حضور الشهود و الدفاع . و اتاحه كل الوثائق و التقارير المتعلقة بالقضايا المبرمجة. اعتقد أن القرارات التي ذهبت إلى ربط تأجيل النظر في ملفات سوناطراك مثلا بإدارة السلطة في تعطيلها ربط غير واقعي ، و لكن قد يحدث طارئ لأي من الأطراف بسبب عدم استلام استدعاءات الحضور أو غياب بداع صحي أو سفر. هذا الأمر عادي ، و نلاحظه في كل القضايا سواء كانت جنائية أو جنحية. و التأجيل المقدم من طرف محامي الدفاع ظن أن ما قيل حول هذه المسألة بعيد عن الواقع و لا يستحق الالتفات إليه. أما بالنسبة للمحاكمة إن كانت عادلة لا يعتقد فالمحاكمة العادلة تتطلب توفر كل العناصر مثل القاضي الحيادي الذي لا يتأثر بما يدور حوله من تجاذبات و محاولات التأثير عليه...برمجة القضايا دون تدخل أحد و لو كان وزير العدل شخصيا.

و أخيرا فتصفية الملفات لها معنيان ، الأول وجود إرادة لطي هذه الملفات ، و الثاني القضاء على الفساد .....–حسبه– يميل إلى الطرح الأول بمعنى أن تنتهي من هذه القضايا، و الجدية في محاربة الفساد ليست هي غايته . فملف سوناطراك على سبيل المثال و هي قطرة في بحر الفساد. ليست اثباتا لحسن نية السلطة في مكافحته لأن القضاء الأجنبي هو الذي حرك قضيتها و نفس الشيء بالنسبة لملفات سوناطراك 1 . و فضيحة الخليفة و هذه الأخيرة بالذات لا ينبغي السكوت عنها...كانت امبراطورية للفساد. وزراء و مسؤولون متورطون فيها إلى حد الرقبة لكن لم يتابعوا ، باستثناء بعض الموظفين. السلطة لا تنوي القضاء على الفساد و صرح بقوله "لاأبالغ أن قلت أن هناك نوعا من التشجيع له بسبب إبعاد بعض الأشخاص عن المتابعة".(1)

2.3 – آراء بعض الإعلاميين و المحليين و قنوات عربية و أجنبية حول الفساد بسوناطراك.

*رأي الإعلامي : عبد الحكيم بلبطي –جريدة الخبر– :

كلما خرجت المعارضة إلى الشارع ، جاءت رسالة من الرئيس يعد فيها باصلاحات عميقة قادمة. و كلما زادت المعارضة من مستوى الضغط، انقلبت أعصاب أحزاب الموالاة لتدخل في هستيريا نعت المعارضين بأسوأ الصفات ، هي في الغالب صفات تحملها أحزاب الموالاة. التطور الذي

1–جريدة الخبر : حوار جلال بوعاتي . يوم الخميس 2 أفريل 2015 .صفحة الوطن (3).

تشهده قضية سوناطراك 2 هو من بين المواضيع التي يتم بها اختبار صدق نوايا السلطات في مسعاها القائل بتمرير إصلاحات عميقة. و الحال أننا نسجل بأن الملف يتطور في إيطاليا، في اتجاه تضييق الخناق على مسؤولين جزائريين، و على رأسهم وزير الطاقة الأسبق "شكيب خليل"، و ابن أخ وزير الخارجية الأسبق بجاوي ، في حين هناك من يعمل في الجزائر على تقديم" شكيب خليل" في صورة الإطار النزيه ، ضحية حملة مغرضة و صراعات سياسية. و هي نظرية لا ترفضها أحزاب الموالاة.

هل يمكن تصور اصلاحات جدية من دون ضمان أدنى شروط سمو القانون و العدالة ؟ يقول مدير عام سوناطراك الأسبق "محمد مزيان" ،إنه في ملف "سونطراك 1 " يتعرض إلى ظلم و تصفية حسابات. ويتساءل ، كيف يتقدم ملف ب4 ملايين دولار على قضية بـ200 مليون دولار عمولات؟ و يقصد بها قضية "سوناطراك2". و التساؤل مشروع ،لأنه يتعلق بأعراض ناس ، و مكانة سوناطراك كمحرك للاقتصاد و ضامنة للأمن القومي . فوضعها تحت الضغط أمر يتجاوز الحديث عن مجرد رغبة في فتح سوق المحروقات أمام المنافسة. يتجاوزه و يتعداه إلى محاولات كسر قائم يرتكز عليه بلد.و يمكن ملاحظة أنه منذ بروز مشروع قانون تعديل المحروقات عام 2004، و سوناطراك عرضة لاعتداءات مركزة . و لم يأتي اعتداء تيقنتورين في جانفي 2013 إلا ليزيد من المتاعب. و كأن المقصود من العملية هو تفريغ قواعد إنتاج النفط و الغاز في الصحراء من التقنيين و العمال. و تعطيل مسار عمليات الاستكشاف. ففي ذلك الوقت لم نكن نتحدث عن الطاقة الصخرية، و لا عن برميل نفط بأقل من 70 دولار.

و الملاحظة الثانية أن ذلك الاعتداء ، مع تزايد تعقيدات الوضع الأمني على الحدود الجنوبية ، خلق وضعا بتحديات جديدة لم تكن لتنتظر التأقلم معها، سواء من ناحية إعادة انتشار الجيش، أو على مستوى ترتيب أولويات توجيه المال و الاهتمام بما لم يكن ضمن الأولويات. و هذا التشتيت في القدرات و في معالجة ما يعتبر تحديات، يشكل أحد العوائق المستخدمة في تبرير تأجيل البت في قضايا مصيرية. ليتم عكس المعادلة من ضرورة رفع الحجاب عن ملف سوناطراك2"، إلى التركيز على سوناطراك 1 .و من الحديث عن أولوية الإسراع في تفكيك ألغام توتر سياسي و الاجتماعي الداخلي ، عن طريق إصلاحات عميقة و توافقية تدفن التزوير الانتخابي و تلغيه من العمل السياسي، إلى عودة الحديث عن الترييث و عن الاهتمام بمتغيرات أمنية و سياسية، هي في الأساس لا تتوقف عن التطور.بل و تتغذى من الأزمة السياسية الداخلية منذ مؤتمر طرابلس 1962.

هناك أمور، بقدر ما تدفعنا إلى التشاؤم، تجعلنا نبتسم. ليس لأن الموضوع مضحك أو مفرح. إنما نبتسم لهذه الأقدار المجتمعة التي تسمح لأناس بالحديث عن خط أحمر. عندما يدافعون عن واقع توزيع "كوطة" التمثيل في المؤسسات المنتخبة. نبتسم لأن ما يتحدثون عنه هو وليد التزوير و نتيجة له. أن يصدق المستفيد كذبة صنعتها آياد ليلا و فجرا، فذلك أمر لكن أن يصدقوا أننا سنصدقهم فذلك هو العبث . هناك اليوم شيء اسمه أمر واقع . يتمثل في وجود مؤسسات منتخبة ، و توزيع بين أحزاب الموالات قائم على وقائع غير واقعية. المطلوب هو الانتقال من الأمر الواقع إلى الواقع بتوفير إصلاحات تخدم القانون و تحترمه.لا إصلاحات تكون فوق القانون و خارجة عنه. بعد سنة تقريبا من وعود حملة العهدة الرابعة ، أسئلة تطرح عن وعود الرئيس . لكن ، هل فعلا توجد وعود و التزامات باصلاح جدي و عميق؟ انتظرنا الكثير بعد تقرير الأستاذ "بن يسعد " و اقتراحه اصلاحات أساسية.لكن تم قبر التقرير قبل انتقال الأستاذ إلى جوار ربه . و أكدتها حسابات و أطماع تعديل الدستور عام 2008، عندما تم اختصار العملية في عنوان واحد، و هو رئاسة أبدية من دون حساب و من دون اقتراع.نحن نعيش تحت ظل شرعية الأمر الواقع مؤجلين التعامل مع الواقع.السلطة متخوفة من صعود قوة التطرف في المعادلة السياسية. لكن هروبها و ابتعادها عن الشرعية الشعبية هو ما يزيد من عناصر تقوية التطرف باسم الدين، أو باسم المصالح. و ليس من الغرابة اليوم أن نشاهد فصولا جديدة من تغول المال الفاسد، و عدم تردده في الظهور بمظهر ملتزم بقيم المنافسة و العدالة.(**1**)

***رأي المحلل السياسي : محمد حشماوي :**

إن جهاز الاستخبارات الذي كان يحتكر التحقيق في قضايا الفساد الكبرى يستخدم هذه الورقة بنشر القضايا في الصحافة بغرض إطاحة أي شخص مزعج في هدم السلطة و "شكيب خليل " أحسن مثال على ذلك.(2)

1-عبد الحكيم بلبطي ، الأمر الواقع يلغي الواقع-الخبر- 25 فيفري 2015 / 23:00.
http//montada.elkhabaer.com.

2-جريدة الحياة الالكترونية : الموقع www.ALHAYET.com 14/04/2014 .

***آراء محللين و مسؤولين بقناة الفرنسية 24 . " France 24 ":**

– ما هي مبررات تأجيل معالجة قضايا الفساد في الجزائر؟

*تناولت القناة كل من القضايا الفضائح في الجزائر من فضيحة الخليفة و سوناطراك 1و2 و الطريق السيار شرق غرب، لكن الحوار ساخن بين الانتربولوجي و عضو في حزب التحرر الوطني ، طرف معارض لسياسة السلطة و العدالة ، و طرف يدافع . إذن الطرف المعارض يدلي برأيه مع براهين و حجج على فضح ما هو مستور و الآخر يستر الفضائح و برأييه أن الحالة في الجزائر عادية و تسير بشكل عادي. و يعطي تبرير غير مقنع لموعد تأجيل المحاكمة و عدم حضور وزير الطاقة و المناجم السابق "شكيب خليل" . من كل هذا نأخذ مقتطفات من رأيهم كالتالي :

- **حسين جيدل "باحث انتربولوجي"** : "ليست هناك عدالة في الجزائر بل هناك قضاء".
- **الإعلامية "دنيا نوار " معدة للبرنامج** : "رأيها حول القضية أن العدالة هي "عدالة استعراضية"".
- **لخضر مناصرية "عضو في حزب التحررالوطني ، قاضي في محكمة خاصة بقضايا العمل** : هناك تحقيق قضائي حول المتورطين ، و منهم في الحبس المؤقت حاليا. أما المحاكمة أجلت نظرا لعد وجود بعض من الشهود.(**1**)

***تداعيات فضيحة سوناطراك –قناة المغاربية–:**

برنامج الحدث المغاربي على قناة المغربية يستضيف "محمد العربي زيتوت" عضو أمانة حركة رشاد – للحديث عن الفساد المستشري في الجزائر و الذي أصبح حديث الصحافة العالمية بعد الكشف عن حلقة أخرى من حلقات فضيحة سوناطراك و التي ضلعت فيها هذه المرة شركة "سايبام" إحدى فروع الشركة الإيطالية "إيني ".

–كما تدخل في النقاش كل من "مصطفى عطوي" رئيس الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر و الكاتب الإعلامي الجزائري "فيصل مطاوي" حيث ركز كلاهما على أن الفساد أصبح مفصل من

[1]–قناة الفرنسية 24، برنامج وجها لوجه، اعداد : دنيا نوار يوم 2015/03/20.

مفاصل النظام في الجزائر و إن هذا النظام يستعمل لسياسة الفساد كما استعمل سياسة الارهاب في السابق.

– تناول محمد العربي عدة جوانب في قضايا الفساد بالجزائر و خاصة تلك المتعلقة بوزير الطاقة السابق "شكيب خليل" و الذي لم تتم محاكمته رغم ثبوت تورطه هو و بعض أبناء الوزراء السابقين مثل "محمد بجاوي ". وأشار إلى أن هذه القضية واحدة من عدة قضايا ثبت تورط أصحابها و لم تتم محاكمتهم أو حوكم فقط صغار اللصوص . مثل فضيحتي الخليفة و الطريق السيار . وصولا إلى إخوة الرئيس الذين لم يترددوا هم الآخرين في نهب خزينة الدولة بالدلائل و باعتراف شخصيات سياسية غربية.

–كما أفاد أن جهاز المخابرات يعتمد سياسة تفشي الفساد لبسط هيمنته على كامل الساحة الإعلامية بهدف الهيمنة عليها و توجيهها لخدمة أهدافه المافيوية و يؤكد أن نهب المال العام بشتى الطرق يأتي في وقت يعاني فيه الشعب الجزائري من جميع صور التهميش و الحرمان و تشكو فيه كل من المستشفيات و المؤسسات الصحية من ندرة الأدوية . رغم أن أكثر من 98 بالمائة من مداخيل الجزائر يوفرها قطاع المحروقات.(1)

1–قناة المغاربة : تداعيات فضيحة سوناطراك. زيتوت. يوم 2013/02/12.

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع

الإطار التطبيقي

تحليل قضية سوناطراك –02–من خلال جريدة الخبر

المبحث الأول: التعريف بالجريدة

المبحث الثاني :التحليل الكمي لفئات شكل ومحتوى المادة الإعلامية بجريدة الخبر

المبحث الثالث : التحليل الكيفي لفئات شكل ومحتوى المادة الإعلامية بجريدة الخبر

الاستنتاجات

I. الـــمـــبحث الأول: التـعريف الـجـريـدة

هي يومية إخبارية تطبع عادة على ورق ذي نوعية رديئة تصدر من خمس إلى سبع مرات في الأسبوع و تغطي مساحات مختلفة حسب طبيعتها المحلية الجمهورية الوطنية والدولية. (1)

- **جـريـدة الـخـبـر :**

هي جريدة يومية وطنية متنقلة باللغة العربية ، ظهرت في عهد التعددية الإعلامية بالجزائر ، بادرتها مجموعة من الصحفيين الشباب آنذاك. منهم من جاء من القطاع العام ، الذي أتيحت فيه الفرصة للصحفيين من أجل الاستفادة بتسهيلات و إعانات مالية لإنشاء صحف جديدة في إطار الانفتاح و التعددية و منهم من دخل مباشرة عالم الصحافة عبر هذه البوابة الجديدة .

و تصدر الخبر عن شركة ذات أسهم و توظف 215 شخصا و هي تملك 48 مكتب عبر التراب الوطني و 07 مكاتب في بلدان عربية و أجنبية و حوالي 100 مراسل متعاون عبر الوطن، كما تملك الخبر مكتبيين جهويين أحدهما في شرق البلاد بولاية قسنطينة و الثاني في غرب البلاد بولاية وهران. بالإضافة إلى مكاتب ولائية عبر كامل التراب الوطني.

و تعد " الخبر " الآن من أهم الصحف على الساحة الإعلامية حيث يزيد عدد السحب فيها عن 4800 ألف نسخة يوميا و هي توزع في عدة بلدان في العالم و اتسع مجال اهتمامها من صحيفة إخبارية إلى ملاحق أخرى متخصصة منها الخبر الأسبوعي، الخبر الفني ، الخبر الحوادث ، الخبر تسلية ، الخبر الرياضي.

انتقلت الجريدة إلى مقرها الجديد بحيدرة عام 2008 ، حيث كانت في السابق تتخذ دار الصحافة مقرا لها، يضم المبنى الجديد التابع لها الإدارة العامة ، مديرية المحاسبة و المالية ،المديرية التجارية ، التحرير بمختلف أقسامه ، مديرية العلاقات العامة و التسويق ، قسم المنازعات ، بالإضافة إلى مركز الدراسات الدولية . و قد زودت مختلف الأقسام بأحدث ما ابدعته التكنولوجيا مما يحفز العمال على العطاء و بذل المزيد من الجهد ، أما بالنسبة لهيكل الصحيفة فهي تتكون من 32 صفحة موزعة على عدة أقسام و هي :

1-فضيل دليو : تاريخ وسائل الاتصال . مطبعة Cirtacopy قسنطينة ،1426 هـ 2006، ص 82.

- الأخبار الوطنية .
- الثقافي .
- الدولي .
- الجزائر العميقة.
- الرياضي.
- أحوال الناس.
- سوق الكلام.
- التسلية.(1)

و جاءت دراستنا على جريدة "الخبر" و هي أكثر الصحف الوطنية التي تحارب و تعالج و تفضح الفساد في الجزائر، من خلال معالجتها اليومية لقضايا الاختلاس و الرشوة و استغلال النفوذ و التهريب و فضائح الفساد عموما. كما صنفت الجريدة على أنها الأكثر جرأة في فتحها للملفات و تخصيص مساحة هامة لها. و تساهم في محاربة كل أشكال الفساد من خلال كشفها للفضائح و لمحاسبة المتسببين فيها التي طبعت الموانئ و البنوك. من خلال تصدر أخبار هذه القضايا للصفحة الرئيسية لـ "الخبر" بشكل يومي : كما أن الجريدة "الخبر" لا تتوان عن ذكر مصادر الأخبار الخاصة بالفساد الاقتصادي . بما يمنحها المصداقية و الموضوعية و الاحترافية في معالجة القضايا.

المعالجة الاخبارية لمواضيع الفساد الاقتصادي هدفها أن يتم الكشف على مكافحة الفساد و حددت الدراسة بأن على أساس مقارنتها بالصحف الأخرى لأنها قضية جميع المواطنين من طرف الجريدة.

و تم اختيار "الخبر" أهم الصحف التي تعالج قضايا الفساد و لهذا تمت معالجة و تحليل أعداد الجريدة الصادرة سنة 2013 و 2014 و حتى 2015 التي تشير إلى أن جريدة "الخبر" خصصت مادة إعلامية في مختلف قضايا الفساد الاقتصادي لهذه السنوات في الجزائر. و أنها اعتمدت على التحقيقات الصحفية المعمقة ما جعلها أكثر الجرائد تداولا و محاربة للفساد و اعتمادها أيضا على

1-قدة حمزة : معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير شرعية في الجزائر. و تحليل محتوى لعينة من الصحف-مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، قسم علوم الإعلام و الاتصال –جامعة عنابة-2011/2010. 2010-09-04 in http//wapedia.mobilar

مصداقية أخبارها من خلال مصادر متنوعة من الدرك و الشرطة و الجمارك و تحقيقات الصحفي في حد ذاته و كذا سوء الأداء و الفساد المالي تليها قضايا النهب و تبديد المال العام و كذا تبييض الأموال وصولا إلى استغلال السلطة و النفوذ عند توزيع المشاريع و ملفات التهريب عبر الحدود و تجارة المخدرات و غيرها من قضايا الفساد.(**1**)

II. المبحث الثاني: التحليل الكمي لفئات شكل ومحتوى المادة الإعلامية:

يعتبر التحليل الكمي من أبرز سمات التحليل، حيث يلجأ الباحث من خلال الأساليب والطرق الإحصائية إلى تبويب وتصنيف الفئات المحددة وجدولة الوحدات وقياسها والتعبير هيعتبر مجرد عن النتائج بقيم عددية تحدد المدى الذي تقع فيه هذه الوحدات، والتحليل الكمي لوحد مظهرية إحصائية، لأنه يقتصر على القراءة السطحية للمادة، ولا يحاول أن يتعمق في الأسباب والخلفيات، وهي المهمة التي توكل إلى تحليل الكيفي:

وحسب الدكتور محمد عبد الحميد "فإن التحليل الكمي يمثل أفضل السبل إلى تحقيق الموضوعية والتقليل من أخطاء التحيز وإمكانية التحقق من ثبات النتائج(**2**).

2-1- التحليل الكمي لفئات شكل المادة الإعلامية:

قمنا في هذا المطلب باستخراج ووضع ثلاثة جداول يمثل كل جدول فئة معينة من فئات شكل المادة الإعلامية وهي على التوالي حسب الجداول:

- فئة المساحة:

وهي المساحة التي خصصتها الجريدة "الخبر" للموضوع بالمقارنة مع المساحة الإجمالية للعينة (39 عدد).

- فئة العناصر البيوغرافية:

وتضم العناوين والنصوص والصور، والنوع الصحفي المستعمل في معالجة الموضوع.

- فئة الأنواع الصحفية:

وهي المساحة المخصصة للموضوع حسب النوع الصحفي المستعمل من طرف جريدة الخبر في معالجتها للموضوع.

1-الموقع الالكتروني http//www.elkhaber.com/ar/watan/

2 محمد عبد الحميد تحليل المحتوى في بحوث الاعلام ،ديوان مطبوعات الجامعية،ص 24

1- فئة المساحة:

وتتناول هذه الفئة المساحة التي خصصتها جريدة "الخبر" لموضوع الفساد في قضية "سوناطراك 2" لسنة 2013- 2014 من فيفري إلى نوفمبر وشهرين نوفمبر وديسمبر من 2014.

وهذا على حساب المساحة المطبوعة للجريدة، والمساحة الإجمالية الكلية والمساحة التي احتلتها العناصر البيوغرافية، وكل هذا من أجل قياس وأيضا معرفة مدى إهتمام جريدة "الخبر" بالموضوع وأيضا بغية الإجابة على السؤال التالي:

- كيف تم نشر المادة الإعلامية الخاصة بموضوع "سوناطراك 2" طيلة مدة الدراسة (العينة) في جريدة "الخبر" من الناحية الكمية؟

الجدول الأول: يبين المساحة المخصصة للموضوع (الفسادفي قضية سوناطراك 2) والنسبة المئوية التي تمثلها أمام كل من المساحة الكلية والمطبوعة

.

المساحة والنسبة المئوية / التغير	التكرار	النسب المئوية
المساحة الكلية لإعداد اليومية (39 عدد)	87825	100%
المساحة المطبوعة لإعداد اليومية(39 عدد)	72525	82.57%
المساحة المخصصة للموضوع	559902	77%

الدائرة النسبية الأولى: تمثل الجدول الأول

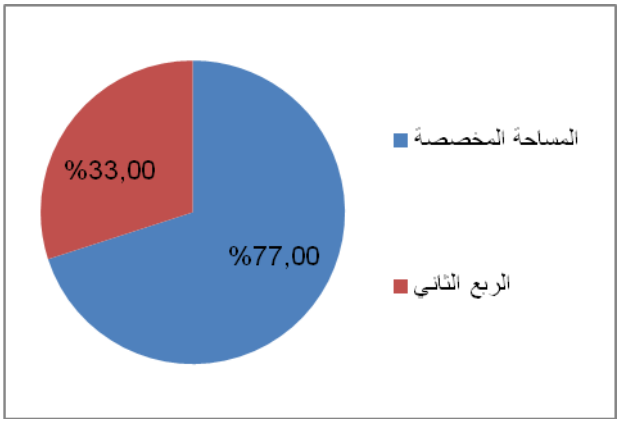

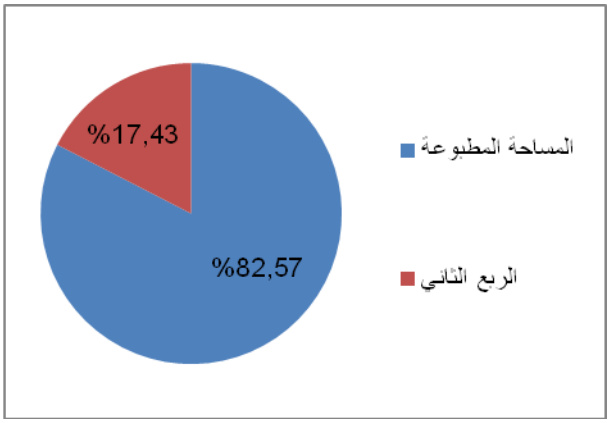

من خلال الجدول الأول والدائرة النسبية التي تمثلت، والذي قمنا فيه بحساب المساحة الكلية لإعداد العينة بالإضافة إلى المساحة المخصصة للموضوع وتقدير كل ذلك بالنسبة المئوية، حيث بلغت المساحة الكلية لأعداد العينة (87825 سم^2)، وبلغت المساحة المطبوعة (72525)، وهو ما يمثل نسبة (82.57%) بالنسبة للمساحة الكلية، في حين بلغت المساحة المخصصة للموضوع (55902 سم^2) أي نسبة (77%) بالنسبة للمساحة الكلية وهذا يبين مدى اهتمام جريدة "الخبر" بالموضوع (قضية الفساد بسوناطراك 2).

2- فئة العناصر التيبوغرافية:

- وتضم هذه الفئة: العناوين، النصوص، الصور وكل هذا حسب العينة المدروسة.
- الجدول رقم (02) يمثل مساحة العناصر التيبوغرافية

المساحة والنسبة المئوية / التغير	المساحة ($سم^2$)	النسب المئوية
المساحة المخصصة للموضوع	55902	100%
مساحة النصوص	42292	75.66%
مساحة الصور	8987	16.08%
مساحة العناوين	4623	8.26%
المجموع	55902	100%

الدائرة رقم (02) تمثل الجدول رقم (02)

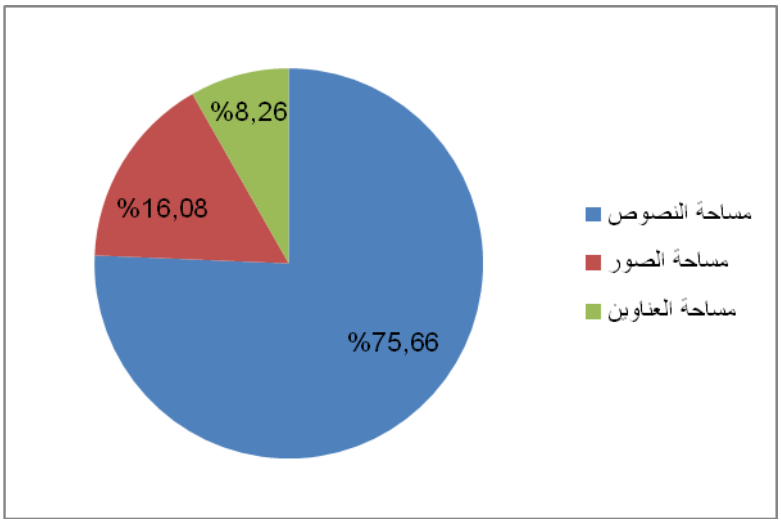

يبين لنا الجدول رقم (02) مساحة العناصر التيبوغرافية التي احتوتها العينة المدروسة (39 عددا) حيث أن المساحة الإجمالية المخصصة للموضوع بلغت 55902 ، في حين أن المساحة الإجمالية للنصوص بلغت (42292 $سم^2$) أي نسبة 75.66% وهذا يدل على أن الجريدة اعتمدت في معالجتها للموضوع على النصوص بنسبة كبيرة وهذا لا يفاد القارئ بكل الأخبار والأحداث المتعلقة بالموضوع (قضية سوناطراك 2).

من مجموع المساحة %اما مساحة الصور فقد بلغت (8987 سم^2) وهو ما يعادل نسبة 16.08 صغيرة مقارنة %المخصصة للموضوع، بينما نجد أن العناوين لم تستحوذ إلى على نسبة 8.26 بالعناصر الأخرى، وهذا مراده إلى أن العناوين كانت مختصرة.

3- فئة الأنواع الصحفية

وهي تضم الأنواع الصحفية والأنواع الصحفية الخاصة بالرأي والمتمثلة في: الخبر، التحقيق، التقرير، التعليق، المقال وأنواع أخرى كالمقابلة والكاريكاتور.

جدول رقم (03):

المساحة والنسبة المئوية / التغير	التكرارات	النسب المئوية
الخبر	11	14.87%
التحقيق	25	33.79%
التقرير	22	29.73%
التعليق	6	8.10%
المقال	1	1.35%
أنواع أخرى - المقابلة 6 - الكاريكاتور 3	9 6 3	12.16%
المجموع	74	100%

شكل بياني:

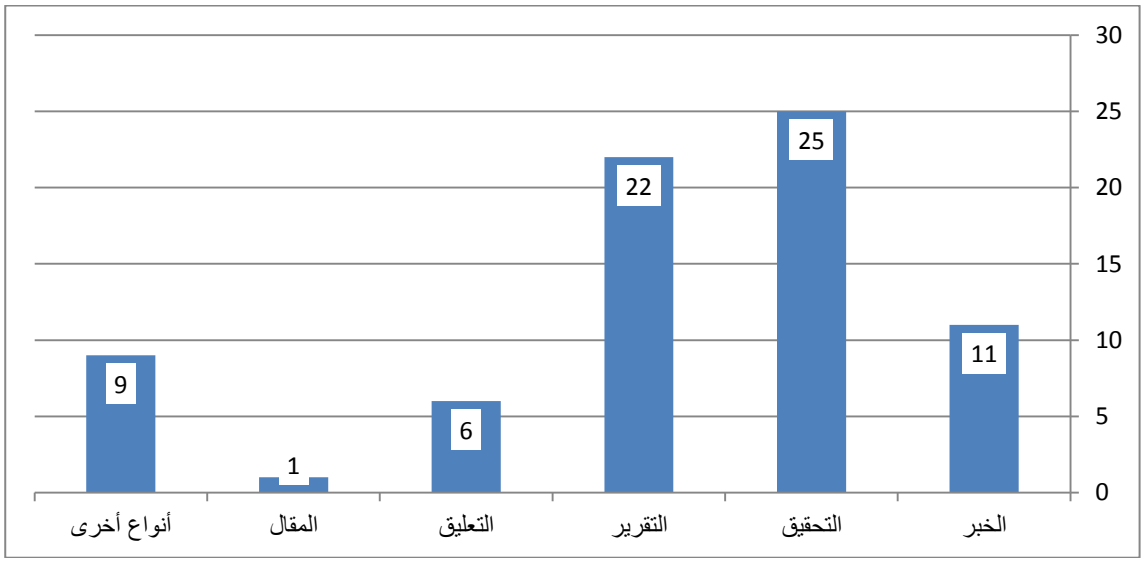

التعليق على الجدول والدائرة رقم (03):

يوضح الجدول رقم (03) والتمثيل البياني التكرارات والنسب المئوية التي أخذها كل نوع صحفي من مجموع المواضيع التي تناولها موضوع الدراسة وانطلاقا دائما من الجدول تبين لنا أن الجريدة في معالجتها للموضوع قد نوعت من أشكال تقديم المادة الإعلامية (الأنواع الصحفية)، ومن خلال حساب تكرارات كل نوع صحفي، نجد بأن التحقيق الصحفي احتل أكبر نسبة تكرار وقدر عدد من مجموعة تكرارات المواضيع المخصصة للموضوع ثم يليه %تكراراته بـ 25 تقابلها نسبة 33.79 بعد %التقرير كثاني نوع صحفي اعتمدته جريدة الخبر في معالجها للموضوع وهذا بنسبة 29.33 وسجلت نسبة الانواع الاخرى من الانواع الصحفية نسبة %ذلك يأتي الخبر بنسبة 14.87 أما أدنى نسبة سجلها النوع الصحفي وهو المقال بنسبة 8.10% ثم يليه التعليق بنسبة 12.16% من مجموع تكرارات المواضيع المتناولة للحدث.%قدرت 1.35

وبناء على النسب المقدمة نصل على النتيجة التالية:

- إن جريدة الخبر في معالجتها لموضوع قضية سوناطراك 2 قد وظفت القوالب الصحفية الخبرية وأنواع وعلى رأسها التحقيق في حين %الرأي معا حيث بلغت نسبة القوالب الصحفية الخبرية 78.36 وكل هذا في غياب بعض الأنواع الصحفية الأخرى كالعمود والروبورتاج %احتلت الرأي نسبة 9.45 والافتتاحية.

2-2- التحليل الكمي لفئات محتوى المادة الإعلامية:

نقوم في المطلب من المبحث الثاني بالتحليل الكمي لفئة، ماذا قيل؟ عن موضوع قضية "سوناطراك 2" من خلال جريدة "الخبر" وهذا طيلة فترة الدراسة وذلك عن طريق دراسة فئتان هما: فئة الموضوع، وفئة الاتجاه التي تتوزع على سنة على ستة جداول يتبعه جداول يتبعه تحليلا كميا لكل جدول على حده.

1- فئة المواضيع التي تناولتها جريدة الخبر حول قضية "سوناطراك 2" بين سنتي 2013-2014.

جدول رقم (04) خاص بحساب فئة المواضيع

الفئات وعناصرها		التكرار	النسبة المئوية
1- ملف قضية سوناطراك 2	الفساد	40	19.60%
	الصفقات مشبوهة	15	7.35%
	الرشاوى	19	9.31%
	الفضائح	29	14.21%
	الاتهامات	26	12.74%
	التحقيقات	43	21.07%
	أشكال أخرى: تصريحات	32	15.68%
	المجموع	**204**	**45.23%**
2- متابعة السلطة للمسؤولين المتهمين	المتابعة من طرف رئيس الجمهورية	21	28%
	المتابعة من طرف السلطة القضائية	26	34.66%
	متابعة من الأطراف الأجنبية	13	17.33%
	أطراف أخرى: قطاع المالية/المنطمات	15	19.99%
	المجموع	**75**	**16.62%**
3- القضاء	الاعترافات	10	14.49%
	العقوبات	23	33.33%
	المحاكمة	15	21.73%
	المكافحة	21	30.43%

	المجموع	**69**	**15.29%**
4- الحوار مع المسؤولين	الحوار مع مسؤولة الضابطة المالية	4	5.51%
	الحوار مع النائب العام	14	29.78%
	الحوار مع محامي الدفاع	5	10.63%
	أطراف أخرى -مسؤولين سياسيين-	24	51.06%
	المجموع	**47**	**10.42%**

.

5- الأحزاب السياسية	الأحزاب الإسلامية	3	20%
	الأحزاب المعارضة	5	33.33%
	الأحزاب الوطنية	7	46.66%
	المجموع	**15**	**3.35%**
6- وسائل الإعلام	الصحف المستقلة	11	26.82%
	الصحف الأجنبية	7	17.07%
	التلفزة الجزائرية	4	9.75%
	التلفزة الأجنبية	3	7.31%
	مصادر أخرى: - المواقع الكترونية 2 - الندوات صحفية 5 - المصادر الغير مذكورة 9	16	39.02%
	المجموع	**41**	**9.09%**
المجـــــموع العـــــــام		**451**	**100%**

تمثيل الجدول رقم (04) بدائرة نسبية

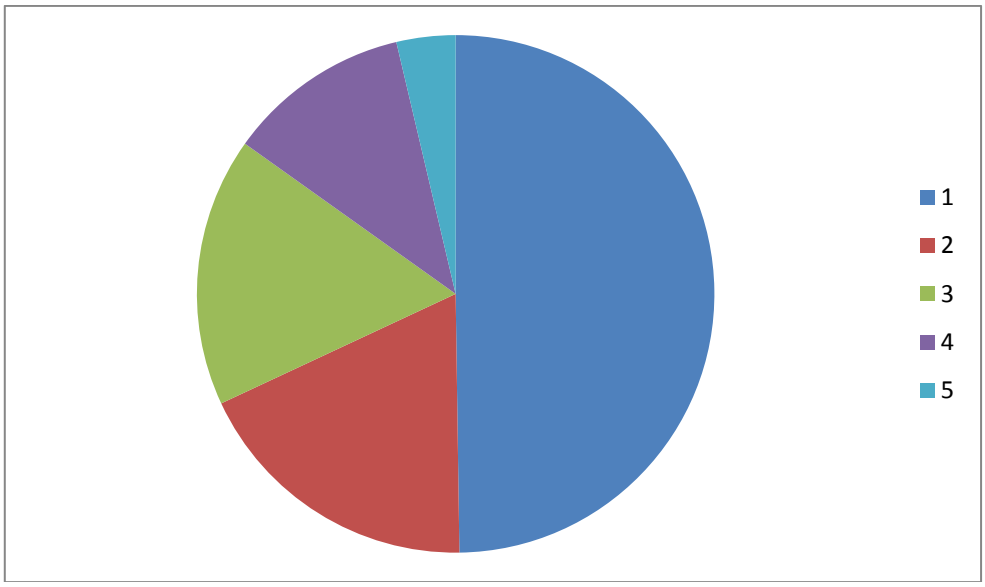

شكل (04) دائرة نسبية تمثل فئة المواضيع التي تناولتها جريدة "الخبر" حول قضية "سوناطراك 2"

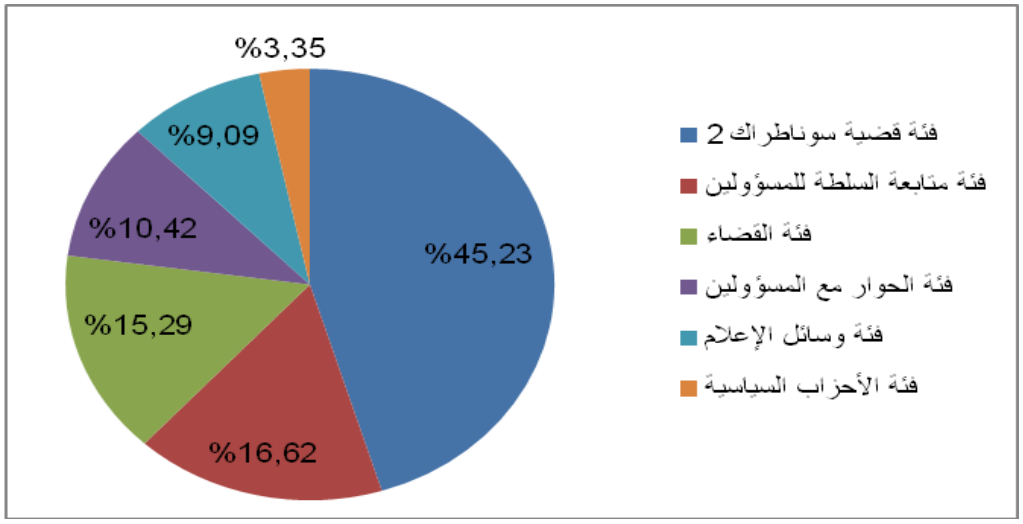

تمثيل بياني شكل رقم (04)

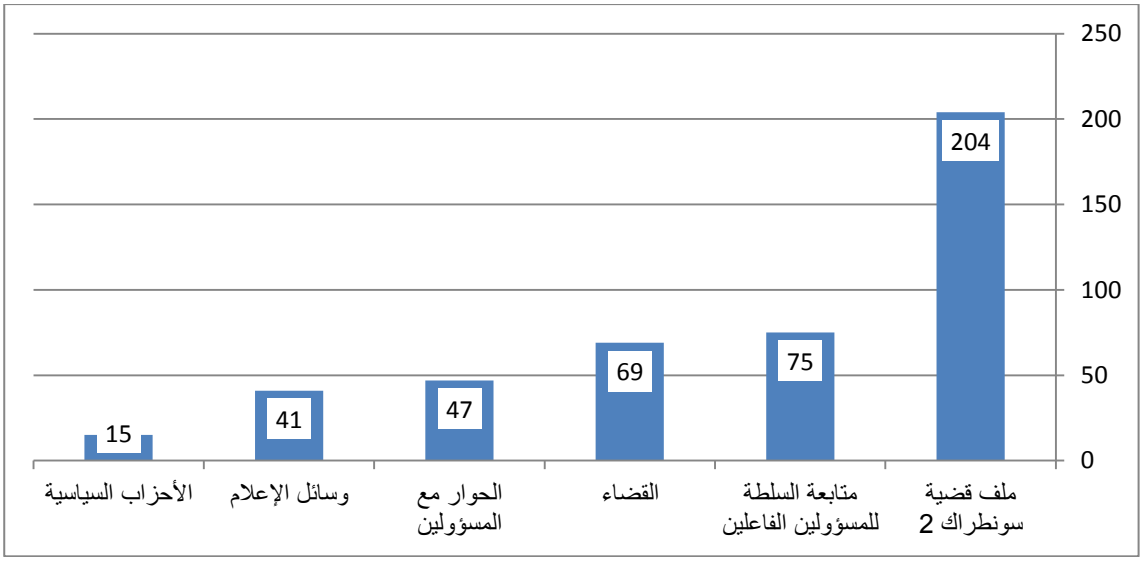

التعليق على الجدول رقم (04) والدائرة النسبية الممثلة له:

يتضح لنا جليا من خلال رقم (04) والدائرة الممثلة له (شكل رقم 04) والخاص بحساب فئة المواضيع التي تناولتها جريدة الخبر في معالجتها لقضية "سوناطراك 2" طيلة فترة الدراسة، إن أبرز المواضيع المتناولة من طرف الجريدة هي مواضيع ذات طابع سياسي بالدرجة الأولى حيث استحوذ الموضوع المتعلق بقضية "سوناطراك 2" من فساد ورشاوى وصفقات غير شرعية، وفضائح وغيرها من العناصر الغير أخلاقية بحيث سجلت نسبة 45.23% يليه موضوع ردود فعل السلطة ومتابعتها للمسؤولين عن الفعل بنسبة 16.62% ثم الموضوع الذي يخص القضاء وتدخله في القضية بنسبة 15.29%10.42 ويأتي الحوار مع المسؤولين في المرتبة الثالثة بنسبة 9.09% وفيما يخص موضوع وسائل الإعلام وجاء بنسبة 3.35% ويأتي في الأخير موضوع تدخل الأحزاب السياسية في القضية بنسبة وهذه النسبة ربمالا تعكس اهتمام الجريدة لهذا الموضوع مقارنة بالموضوع الأول (ملف قضية سوناطراك 2)، كان هذا فيما يخص درجة اهتمام جريدة الخبر بالمواضيع الرئيسية، أما عن المواضيع الفرعية المتعلقة بكل موضوع على حده فكانت كالآتي:

1- موضوع ملف قضية "سوناطراك 2":

بالنسبة لهذا الموضوع احتل عنصر التحقيقات كأعلى نسبة في هذا الموضوع والتي قدرت ب: 21.07 %19.60 تلاه موضوع الفساد بنسبة % ثم موضوع التصريحات كأشكال أخرى بنسبة 15.68%14.21 % ثم موضوع الاتهامات بنسبة 12.74% يليه موضوع الفضائح بنسبة 9.31 وأخيرا سجل موضوع الصفقات المشبوهة كأدنى نسبة لموضوع %وموضوع الرشاو ى بنسبة 7.35 والدائرة الموالية تمثل ذلك:%قضية سوناطراك 2 بنسبة

شكل رقم (05) دائرة نسبية تمثل موضوع قضية سوناطراك 2 وعناصرها

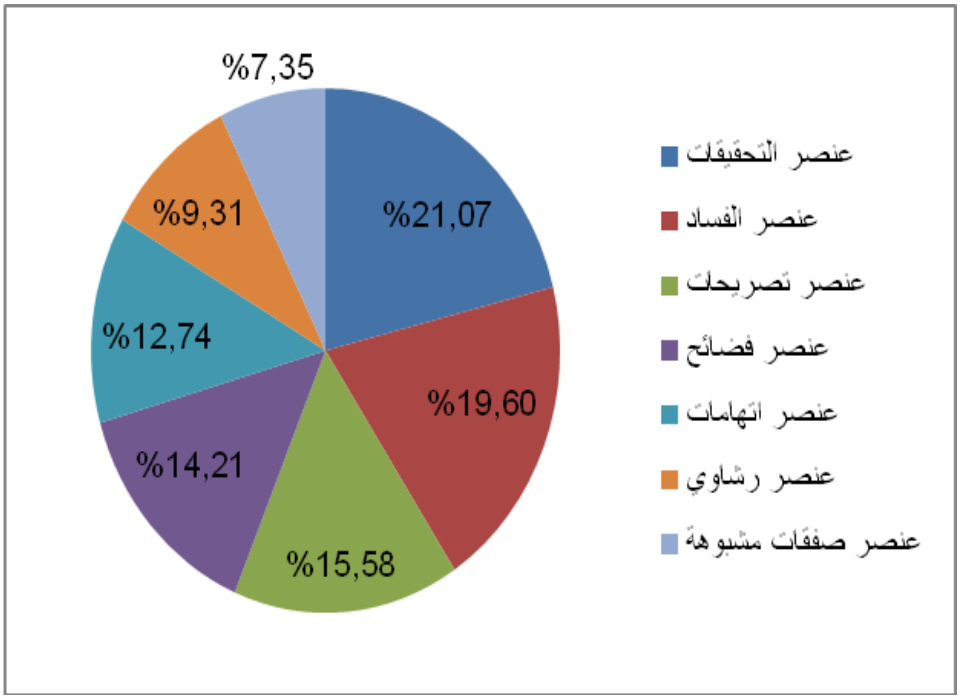

2- موضوع متابعة السلطة للمسؤولين المتهمين:

وهو ثاني موضوع رئيسي اهتمت به الجريدة في معالجتها لقضية سوناطراك 2 حيث ركزت فيه على الهيئات التي تمثل وتشكل أعلى الهرم في السلطة والمتمثلة في كل من السلطة القضائية ومتابعتها ويليه نسبة الأطراف الأخرى التي % ورئيس الجمهورية بنسبة 28%للقضية وجاءت بنسبة 34.66 وسجلت الأطراف الأجنبية كرابع عنصر والأخير في %تابعة موضوع القضية وسجلت بـ 19.99 .%هذا الموضوع بنسبة 17.33

شكل رقم (06)

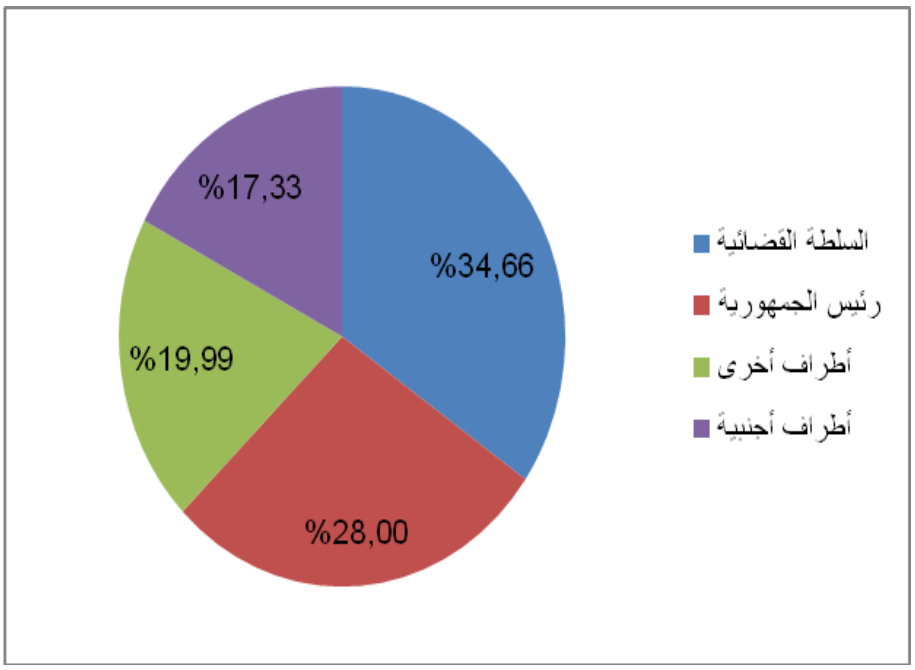

3- موضوع القضاء:

سجل في هذا الموضوع عنصر العقوبات بأعلى نسبة عن باقي العناصر الأخرى قدرت بـ 33.33%، ثم تليه موضوع المكافحة بنسبة 30.43% أما موضوع المحاكمة جاء في الرتبة الثالثة بنسبة % 14.73 وياتي موضوع الاعترفات كااخر عنصر من عناصر موضوع القضاء بنسبة 21.73%

شكل رقم (07)

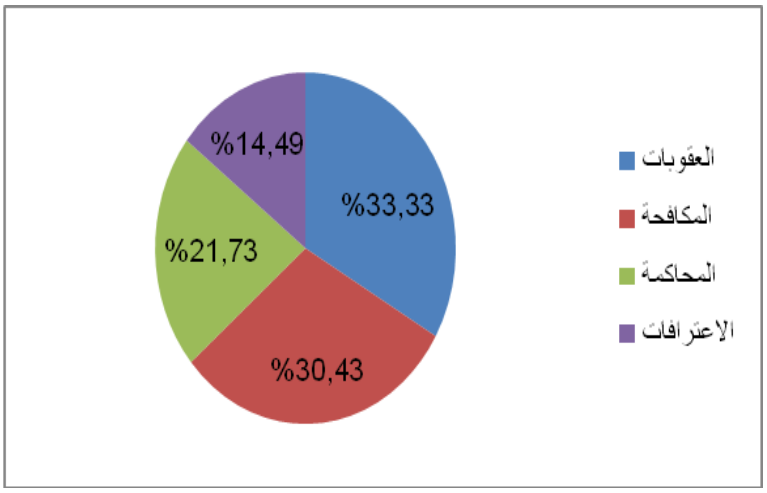

4- موضوع الحوار مع المسؤولين:

يأتي في الترتيب الرابع وتندرج تحته ثلاث عناصر فرعية بالإضافة إلى أطراف أخرى.

- الحوار مع أطراف أخرى كالمسؤولين السياسيين إحتل المرتبة الأولى بنسبة 51.06%، يليه موضوع الحوار مع النائب العام بنسبة 29.78%، وفي المركز الثالث يأتي موضوع الحوار مع محامي الدفاع بنسبة 10.63% وفي الأخير الحوار مع مسؤولة الضابطة المالية جاءت بنسبة 8.51%، وهذا حسب الشكل رقم (08) دائرة نسبية ممثلة لموضوع الحوار مع المسؤولين.

الشكل رقم (08) دائرة نسبية ممثلة لموضوع الحوار مع المسؤولين.

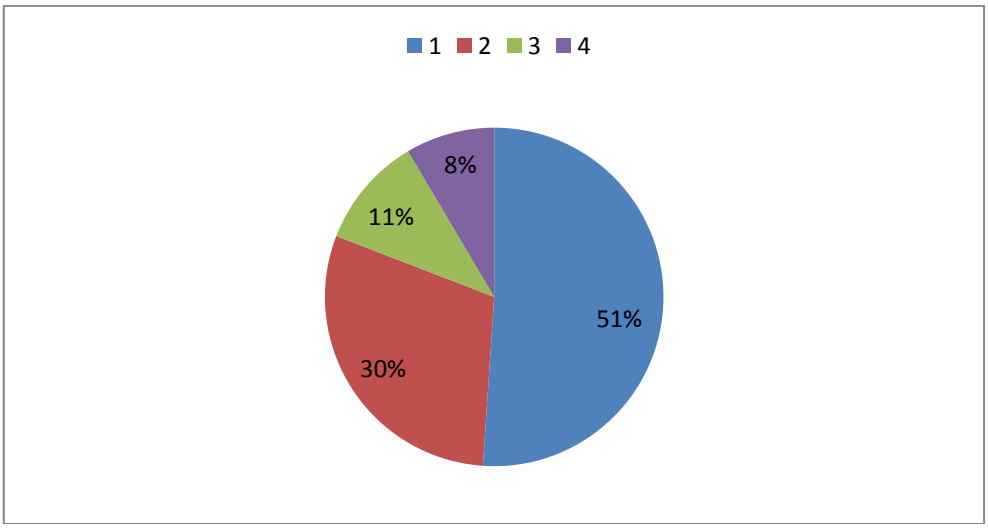

5- موضوع وسائل الإعلام:

هو خامس موضوع رئيسي ركزت عليه الجريدة، وقد تضمن أربع عناصر فرعية بالإضافة إلى مصادر أخرى، حيث احتلت نسبة المصادر الأخرى أكبر درجة والمتمثلة في المواقع الإلكترونية والندوات الصحفية ومصادر غير مذكورة المصدر بنسبة 39.02%، وتليه الصحف المستقلة بنسبة 26.82% ثم موضوع الصحف الأجنبية بنسبة 17.07%، ثم يأتي موضعي التلفزة الجزائرية والأجنبية بنسبة معتبرة الأولى بنسبة 9.75% والثانية بنسبة 7.31% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالعنصرين الأولين.

شكل رقم (09) دائرة نسبية ممثلة لموضوع وسائل الإعلام وعناصره.

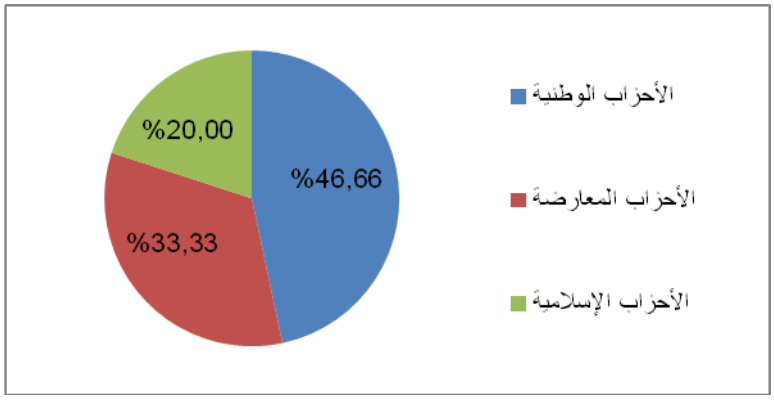

6- موضوع الأحزاب السياسية:

وهو آخر موضوع رئيسي اهتمت به الجريدة في معالجتها لموضوع الفساد في قضية سوناطراك 2 رغم درجة النسبة الضئيلة التي احتلها الموضوع وتم تقسيمه إلى ثلاثة عناصر أولها: عنصر الأحزاب الفاعلة وهي الأحزاب السياسية الوطنية وذلك بنسبة 46.66% ويليه عنصر الأحزاب المعارضة كحزب العمال بنسبة 33.33%، وثالث عنصر تناولته الجريدة في إطار موضوع الأحزاب السياسية هو الأحزاب الإسلامية (حمس , النهضة) وذلك بنسبة 20%.

شكل رقم (10) دائرة تمثل موضوع الأحزاب السياسية وعناصرها

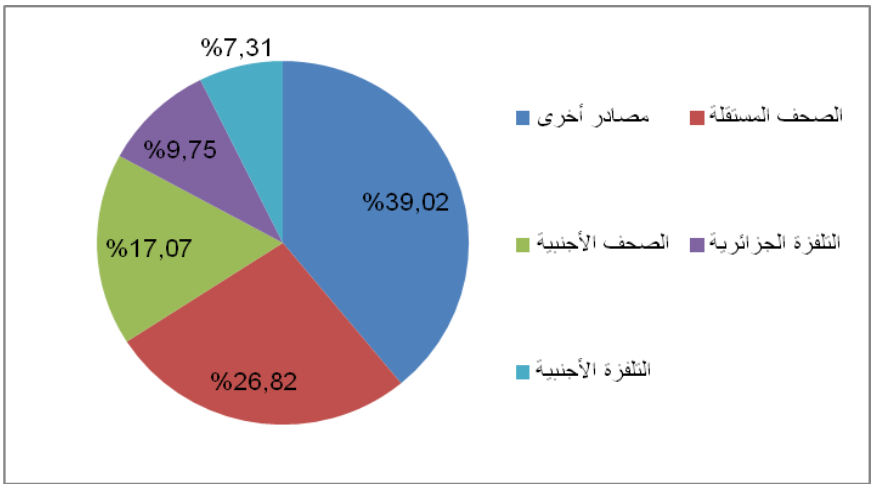

- فئة الاتجاه:

تطرقنا في هذا القسم إلى دراسة اتجاه المادة الإعلامية نحو كل موضوع رئيسي من المواضيع التي تناولتها جريدة "الخبر" طيلة مدة الدراسة على حده ، لذلك تحصلنا على ستة جداول واتبعنا كل جدول بتحليل كمي خاص به، وذلك كالتالي:

الجدول رقم (05) يوضح اتجاه المادة الإعلامية نحو موضوع ملف قضية سوناطراك 2

فئات الاتجاه	التكرار	النسب المئوية
المؤيد	**0**	**0%**
المعارض	**17**	**65.39%**
المحايد	**9**	**34.61%**
المجموع	**26**	**100%**

التعليق على الجدول:

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (05) أن اتجاه المادة الإعلامية نحو موضوع ملف قضية "سوناطراك2" يكاد يكون معارضا بصفة مطلقة حيث احتلت الفئة نسبة 65.39% إذ كانت الجريدة تقوم طيلة مدة الدراسة بتسليط الضوء على وصف الشخصيات السياسية، كبار المسؤولين في

%السلطة، وعملية استغلال نفوذهم في عملية الفساد في قضية "سوناطراك2"، أما نسبة 34.61 فقد مثلت المحايدة اليومية في نقلها الأخبار عن ملف الفساد و مجريات المتابعة القضائية و في قضية "سوناطراك 2".

الجدول رقم (06) يوضح اتجاه المادة الإعلامية نحو موضوع متابعة السلطة للمسؤوليين المتهميين:

فئات الاتجاه	التكرار	النسب المئوية
المؤيد	**0**	**0%**
المعارض	**8**	**36.36%**
المحايد	**14**	**63.64%**
المجموع	**22**	**100%**

التعليق على الجدول:

ما نستخلصه من هذا الجدول الذي تناول اتجاه الجريدة نحو موضوع متابعة السلطة للفاعلين ونسبة %أو المسؤولين الفاعلين، أن الجريدة اتخذت اتجاها محايدا اتجاه الموضوع وهذا بنسبة 63.64 تمثلت في معارضة المتابعة من طرف السلطة للمسؤولين المتهميين ، لكن هذه المعارضة%36.36 كانت ضد السلطة باعتبارها أنها المسؤولة عن حصول هذا الفساد في منظومتها.

الجدول رقم (07) يوضح اتجاه المادة الإعلامية نحو موضوع القضاء

فئات الاتجاه	التكرار	النسب المئوية
المؤيد	**0**	**0%**
المعارض	**12**	**80%**
المحايد	**3**	**20%**
المجموع	**15**	**100%**

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول رقم (07) تبين لنا أن المادة الإعلامية التي كتبت حول موضوع القضاء هذه المعارضة تكمن في عدم نجاح القضاء في تحقيق النتائج %جاء اتجاهها معارضا بنسبة 80

المرغوب فيها، لهذا عارضت الجريدة موضوع القضاء عكس ما سجلته نسبة المحايدة لهذا الموضوع التي في حين نسجل غياب التأييد للموضوع.%قدرت بـ 20

الجدول رقم (08) يوضح اتجاه المادة الإعلامية نحو موضوع الحوار مع المسؤولين

فئات الاتجاه	التكرار	النسب المئوية
المؤيد	**2**	**7.41%**
المعارض	**10**	**37.03%**
المحايد	**15**	**55.56%**
المجموع	**27**	**100%**

التعليق على الجدول:

في %اتجهت الجريدة نحو موضوع الحوار مع المسؤولين بالمحايدة والتي قدرت نسبتها 55.56 .% و الاتجاه نحو التأييد كان بنسبة ضئيلة قدرت بـ 7.41%حين كانت معارضة بنسبة 37.03

الجدول رقم (09) يوضح اتجاه المادة الإعلامية نحو موضوع الأحزاب السياسية

فئات الاتجاه	التكرار	النسب المئوية
المؤيد	**1**	**6.67%**
المعارض	**3**	**73.33%**
المحايد	**11**	**20%**
المجموع	**15**	**100%**

التعليق على الجدول:

بالنسبة لموضوع الأحزاب السياسية فقد اتجهت الجريدة اتجاها محايدا بنسبة 73.33% في حين احتلت المعارضة 20% والتأييد بنسبة بـ 6.67%.

الجدول رقم (10) يوضح اتجاه المادة الإعلامية نحو موضوع وسائل الإعلام

فئات الاتجاه	التكرار	النسب المئوية
المؤيد	**0**	**0%**
المعارض	**12**	**57.14%**
المحايد	**9**	**42.86%**
المجموع	**21**	**100%**

التعليق على الجدول:

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن الجريدة تعارض وسائل الإعلام ونقلها لتفاصيل موضوع الفساد في قضية "سوناطراك2" بنسبة 57.14% ومحايدة بنسبة 42.86%.

المبحث الثالث: التحليل الكيفي (النوعي) لفئات الشكل ومحتوى المادة الإعلامية (قضية سوناطراك 2) لسنة 2013، 2014 بجريدة الخبر

بعد أن تم التطرق للتحليل الكمي لموضوع قضية "سوناطراك2" في جريدة الخبر نقوم في هذا المبحث بالتحليل الكيفي للمادة الإعلامية. وتبرز أهمية تحليل المضمون الكيفي، فإنه يكشف عن الجوانب الخفية التي قد لا يتوصل إليها التحليل الكمي إضافة إلى ذلك فإن الجريدة لا يمكنها التعبير عن مواقفها كميا. بل تلجأ أيضا إلى الإستعانة بالجانب الكيفي كعنصر مكمل.

فإذا كان التحليل الكمي يجيب عن السؤال: كيف قيل؟ (من المادة الإعلامية) فإن التحليل الكيفي يجيب بدوره عن محتوى تلك المادة الإعلامية، والشكل الذي جاءت به كذلك. وكل ذلك من خلال دراسة أهم المواضيع والإتجاه السائد في تقديم المادة الإعلامية. وهذا ما يساعد الباحث في تحديد اطر التفسير والإستدلال التي يتم صياغتها من خلال الرموز اللفظية في مرحلة لاحقة من النتائج الكمية(1).

1 محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1983، ص134.

وفيما يتعلق بالتحليل الكيفي في دراستنا هذه، فقد قمنا بتحليل كل الفئات التي وردت في التحليل الكمي، سواء الفئات الرئيسية أو الفرعية.

3-1: التحليل االكيفي لفئات شكل المادة الإعلامية:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل كيفي لفئات المساحة، والعناصر التيبوغرافية، والأنواع الصحفية التي إعتمدتها جريدة "الخبر" في نقلها ومعالجتها لقضية "سوناطراك 2"لسنة 2013-2014.

3-1-1: االتحليل الكيفي لفئة المساحة:

في الواقع أنه بعد الإطلاع والقراءة المتكررة لعينة الدراسة (39 عددا) نجد أن جريدة "الخبر" إهتمت بموضوع الدراسة (قضية سوناطلااك2)، وذلك بتغطيتها لجميع الأحداث التي تناولت القضية.
وبالرجوع إلى نتائج التحليل الكمي_ سابقا_ لفئة المساحة يتبين لنا مايلي:انصب إهتمام الجريدة بالدرجة الأولى حول التحقيقات والتقارير في القضية من خلال التحاور مع المتهم رسميا ومع مسؤولين سياسيين في العدد الأول 14 أوت 2013(**1**) وتقارير وتحقيقات كذلك عن ما ذكر عن القضية من طرف خبراء ومحامين ومسؤولين في قطاع المالية وحتى رئيس الجمهورية في العدد الثاني 2013/02/24 يعتبران(**2**) العددين الأول و الثاني الخاصين بالتحقيقات و التقارير مقارنة بأعداد الأخرى إحتلالها أعلى نسبة من حجم المساحة في الواجهة أي في الصفحة الأولى والثانية والثالثة وحتى الصفحات الداخلية وإحتلال الخبر كامل الصفحة .

1 جريدة الخبر، يموية جزائرية، ع 7163، 14أوت 2013، ص2. 3. 5. 6.
2 جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 6995، 24 فيفري 2013، ص 13، 14، 15.

أهم المقالات التي وردت في هذا العدد:

1-/ -كاتب المقال للعدد الأول:1حفيظ صو اليلى/2 زبير فاضل/3 محمد شراق/4 ح. ص/ 5محمد سيد مو/6 ع- لحياني .

- عنوان المقال1: ا- وزير الطاقة والمناجم السابق شكيب خليل "لست مذنبي".

ب- الاحتكارات المقنعة أول أبواب إنفحال الرشاوي والفساد .

ج- الشفافية والحوار مفتاح الحل لتحجيم ظاهرة الفساد.

- عنوان المقال 2: ا-كيف حول شكيب أموال عمليات، البيع إلى الخارج؟

ب- إسترجاع أموال شكيب خليل عملية معقدة لكنها ممكنة .

ج- المحامي خالد بورايو "الخبر".

- عنوان المقال 3: ا- لا الجزائر ولا واشنطن لها إرادة في محاكمة شكيب خليل " رئيس الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد."

-عنوان المقال 4: ا- داودية وهيئات محاربة الفساد... أجهزة على الورق.

- عنوان المقال 5: ب- مذكرة توقيف شكيب خليل تتحول إلى حدث محامي.

ج- الأحزاب بين مرتاح للقرار ومشكك في توقيته..

- عنوان المقال 6: ا- ثلاث فضائح هزت الجزائر منذ 2001 من يتحمل المسؤولية السياسية؟

- عنوان المقال 7: ب-غموض حول المطلوبين الأربعة الذين تحفظ زعماتي على كشف أسمائهم.

2-/كاتب المقال: للعدد الثاني:

1 سمية يوسفي 2 حفيظ صواليلي 3 سليم بن عبد الرحمن.

1- عنوان المقال:

- سوناطراك تعين فوج عمل لمواجهة عقودها الكبرى.

- محافظو الحسابات هم المسؤولون عن مراقبة سوناطراك.

- عبد اللطيف بن اشنهو لـ "الخبر": ثقتي كاملة في العدالة الوطنية.

2 - هكذا تدفن فضائح الفساد في الجزائر.

- مجموعة إيني من هنا إنفجرت الفضيحة.
- "سايبام" الرقم الصعب في المعادلة.

3- غياب الإرادة السياسية سيمنع القضاة من التحقيق مع الوزراء "تصريح".

3-1-2: التحليل الكيفي لفئة العناصر التيبوغرافية:

تضم هذه الفئة كما أشرنا سابقا النصوص، العناوين والصور وجاءت كالتالي:

1-**النصوص**:

تعتبر النصوص العنصر التيبوغرافي الأول الذي أولته جريد "الخبر" إهتماما كبيرا مقارنة بالعناوين والصور. وذلك بإحتلاله أكبر حجم من مجموع المساحة المطبوعة المخصصة للقضية ("سوناطراك2")، ويعتبر العدد 7164 الصادر بتاريخ 14 أوت2013. أكبر عدد خصصت له الجريدة أكبر حجم من مساحة النصوص على غرغر باقي أعداد العينة.

2-العناوين:

إعتمدت جريدة "الخبر" كعنصر تيبوغرافي ثان. وبدرجة أقل من النصوص وربما أن العنونا له دور كبير في إبراز الحدث، فقد استعملت الجريدة عدة أنواع من العناوين والمتمثلة في :

العنوان الإقتباسي، العنوان الوصفي، العنوان الإخباري، والعنوان الإستفهامي.

أ- **العنوان الإقتباسي**: نجدها في الأعداد التالية:

1-العدد 6995

تاريخ الصدور: 24 فيفري 2013.

عنوان المقال: رئيس الجمهورية يخرج عن صمته "أنا ساخط"

كاتب المقال: ق. إ.

الصفحة: 14.

2-العدد 6995

تاريخ الصدور: 24 فيفري 2013.

عنوان المقال: تصريح أدلى به مسؤول "غياب الإدارة السياسية سيمنع القضاة من التحقيق مع الوزراء"

كاتب المقال سليم بن عبد الرحمن.

الصفحة: 15.

ب- **العنوان الوصفي**: نجده في الأعداد التالية:

1- العدد: 7163

تاريخ الصدور: 14أوت 2013.

عنوان المقال: دواوين وهيئات محاربة الفساد...أجهزة على ورق.

كاتب المقال: عاطف قدادرة.

الصفحة: 06.

2-العدد: 7269.

تاريخ الصدور: 4 ديسمبر 2014..

عنوان المقال: الفساد يدفع البلاد إلى حالة التفكك والتعفن السياسي.

كاتب المقال: ع. ل.

الصفحة: 03.

3-العدد: 7169.

تاريخ الصدور: 20 أوت 2013.

عنوان المقال: مسؤولون كبار سقطوا أحجار الدومينو .

كاتب المقال: م. ش.

الصفحة: 03.

ج- العنوان الإخباري:

1-العدد: 7093.

تاريخ الصدور: 3 جوان 2013.

عنوان المقال: الجزائر تطالب من واشنطن تفاصيل عن ممتلكات شكيب خليل.

كاتب المقال: ح. ي.

الصفحة: 02.

2-العدد: 7015.

تاريخ الصدور: 16 مارس 2013.

عنوان المقال: "ا ف بي اي" تحقيق في ممتلكات شكيب خليل بأمريكا.

كاتب المقال: شحتي نبيل.

الصفحة: 06.

3-العدد: 7269.

تاريخ الصدور: 30 نوفمبر 2013.

عنوان المقال: "الأنتربول يطالب الجزائر بتصحيح مذكرة توقيف شكيب خليل".

كاتب المقال: ر. أ.

الصفحة: 05.

3-2-2: التحليل الكيفي لفئة الأنواع الصحفية:

- تضم هذه الفئة الأنواع الصحفية التي إعتمدتها جريدة "الخبر" في تغطية قضية "سوناطراك2" لسنة 2013-2014 وقد جاءت أشكال تقديم المادة الإعلامية متنوعة، حيث وظفت جريدة "الخبر" ستة أنواع صحفية منها ثلاثة أنواع خبرية وهي: الخبر- التحقيق والتقرير وثلاثة أنواع رأي وهي: التعليق، المقال والكاريكاتور.
- تعدد الأنواع الصحفية هذا يدل على أن الجريدة أرادت من خلال ذلك معالجة أو تغطية أكبر عدد ممكن من الأخبار والمعلومات حول قضية "سوناطراك2" لسنة 2013-2014 ومن المواضيع التي وردت في تلك الأنواع الصحفية نجد:

1- الأنواع الصحفية الخبرية:

أ- **التحقيق الصحفي**: المواضيع التي تم معالجتها من خلال هذا النوع الصحفي دارت كلها حول جذور وخبايا القضية منذ كانت كامنة الى إنفجارها وظهورها للعيان وتناول وسائل الإعلام المحلية والدولية للقضية ومحاولتهم كشف خبياها و سر تورط مختلف المسؤولين في الدولة .

- ومن بين التحقيقات التي جاءت في عينة الدراسة نجد:

"مجموعة إيني... من هنا إنفجرت الفضيحة"(**1**)

"حددنا هوية 90 بالمائة من المتورطين في فضيحة سوناطراك2"(**2**)

ب- التقرير الصحفي: الأخبار التي جاءت في شكل تقارير معظمها تدور عمليات التحقيق حول الأشخاص وأصحاب الشركات الأجنبية المتورطة وتقديم تقرير عن أعمالهم وحياتهم المهنية والشخصية، وحتى تقارير حول الجهود التي قامت بها المنظمات الدولية والجمعيات المحلية لالقاء الضوء على القضية ومكافحة الفساد بصفة عامة ومن بين العناوين التي جاءت على شكل تقرير:

" الجزائر تعارض نشر تقرير مبني حول الفساد".(**3**)

"الأمريكيون مهتمون بعلاقة قضايا الفساد برئاسيات 2014".(**4**)

"سوناطراك تعين فوج عمل لمواجهة عقودها الكبرى"(**5**).

1 جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 6994، 24 فيفري 2013، ص14.

2جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 2013، 01 أفريل 2013، 3.

3جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7150، 30 جويلية 2013، ص3.

4جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 6995، 24 فيفري 2013، ص14.

5جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7071، 12 ماي 2013، ص2.

ج- الخبر الصحفي:

يعتبر الخبر من الأنواع الصحفية المتداول في الجريدة أهميته هو تقديم معلومات ونقل أخبار وأحداث, فقد عالجت جريدة "الخبر" قضية "سوناطراك2" من خلال هذا النوع بتقديم ونقل أخبار يومية عادية عن تفاصيل التداولات وما توصلت إليه المحاكم والسلطات في القضية أو العمليات التي تقوم بها في حق المتهمين للفصل في المزضوع و من بين عناوين هذا النوع نجد "صعوبات تعطل التحقيقات في قضية يوناطراك2".

2- أنواع الرأي الصحفية:

أ- المقال: هذا النوع إعتمدته الجريدة في وصف حقيقة الوضع القضائي في الجزائر وما أل إليه المسؤولين في الدولة. ووصف القضية وأطرافها مثل:

المتهمون في فضيحة سوناطراك.

إرتكبوا جناية وليس جنحة'' تصريح ''.(1)

ب- **التعليق:** عالجت صحيفة الخبر من خلال هذا النوع الصحفي كل من الأحزاب السياسية والمسؤوليين في الدولة ومسؤولي المنظمات والسلطات القضائية بمعنى رأي و موقف الذي إتخذته من القضية ومن بين التعليقات الحزبية والمسؤولين الخبراء كالتالي:

"شكيب وطمار ربن أشنهوا أرادوا بيع الجزائر"(2)

"الجزائريون سيعتبرون أن من وضعوا فيهم الثقة باعوا أرواحهم للشيطان"(3).

ج- **الكاريكاتور:** يعتبر هذا النوع الصحفي من أنواع الرأي، قامت جريدة "الخبر" بتوظيفه على أساس إبداء رأيها بطريقة هزلية وفي نفس الوقت تقديم رسالة بالكتابة التوضيحية المصاحبة من العناوين المذكورة في الكاريكاتور مثل:

1جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7587، 20 أكتوبر 2014، ص 5.
2جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 6994، 23 فيفري 2013 ، ص 3.
3جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7000، 1 مارس 2013، ص3.

- الحزب على الفساد.... حاميها حراميها.(1)

3-2: التحليل الكيفي (النوعي) لفئات محتوى المادة الإعلامية:

كيف تناولت جريدة الخبر محتوى "قضية سوناطراك2"؟

سوف نتناول في هذا المطلب الثاني كل من فئة المواضيع وفئة الإتجاه السائد بالجريدة إلى الجدول رقم04 سابقا، فإن جريدة الخبر ركزت بشكل كبيرعلى ستة مواضيع أساسية، كل موضوع يضم مجموعة من العناصر الفرعية وتتمثل فيما يلي:

1. **ملف قضية "سوناطراك 2"**
   - أ الفساد
   - ب الصفقات المشبوهة .
   - ت الرشاو ى.
   - ث الفضائح.
   - ج الإتهامات.
   - ح التحقيقات.
   - خ أشكال أخرى: تصريحات.

2متابعة السلطة للفاعلين:

- أ- المتابعة من طرف رئيس الجمهورية.
- ب- المتابعة من طرف السلطة القضائية.
- ت- المتابعة من جانب الأطراف الأجنبية.
- ث - أطراف أخرى:
- ح - مسؤولة الضابطة المالية.
- خ - المنظمات المحلية والدولية .

1جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 6995، 24 فيفري 2013، ص 13.

3القضاء:

أ- الإعترافات.

ب- العقوبات.

ت- المحاكمة.

ث- المكافحة .

4الحوار مع المسؤولين:

أ- الحوار مع مسؤولة الضابطة المالية.

ب- الحوار مع النائب العام.

ت- الحوار مع محامي الدفاع.

د- أطراف أخرى: - مسؤولين سياسيين.

5الأحزاب السياسية:

أ- الأحزاب الاسلامية.

ب- الأحزاب المعارضة.

ت- الأحزاب الوطنية.

6وسائل الإعلام:

أ- الصحف المستقلة .

ب- الصحف الأجنبية.

ت- التلفزيون الجزائري.

ث- القنوات الأجنبية.

ج-المصادر الأخرى:

- المواقع الإلكترونية .

- الندوات الصحفية.

- المصادر غير مذكورة المصدر.

- وكالة الأنباء الجزائرية والجريدة الرسمية.

1- ملف قضية سوناطراك 2:

ركزت جريدة الخبر في هذا الموضوع على نقل كل الأعمال الغير قانونية والغير مشروعة من رشاوى وصفقات. ومثال ذلك: "تعاون مدير العام السابق لفرع سايبام في الجزائر... الخ النيابة العامة للكشف عن تفاصيل قضية الرشاوى التي قدمت لوسطاء جزائريين... وقدرت هذه الرشاوى والعمولات بـ 197مليون أورو(**1**) زيادة على إظهار عدة جوانب سلبية في هذه القضية كالفضائح التي نتجت عنها, مثال ذلك: "وأفضت التحقيقات إلى ان فضائح الفساد... كانت تقدم رشاوى لسوناطراك إلى غاية 2009".(**2**)

- بالإضافة الى تركيزها على تفاصيل أخرى كالإتهامات مثال ذلك: "يتابع المتهمان نفس التهم الموجهة إليهما في قضية سوناطراك... المتعلقة بالفساد" وموضوع التصريحات التي كانت عبارة عن تعليقات على ملف القضية مثال(**3**) ذلك تصريح ساركيس الخبير الدولي في رسالة إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بقوله: "إسمح لي سيدي الرئيس أن أؤكد أنكم وجدتم الكلمات ...بأنكم ساخطون"(**4**)
- وتصريح رئيس نقابة محمد راس العين: "في سوناطراك2 لم يستمع حسب علمي للمسؤولين حتى كشهود"(**5**)
- كما إعتمدت الجريدة على الكثير من التحقيقات التي تحققت منها من مصادرها وكذلك من تقارير المنشورة حول تحقيقات القضاء أو أطراف أجنبية أو نقابات مثال على ذلك: "باشر الإتحاد العام للإستشاريين الجزائريين... منذ فتح تحقيقات في ملف الفساد بشركة سوناطراك".(**6**)

1جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 6995، 24 فيفري 2013، ص 13.
2جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7425، 2 ماي 2014، ص 2.
3جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7425، 7 ماي 2014، ص 4.
4جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7161، 12 أوت 2013، ص3.
5 المرجع نفسه .
6جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7053، 23 أفريل 2013، ص 3.

- وبالنسبة لإتجاه الجريدة ,إتجاه الموضوع الأول (ملف قضية سوناطراك2) فقد كان معارضا من خلال عرضها للخبر في الجريدة إتجاه الموضوع وذلك في إسنادها في جمع ونقل المعلومات إلى مصادر إعلامية رسمية كوكالة الأنباء الجزائرية والجريدة الرسمية وكذا التصريحات المقدمة من طرف المسؤولين ومثال على ذلك: "...سوء المعالجة جعل القضاء الأجنبي هو الذي يكشف هذه الأمور من رشاوى وفساد"(**1**)

2-متابعة االسلطة للمسؤولين المتهمين :

- في هذا الموضوع نجد أن الجريدة ركزت على أهم المحاولات التي إتخذتها السلطة في متابعتها في قضية "سوناطراك2" من خلال تركيز إهتمامها على أليات محاربة الفساد والرشوة خلال فترة حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" مثال على ذلك: "إنشاء الرئيس الألية الأولى وهي الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد والتي تم تنصيبها في 2010"(**2**) وكذا تصريحاته التي نشرتها وكالة الأنباء الجزائرية بالتعبير "بوتفليقة يخرج عن صمته <<أن ساخط>>"(**3**)، بالإضافة إلى أطراف أخرى تابعت القضية كالسلطة القضائية مثال على ذلك: "وقد كانت العدالة الجزائرية قد وجهت إنابات قضائية لعدد من الدول تطالب فيها معلومات حول المشتبه في تورطهم في القضية من أجل فتح تحقق"(**4**)وأطراف أجنبية كإصدار القضاء الأجنبي الإيطالي قرار يفضي يفضي بإلتماس إنابة قضائية، كما تدخلت أطراف أخرى كمسؤولة الضابطة المالية والمنظمات والجمعيات المحلية والدولية مثال على ذلك: "دعت الجمعية الجزائرية أنه إذا تورط مسؤولون جزائريون في قضايا الفساد... داخل تراب الخارج...بطرق غير مشروعة فإن القضاء الأمريكي يمكنه مصادرة كل الأملاك بموجب الإتفاقيات الدولية"(**5**).

[1] المرجع نفسه.

[2] جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7632، 04 ديسمبر 2014، ص 2.

[3] جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 6995، 24 فيفري 2013، ص 14.

[4] جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7008، 9 مارس 2013، ص 7.

[5] جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7071، 12 ماي2013، ص 2.

- وفيما يتعلق بالإتجاه الذي إتخذته الجريدة "الخبر" إتجاه موضوع متابعة السلطة للمسؤولين المتهمين كان محايدا وما يدل على ذلك ما جاء في مختلف إعداد عينة الدراسة والمثاليين الأوليين.

3- القضاء:

بالنسبة لهذا الموضوع نجد أن الجريدة ركزت على نقل أليات التي خرجت أو ألت إليها قضية"سوناطراك2" وذلك من خلال نقل مجمل اعترافات الأطراف المتهمة من جهة ومن الأطراف المشتبه فيهم مثال ذلك: "عطارد ينفي أمام القاضي التحقيق أي صلة بالملف وخليل و بجاوي غير معنيين بسوناطراك2" (**1**)وكذلك قدمت لنا كل الجوانب المتعلقة بالقضية وحتى ما هي أهم العقوبات التي ا صدرتها المحكمة في حق المتهمين وإن كانت عواقب ليست بالكافية ولم تفصل فيها لحد الساعة, من العواقب ذكر مثال على ذلك: "سوناطراك تخسر 300 مليون أورو تعد خسارة صافية للجزائري(**2**) أما المحكمة أصدر المدعي العام الإيطالي مذكرة توقيف في حق فريد بجاوي, اما المحاكمة النهائية لم تفصل بعد.

- كل هذه العناصر التي ركزت عليها الجريدة كان لابد أن تتطرق إلى كيفية توصل القضاء أو السلطة إلى عملية مكافحة لذلك أصدرت عدة عقوبات المنظمات الدولية في حق المسؤولين الجزائريين. وما أبداه كل من مسؤولين, مثال ذلك'' ابدى مسؤولوا السفارة خلال اللقاء اهتماما كبيرا ازاء ملف الفساد في الجزائر,'' وقال "حجاج": أن الدبلوماسيين الأمريكيين ساء لوا ان كانت هناك إرادة سياسية لمكافحة الفساد في الجزائر"(**3**).
- وفيما يخص إتجاه الجريدة بالنسبة لهذا الموضوع فقد كان معارضا طبعا لأن القضاء كل ما قام به كان شكليات ولم يصدر القرار الصائب والصحيح، لكن في نقلها للمعلومات كانت محايدة.

[1] جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7046، 16 أفريل 2013، ص 2.
[2] جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7046، 16 أفريل 2013، ص2.
[3] جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7011، 12 مارس 2013، ص 5.

4- الحوار مع المسؤولين:

في هذا الموضوع ركزت الجريدة على أهم اللقاءات مع المسؤولين من خلال الحوار حول قضية "سوناطراك2" ,و كان من هؤلاء المسؤولين كل من مسؤولة الضابطة المالية، والنائب العام المكلف بالقضية وبالإضافة إلى محامي د فاع الأطراف المتهمة والمشتبهة فيهم, والحوار مع مسؤولين أخرين محليين ودوليين, وفيما يتعلق بالإتجاه الذي إتخذته الخبر تجاه موضوع الحوار مع المسؤولين كان محايدا وتقول في ذلك: "أفاد المحامي لدى مجلس قضاء الجزائر . خالد بورايو بأن إسترجاع الأموال التي نهبها شكيب من سوناطراك ليس مستحيلا"(**1**)

5- الأحزاب السياسية:

-لقي هذا الموضوع إهتمام من طرف الجريدة، وخصصت له مساحة معتبرة في نقل مختلف الآراء والتصريحات التي أدلى بها كل حزب في الدولة الذي عبر رأيه عن قضية سوناطراك2، وحتى في رأيهم عن طريقة التصدي لهذا الفساد من طرف الدولة والقضاء أي أنها تناولت في الموضوع مختلف ردود أفعالها إتجاه القضية السلبي والإيجابي

وقد كان اتجاه الجريدة نحو الموضوع معارضا لان هناك تشكيلات سياسية كانت معارضة لنظام الدولة وقرارتها في عملية فتح التحقيقات حتى في البرلمانات لهذا لم تكن الجريدة على موافقة هذه التشكيلات وما يدل على الاختلاف بين الأحزاب وتوجه الجريدة نحو هذا الموضوع ما يلي:

"وتختلف مواقف الأحزاب السياسية بتقارير منظمة شفافية دولية لمكافحة الفساد (**2**)"

"الاحزاب بين مرتاح للقرار ومشكك في توقيته، تراوحت آراء الطبقة السياسية حول قرار إصدار مذكرة توقيف بحق وزير الطاقة السابق بين من يرى ان العدالة الجزائرية ستأخذ مجرآها في القضية...وبين مشكك في توقيق هذا القرار والأسباب الحقيقية التي تقف ورائه من جانبه يطرح

1 جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7163، 14 أوت 2013، ص 5.

2جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7632، 04 ديسمبر 2014، ص 3.

رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية، موسى تواتي تساؤولات تشكك في مصداقية إصدار المذكرة... لأن الجزائريون يعلمون جيدا ان العدالة تخضع للوصاية السياسية "(1)

6 –وسائل الاعلام:ركزت الجريدة في هذا الموضوع بدرجة كبيرة على الصحف المستقلة و الاجنبية و وسائل الاعلام العالمية من تلفزة اجنبية,ووكالة الانباء الجزائرية,وبينت في هذا الموضوع الدور الذي لعبته وسائل الاعلام الاجنبية في كشف الحقيقة ووسائل الاعلام المحلية في نقل الاخبار و بدا تحقيقاتها حول القضية من مختلف مصادرهاالمذكورة و الغير مصرح بها و الندوات الصحفية التي غطتها في حواررات مع المسؤولين من كل هذا نتطرق الى عدة أمثلة موضحة عن هذا التفسير.

"البيترو شياتي"رئيس المدير العام للشركة الأجنبية ...قوله في ندوة مع المحللين "

"أول ملاحظة جاء بها المرسوم الصادر بالجريدة الرسمية...أن المرسوم لا يقول شيئا عن سبب الغاء المصلحة...ولا عن مصير الملفات سوناطراك2 "(2)

"رسومات وتعليقات ساخرة من حالة سوناطراك... وتنهيدات إلكترونية "(3)

" تناقل عدد هائل من وكالات الأنباء والصحف والقنوات والمواقع الالكترونية خير إصدار مذكرة "توقيف في حق وزير الطاقة خليل شكيب...أبدت وسائل الاعلام الفرنسية حرصا كبيرا على سرد تفاصيل الندوة الصحفية التي نشطها النائب العام""بلقاسم زغماني "... وقالت صحيفة "لوموند" في هذا الصدد أن المتورطين التسعة جلهم من أقارب ورجال ثقة خليل... أما صحيفة واشنطن بوست" الأمريكية تناولت الموضوع بأن الجزائر قلدت إيطاليا بعد إصدارها مذكرة التوثيق... أوردت صحيفة "لاربوربليكا الإيطالية" خبر مذكرة التوقيف ... حيث تم نقله من طرف برقيات وكالت الأنباء كروتيزو

[1]جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7163، 14 اوت 2013، ص 3.
[2]جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7035، 05 أفريل 2013، ص 9.
[3] جريدة الخبر يومية جزائرية ، ع 1763،14 اوت 2013 ص 03

"والأسوشيتد برس" ووكالة شيخوا الصينية والفرنسية التي كانت أكثر استفاضة من سابقتها في ذكر مسار شكيب خليل.

- وفيما يخص إتجاه نحو الموضوع فقد كان معارضا تماما لهذه الوسائل بحيث أن التلفزيون الجزائري لم يخصص الحصص والأوقات الكافية في تغطية هذه القضية بإعتبارها قضية هامة في المجتمع وتخص الشعب كذلك وتمس كثيرا بأمن وأملاك الدولة, فقد تكلم عنها بعد خروج الفضيحة وكشف القضاء الإيطالي للمستور والجريدة كانت معارضة للتقارير النابعة من طرف المنظمات والتحقيق الإيطالي في حق الدولة الجزائرية فعوضا عن محاسبة المسؤول الفعلي عن العمل الغير مشروع "خليل شكيب" تم لوم الجزائر عن القضية مثال ذلك:"من أهم ما يلفت الإنتباه أن المرسوم الجديد لا يقول شيئا... ولا عن مصير الملفات التي تحرت فيها وأهمها سوناطراك 1 و2 ...يفهم من خلال هذه التصرفات أن هذه القضايا المثقلة بالفساد وإختلاس المال ستظل في الإدراج".(**1**)
"إتهام خليل لا يعني السلطة"(**2**).

الاستنتاجات

إنطلاقا من نتائج التحليل الكمي والعينة المدروسة لموضوع معالجة قضية سوناطراك 2 من خلال جريدة "الخبر" توصلنا الى النتائج التالية:

1-أن جريدة "الخبر" خصصت مساحة معقولة ومعتبرة للموضوع، جاءت ظاهرة في الصفحات الأولى، وتخصيص ما ورد في الواجهة في الصفحات الداخلية الأولى وهو ما يدل على الإهتمام الكبير بالموضوع من طرف الجريدة.

2-إعتمدت جريدة "الخبر" في معالجتها طيلة مدة الدراسة على العناصر التيبوغرافية. فقد خصصت نسبة كبيرة للنصوص بإعتبار الموضوع هام للقارئين والمجتمع. وإستعملت العناوين

1جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7163، 14 أوت 2013، ص 3.
2جريدة الخبر، يومية جزائرية، ع 7166، 17 أوت 2013، ص 2.

كعنصر تيبوغرافي ثاني هام. بتخصيص حجم وعدد كبير للصور من شركات و شخصيات بارزة في قضية الموضوع بالاضافة لاستعمالها لأنواع مختلفة من العناوين.

3-وظفت الجريدة في معالجتها للموضوع، أنواع صحفية متنوعة بين الرأي والخبر، فقامت بتوظيف النوع الأول الذي يتنوع على كل من المقال والتعليق و الكاركاتور فهذا النوع تبدي الجريدة رأيها وموقفها إتجاه أحداث الموضوع، أما النوع الثاني الذي توزع على كل من التقرير، الخبر الصحفي والتحقيق وهذا الأخير احتل أكبر مساحة في نقلها لتفاصيل أحداث الموضوع .

4- فيما يخص المواضيع الرئيسية التي تناولتها جريدة "الخبر" فقد حظي موضوع ملف قضية سوناطراك2 باهتمام كبير عن باقي المواضيع من قبل الجريدة اذا قامت بإبراز مظاهر الفساد في القضية من رشاوى ، فضائح واتهامات وتحقيقات حول القضية، وكيف تم البدأ في اجراءات واتخاذ القرارات القضائية في حق المسؤولين المتهمين .

5- كما نجد ان اتجاه الجريدة نحو اهم المواضيع المتناولة طيلة مدة الدراسة نجد انها كانت معارضة تماما خاصة فيما يتعلق بمواضيع مظاهر الفساد الرشاو ى والعمولات والصفقات المشبوهة والغير مشروعة وموضوع متابعة السلطة للمسؤولين المتهمين في عدم إصدار حق صارم وقاطع في حقهم، وموضوع القضاء والاحزاب السياسية ووسائل الاعلام نفس الشيء فلأحزاب كانت كطرف معلق على القضية ومنهم من عارض التحقيق لأسباب غامضة وغير مفهومة أما وسائل الإعلام عارضتها لأن الوسائل الإعلامية الأجنبية تدخلت كثيرا في الدولة الجزائرية في إصدار تقارير حول القضية وهي قضية لا تعني لهم, فمن حقهم نقل الأخبار وليس إصدار قرارات وأحكام مسبقة في موضوع الحوار مع المسؤولين كالنائب العام ومسؤولة الضابطة المالية ومحامي الدفاع وكذا أطراف أخرى كمسؤولين سياسيين

الخاتمة

خـــاتـــمة

إن الفساد الاقتصادي ظاهرة عالمية ، حيث لم يعد انتشاره قاصدا على الدول النامية فقط ، و قد أصبح من أهم المشاكل الاقتصادية التي تؤزق جميع الدول ، خاصة في الجزائر رغم تواجده من سنوات قديمة جدا إلى أنه عرف تزايد و اتسع نطاقه في السنوات الأخيرة . فالفساد الاقتصادي له العديد من الآثار السلبية الضارة على المجتمع و على الدولة في حد ذاتها.

تعدد الاجتهادات من جانب الباحثين و الخبراء حول وضع آليات لمكافحة الفساد الاقتصادي . لكن هذه الجهود تكاد تفشل لعدم تطبيق الدولة لها و فشل الدولة في معرفة الطريقة أو الخطة الصحيحة لمواجهة الظاهرة و بالأحرى أن الدولة تنمي عن قصد عدم محاربة الفساد في أجهزتها لأن الدولة ككل مشاركة فيه و عاد من الصعب تنظيف أو الوقف عن هذا العمل الغير الشرعي أصلا .

لابد هنا من التأكيد على التنوير و التوعية الإعلامية ، و هي أحد عناصر استراتيجية مكافحة الفساد و رسالة الإعلام نحو المكافحة –لأن– التوعية و ما يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام من توضيح لآثار الفساد السلبية و صوره و مستوياته ، و دور الجمهور في التصدي له– دون تدابير و السخرية و فقدان الأمل و استشرائه أكثر في المجتمعات .

فقد اهتمت جريدة الخبر بقضية "سوناطراك 2" و ما يلاحظ على الجريدة أنها قامت بتغطية إعلامية بمختلف الأحداث و الوقائع التي عرفتها قضية "سوناطراك2" منذ بدايتها و كشف حقائقها . لكن لم تقدم معالجة إعلامية من خلال اهتماماتها .

خـــاتـــمة

فالموضوع بمختلف الأنواع الصحفية فهي قامت بعرض القضية للوسط الجزائري و غطت مختلف حيثيات القضية و ما توصل إليه القضاء . و ما نعرفه أن المعالجة الإعلامية معناه أن تقوم و تشارك وسائل الإعلام في تقديم الحلول و المواجهة التي تكون حسب إستراتيجيتها و طريقتها و ليس الاعتماد فقط على جانب التغطية للأحداث.

قائمة المراجع

الـــمـراجـــع

قائمة المراجع :

أ. الـكـتـب:

1-أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ،الجزائر ،2005.

2-بوحوش عمار،دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية ،موقم للنشر و التوزيع، الجزائر،2002.

3-خضور أديب ، الإعلام و الأزمات ،دار الأيام للطباعة و النشر ، الجزائر،1999 .

4-دليو فضيل ، مدخل إلى الاتصال الجماهيري ، مخبر علم الاجتماع و الاتصال ،جامعة منتوري، قسنطينة ،الجزائر، 2003.

5-سعدي محمد الخطيب ، العوائق أمام حرية الصحافة في العالم العربي، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1، بيروت لبنان ،2008

6-شدوان علي شيبة ، مذكرة في تاريخ الإعلام ، دار المعرفة الجامعية ،مصر،2005.

7-طعيمة رشدي ، تحليل المحتوى في علم الاجتماع ، مفهومه ، استخدامه ، دار الفكر العربي ،القاهرة ، 1987.

8-عبد الحميد ، محمد ، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1983.

9-عبد آله بن حاسن الجابري ، الفساد الاقتصادي ، قسم الاقتصاد ، تقرير التنمية في العالم ، جامعة أم القرى، 1996.

10-عبد الحميد براهيمي ، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ،ط1،الوحدة العربية ،مصر ،2004.

11- عبد العزيز شرق، الجغرافيا الصحفية و تاريخ الصحافة العربية ، عالم الكتب ، ط1، القاهرة،2004.

12- عيسى عبد الباقي ، الصحافة و فساد النخبة ، دراسة الأسباب و الحلول ، العربي للنشر و التوزيع ،ط1،القاهرة،2014.

13- فاروق أبوزيد، مدخل إلى علم الصحافة ،عالم الكتب،ط2،القاهرة،1993.

14- مجموعة مؤلفين ،مكافحة الفساد ،ط1، الأكاديميون للنشر و التوزيع ، ج1، ط1 ، عمان ،2014.

15- مجموعة مؤلفين ، مكافحة الفساد ،أكاديمية نايف العربية الأمنية ، دار الجامد للنشر و التوزيع ، ج2، ط1 ،عمان ،2014

16- محمد جمال باروت ، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، ط1،مركز الوحدة العربية ، القاهرة ،2004.

17- محمد منير الحجاب ، الصحافة و القيم الإخبارية ، دارالفجر للنشر و التوزيع،م4،القاهرة ،2003.

18- محمد منير الحجاب، الموسوعة الإعلامية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ،مج2، القاهرة،مصر ،2003.

19- موسى بودهان ، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال ، الجزائر ،2009.

نزيه عبد المقصود-محمد مبروك ،الفساد الاقتصادي ، أسبابه ،أشكاله ، آثاره، آليات مكافحته،دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار الفكر الجامعي ،ط1 ،2003. (1)

ب.مـذكـرات ،بحوث و مناقـشات :

1-تم ترتيب قائمة المراجع العربية حسب الترتيب الأبجدي،أبجد

1-اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر –مداخلة –بجامعة المدية الجزائر.

2-سارة بوسعيود ، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا-مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير – جامعة فرحات عباس –سطيف-2012-2013.

3-سهيلة امنصوران ، الفساد الاقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي-دراسة اقتصادية تحليلية لحالة الجزائر.مذكرة لنيل شهادة الماجستير –جامعة الجزائر.2005.2006.

4-عاشور كتوش، الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية –الجزائر-2003 2004 .

5-عبد العالي حاجة ، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، قانون عام ، جامعة محمد خيضر –بسكرة- 2012 .2014

6-منال قدواح ، اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو استخدام الصحافة الإلكترونية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2007 2008.

7-بحوث و مناقشات الندوة الفكرية و الحكم الصالح في البلاد العربية-مركز دراسات الوحدة العربية- معهد السويدي الإسكندرية.

ت.القواميس و المعاجم :

1-أحمد العابد و آخرون ، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، دم.

2-أحمد زكي بدوي ، معجم المصطلحات ، العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، ط2، 1990.

ث.القوانين ، الجرائد و المجلات :

القوانـــين :

- القانون 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 ، المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته.
- المادة (07) من قانون الوقاية من الفساد و مكافحته،2006.
- المادة (16) من قانون الوقاية من الفساد و مكافحته،2006.
- المادة (17) من قانون الوقاية من الفساد و مكافحته ،2006.

الـــجـــرائـــد :

- جريدة الخبر، يومية ،جزائرية ، الاعداد ، التواريخ.
- العدد الصادر يوم 24 فيفري 2013.
- 7632، الصادر يوم 4 ديسمبر 2014.
- العدد الصادر يوم 2 أفريل 2015.
- العدد الصادر يوم 25 أفريل 2015.
- جريدة الشروق اليومي ، الجزائرية
- العدد الصادر يوم 30 ديسمبر 2014.
- العدد الصادر يوم 30 مارس 2014.
- العدد الصادر يوم 9 مارس 2015.
- العدد الصادر يوم 25 أفريل 2015.

الـــمـــجلات :

-مجلة الأمن و القانون ، العدد الثاني ،2001.

مجلة مجلس الجيش – الجريمة المنظمة- الصادر في أكتوبر 2003.

ج. **الـمواقـع الالكترونية و الموسوعات** :

1-سعود بن هاشم جليدان ،آثار الفساد، العربية نت ،

http //www.aleqt.com/2014 1 06/29 article.

2-كامل الشيرازي ، بن باديس ، مجمع أخبار الجزائر ، ملف حول قضية الفساد و جذوره في الجزائر، www.benbadis.org/vb.com.

3-لخضر عزي ، دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك الجزائرية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية 15/14 ديسمبر 2004، www.alkhaber.com

4-نور الدين بومدين ، غسيل الأموال ، منشورات شبكية بشبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

http //is/ /amfin-go-forum.net

5-مي العبد الله ، نظريات البناء التنظيمي لوسائل الاتصال

http//www.balagh.com/mosao/tablag/vg18 antin.،

6-يحي غني نجار، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي،المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد و حماية المال العام ، www.nscoyemen.com.

7-ملتقى ابن خلدون لعلم الاجتماع ، www.socialar.com

8-الموسوعة العربية العالمية ، الطبعة الثانية ،م 15،مؤسسة أعمال للنشر و التوزيع ،الرياض،1999.

9-الموسوعة الحرة ، www.wikipedia.org

10- موقع جريدة الخبر www.elkhaber.com

11- موقع الجزيرة الالكتروني www.aldazira.com

12- موقع جريدة الشروق الالكترونية www.echouroukoline.com

13- موقع جريدة العرب الالكترونية في العدد 17/9285 أوت 2013.

14- موقع جريدة القدس العربي الالكترونية في 15 مارس 2015.

15- موقع يومية الرائد الالكترونية في : 25 أفريل 2015 www.yaoumet-ALRAID.com

16- موقع جريدة الحياة في 14 أفريل 2014

17- موقع أخبار العربية الالكترونية في 16 مارس 2015.

18- موقع جريدة الأحداث ، الملتقى الوطني الأول حول ظاهرة الإجرام ، في 12 مارس 2004

19- موقع القناة الفرنسية France 24 le 12/02/2013

20- موقع القناة المغاربية ، في 12 فيفري **2013**

الملاحق

الـملحق رقم (1)

دليـل التعريفات الإجـرائيـة :

هذا دليل موضوعي أعد في إطار شهادة ماستر في علوم الإعلام و الإتصال تحت عنوان : المعالجة الإعلامية للفساد الاقتصادي **– دراسة تحليلية لقضية سوناطراك "2" "الخبر" نموذجا –** معتمدا في ذلك على أسلوب تحليل المحتوى كأداة لتحليل العينة المعنية بالدراسة و هي جريدة "الخبر" و تحتوي الصفحات الآتية على الفئات و عناصرها و كذا تعريفاتها الإجرائية ، و قد تم الاعتماد في ذلك على وحدة العد كأسلوب للتكرار بالإضافة إلى وحدة السنتمتر المربع لقياس المساحة.

- **فـالـرجـاء مـنـكـم :**

✓قراءة الوثيقة التي بين أيديكم جيدا و الإلمام بما تشتمل عليه من عناصر و نقاط تفصيلية.

✓قراءة شاملة و جيدة لدليل التعريفات الإجرائية.

✓قراءة جيدة للوثيقة محل الدراسة على ضوء عناصر هذا الدليل، مع وضع علامة (*) أمام التعريفات التي ترون أنها مطابقة للمفهوم الذي ورد في عينة العد محل الدراسة.

✓إذا رأيتم أن أي تعريف لأي عنصر من عناصر دليل التعريفات الإجرائية لا يطابق المفهوم الوارد في الصحيفة ، فالرجاء منكم وضع علامة (**0**) أمام التعريف.

✓إذا وجدتم أن هناك إضافات ضرورية لهذه التعريفات الرجاء منكم كتابتها في المكان المناسب أو في ورقة منفصلة لو استلزم الأمر ذلك.

الـتعريفات الإجـرائـية :

أ. **فـئات الـشكل** : و هي الفئات التي تدور حول الشكل الذي قدم فيه هذا المضمون و انتقلت من خلاله معانيه ، و هي تجيب عن التساؤل الخاص : كيف قيل ؟

1- **فـئة المساحة** : هي المساحة التي يشغلها موضوع التحليل على حساب المساحة الكلية و المطبوعة و المخصصة للجريدة.

2- **فئة العناصر البتوغرافية** : هي العناصر التي تعتمد عليها الجريدة في تقديمها للموضوع و هي تضم : النص ، الصورة ،العنوان.

- ❖ **الـنص** : هو الوعاء الذي يحمل المحتوى أو مضمون المادة الإعلامية.
- ❖ **الصورة** : هي مرآة النص المكتوب و هي مكملة للمادة التحريرية.
- ❖ **العنوان**: مدخل حقيقي للموضوع ، يستطيع بمفرده أن يجلب انتباه القراء لقراءة الموضوع.

ب. **فـئة الأنـواع الـصحفية** : نقصد بها القوالب الفنية أو الأشكال المختلفة التي تقدم بها المادة الإعلامية و ذلك للاستدلال على المركز أو القيمة التي يعبر عنها الشكل المختار للنشر ، و هي على نوعين : خبرية ، و رأيية.

1- **الـخبر** : هو ما ينقل و يحدث به قولا و كتابة ، و خبرت الأمراي علمته . أي ما أتاك من نبأ يعني أنه أمر ما يحدث و تناقلته الناس عن طريق أحاديثهن أو عن طريق الكتابة ، أو هو المعلومات عن أحوال جرت.

2- **التقرير**: هو نقل سردي لتفاصيل الحادث – بمعنى نقل مفصل للخبر- و بالتالي على الصحفي أن يكون موجودا بعين المكان لنقل تفاصيل ما جرى.

3- **التعليق**: هو عبارة عن التقييم الذي يقوم به الصحفي المحرر حول خبر معين من جهة ، كما يبرز التفاصيل أو الجوانب المشكلة للخبر ، كما يعلن عن إمكانية تطور الأحداث معبرا عن آراء وجهات نظر حول حادث أو ظاهرة أو مشكلة و ذلك بأقصى سرعة.

4- **المقال** : هو ذلك النوع الصحفي الذي يعطي طابعا واقعيا و ملموسا للأحداث التي يعممها الكاتب و يقوم بشرحها ، إذ يهتم المقال بمواضيع تهم العصر و تستجيب لسياسة الجريدة.

5- **التحقيق** : هو الذي يقوم على خبر أو فكرة أو مشكلة ،يلاحظها الصحفي داخل المجتمع الذي يعيش فيه ، من أجل أسبابها و من ثم إيجاد الحلول لها.

6- **أنواع أخرى** : **المقابلة** : حوار لشخصيات معروفة ذات صفة رسمية.

ت. **فئات المضمون** : تدور حول مضمون مادة الاتصال أو المعاني التي تنقلها و التي تجيب عن التساؤل الخاص بـ "ماذا قيل" ؟.

ث. **فئة الموضوع** : هي مدى تركيز الجريدة على بعض المواضيع ، و هي تستهدف الإجابة على السؤال على ما يدور موضوع المحتوى؟

1- **الفساد الاقتصادي** : بسوناطراك هو ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة و الذي يقضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي بقصد تحقيق منافع شخصية على حساب صاحب المصلحة العامة ، كالأضرار بالمؤسسة الوطنية للنفط سوناطراك.

-**الصفقات المشبوهة** : هي المعاملات المتبادلة بين أطراف عاديين أو رسميين بحيث هذه التعاملات تكون غير مشروعة.

-**المحاكمة** :تعبير عن القانون و العدالة و إصدار الحكم على الأطراف الفاعلة للعمل الغير شرعي.

2- **المتابعة** : هي عملية تتبع الوقائع التي حدثت نتيجة الصفقات الغير مشروعة.

-**المتابعة من طرف وسائل الإعلام المحلية و الأجنبية** : تتبع وسائل الإعلام إحداث ملف سونطراك "2" و كشف حقائقها المستورة.

-**متابعة القضاء الوطني و الدولي** : يتبع الادعاء العام لقضية الفساد و إدانة المسؤولين عن الفساد في سوناطراك.

3- **السلطة** : المتمثلة في رئيس الجمهورية و جهاز الحكومة و كذا القضاء.

-رئيس الجمهورية : و هو السيد "عبد العزيز بوتفليقة" ، سلطة البلاد بيده كرئيس و إعطاء الأوامر لجهاز الحكومة للتدخل في شؤون الدولة و ما يحدث فيها.

-القضاء : يعبر عن السلطة التي تحكم البلاد و الدولة من الفساد و المفسدين.

-أحزاب و مسؤولين سياسيين :هي التشكيلات المتواجدة في الساحة السياسية بمختلف اتجاهاتها منها أحزاب ذات الاتجاه الديمقراطي و أخرى ذات الاتجاه الوطني.و المسؤولين الساسيين هم أفراد يعملون و تابعين للدولة ، يعملون على تسيير شؤون العمل في المجتمع.

4- **وسـائل الإعـلام** : هي الوسائل التي اهتمت بالموضوع سواء المكتوبة أو المسموعة و المرئية.

أ. **الصحف المستقلة الجزائرية** : الخبر ، Le matin، Liberté. و تعد الصحف مصدر هاما للأخبار كونها تعكس ما يجري في مناطق صدورها و كثيرا ما تنفرد بعض الصحف بنشر خبر هام أو وثيقة تنقلها منها صحف أخرى.

ب. **التلفزة الجزائرية** : وسيلة إعلامية في يد السلطة.

ت. **القنوات التلفزيونية الأجنبية.**

ث. **فئة المصادر** : تعني مصادر استيقاء الأنباء التي تعتمد عليها جريدة "الخير" و تضم :

1- صحفيين و مراسلي الجريدة : صحفيين موزعين في مناطق مختلفة يزودون الجريدة بالأخبار.

2- هيئة التحرير: الصحفيين المحررين بالجريدة.

3- وكالات الأنباء : الأنباء التي ترسلها وكالات الأنباء و هي أهم مصادر الأخبار و تقوم بتغطية الأخبار في المناطق الساخنة عبر شبكة كبيرة من المراسلين و الكتاب.و تنفرد بها الجريدة عن طريق علاقاتها الخاصة مثلا.

4- مصادر أخرى : مصادر لا تندرج ضمن المصادر السابقة .

5- بدون مصادر :أخبار تنشرها الجريدة دون ذكر مصدرها.

أ. **فئة القيم الإخبارية** : نقصد بها الأسس التي تختار وفقها جريدة "الخبر" أخبارها و المتمثلة في السلبية و الإيجابية للعناصر الآتية و هي :

1- شخصيات بارزة : شخصيات هامة لها علاقة بالحدث.

2- صراع : صراع بين السلطة (العدالة) و المسؤولين في الدولة.

3- ضخامة : حدث له وقع كبير.

4- آنية :خبر نقل فور وقوعه.

5- فائدة : خبر له فائدة.

ملحق رقم (2)

استمارة تحليل المضمون:

I. بيانات خاصة بوثيقة الدراسة:

-اسم الجريدة 1

4 3 2

-تاريخ الصدور

-العدد.

II. بيانات لفئات التحليل:

أ. فـئات الشكـل:

6

1. فئة المساحة : 10 9 8 7

2. فئة العناصر التيبوغرافية

11

3. فئة الأنواع الصحفية 17 16 15 14 13 12

ب. فئات الموضوع 23 22 21 20 19 18

1. قضية سوناطراك "2"

28 27 26 25 24

2. متابعة السلطة للمسؤولين

33 32 31 30 29

3. القضاء

ج. فـئات الاتجـاه :

34

1- القضاء [35] [36] [37]

2- وسائل الإعلام [38] [39] [40] [41]

3- الأحزاب و المسؤولين [42] [43] [44] [45]

د. **فئات المصدر**: [46] [47] [48] [49] [50] [51]

هـ.**فئة القيم** : [52] [53] [54] [55] [56] [57]

III. الملاحظات .

دليل استمارة تحليل المضمون :

ينقسم هذا الدليل على ثلاثة أقسام هي :

ب.البيانات الخاصة بوثيقة الدراسة :

يشير رقم (01) على طبيعة الوثيقة المدروسة ، و هي في حالتنا جريدة " الخبر".

أما المربعات الثلاثة المرقمة من (02) إلى (04) فهي تشير إلى تاريخ صدور الوثيقة (اليوم- الشهر – السنة).

ج. بيانات خاصة بفئات التحليل :

1)فئات الشكل :

- تشير الدائرة رقم (06) إلى فئة المساحة.

- تشير الدائرة رقم (07) إلى فئة العناصر التيبوغرافية ، أما المرقمة من (08) إلى (10) فتشير إلى عناصر الموضوع و هي : النص، الصورة ، العنوان .
- تشير الدائرة رقم (11) إلى فئة الأنواع الصحفية ، و المربعات من (12) إلى (17) فهي تشير على التوالي إلى : الخبر ، التقرير ، التعليق، المقال ، التحقيق ،و أنواع أخرى : كالمقابلة.

2)فـئات الـموضـوع :

- تشير الدائرة رقم (18) إلى موضوع قضية "سوناطراك 2" ، في حين تشير المربعات المرقمة من (19) إلى (23) إلى عناصر الموضوع و هي على التوالي : الفساد، رشاوى ، فضائح ، تهم ، تحقيقات.
- تشير الدائرة رقم (24) إلى موضوع متابعة السلطة للمسؤولين و المربعات المرقمة من (25) إلى (28) إلى عناصر الموضوع المتمثلة في : المتابعة من طرف رئيس الجمهورية ، متابعة السلطة القضائية ، متابعة الأطراف الأجنبية ، متابعة من أطراف أخرى : كالمنظمات الدولية.
- تشير الدائرة رقم (29) إلى موضوع القضاء ، في حين تشير المربعات المرقمة من (30) إلى (33) تشير إلى عناصر الموضوع المتمثلة في الاعترافات ، العقوبات ، محاكمات،مكافحة.

3)فـئات الاتــجاه :

- تشير الدائرة رقم (34) إلى عناصر القضاء في حين تشير المربعات المرقمة من (35) إلى (37) إلى الاتجاه : المؤيد ، المعارض ، المحايد.
- تشير الدائرة رقم (38) إلى وسائل الإعلام ، و تشير المربعات المرقمة من (39) إلى (41) إلى الاتجاه : المؤيد ، المعارض ، المحايد.
- تشير الدائرة رقم (42) إلى عنصر الأحزاب و المسؤولين ، و تشير المربعات المرقمة من (43) إلى (45) إلى الاتجاه : المؤيد ، المعارض ، المحايد.

4)فــئة الـمـصادر:

- تشير المربعات رقم (46) ، (47) ،(48) ، (49)، (50) ، (51) على التوالي إلى مصادر الأخبار و هي صحفيين و مراسلين ، هيئة التحرير بما فيها رئيس التحرير و صحفيين محررين، و كالات الأنباء ، مصادر أخرى ، و بدون مصادر.

5)فـئة الـقـيم :

- تشير المربعات رقم (52) ، (53) ، (54) ، (55) ، (56) ، (57) على التوالي إلى فئة القيم من حيث إيجابية و سلبية كل من العناصر الموالية : شخصيات بارزة ، صراع ، ضخامة ، آنية ، فائدة.

ملحق رقم 3 الجدول يمثل درجة ورتبة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد من 2003 الى 2012[1]

السنة	عدد الدول	الدرجة	الرتبة
2003	133	2.6من 10	88
2004	146	" 2.7	97
2005	159	" 2.8	97
2006	163	" 3.1	84
2007	180	" 3.0	99
2008	180	" 3.2	92
2009	180	" 2.8	111
2010	178	" 2.9	105
2011	183	" 2.9	112
2012	174	34 من 100	105

ملحق رقم 04:مؤشر ضبط الفساد في الجزائر للفترة 2003-2010[2]

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	- 0.61	- 0.6	- 042	- 0.39	- 0.47	- 0.44	- 0.49	- 0.51

[1] سارة بوسعيود : دور استرتجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسير الستة الحامعية 2012 -2013 ص 130

[2]) – البنك الدولي ، تقرير البنك الدولي حول الفساد لسنة 2009 ، للمزيد ارجع الموقع

Htp// www.worldbank .org 21 /06/2012K h 11 :30

ملحق رقم 05: يمثل موقع الجزائر في خريطة العالم للفساد

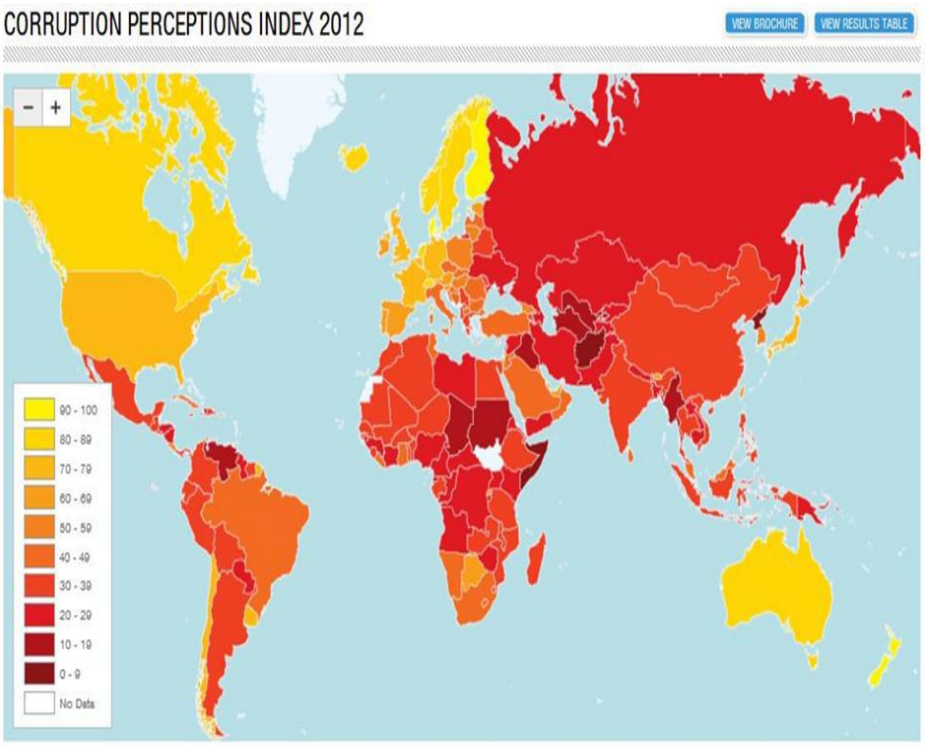

فهرس الجداول

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
01	الجدول يوضح المساحة المخصصة للموضوع (الفسادفي قضية سوناطراك 2)	134
02	الجدول ييوضح مساحة العناصر التيبوغرافية	136
03	الجدول يوضح فئة الأنواع الصحفية	137
04	الجدول يوضح فئة المواضيع التي تناولتها جريدة الخبر حول قضية "سوناطراك 2" بين سنتي 2013-2014.	139
05	الجدول يوضح اتجاه المادة الإعلامية نحو موضوع ملف قضية سوناطراك 2	147
06	الجدول يوضح اتجاه المادة الإعلامية نحو موضوع متابعة السلطة للمسؤوليين المتهميين:	148
07	الجدول يوضح اتجاه المادة الإعلامية نحو موضوع القضاء	148
08	الجدول يوضح اتجاه المادة الإعلامية نحو موضوع الحوار مع المسؤولين	149
09	الجدول يوضح اتجاه المادة الإعلامية نحو موضوع الأحزاب السياسية	149
10	الجدول يوضح اتجاه المادة الإعلامية نحو موضوع وسائل الإعلام	150

فهرس الاشكال

الرقم	عناوين الاشكال	الصفحة
01	الدائرة النسبية: تمثل الجدول الأول: يبين المساحة المخصصة للموضوع (الفسادفي قضية سوناطراك 2) والنسبة المئوية التي تمثلها أمام كل من المساحة الكلية والمطبوعة	135
02	الدائرة النسبية تمثل مساحة العناصر التيبوغرافية	136
(1)	شكل بياني:يمثل التعليق على الجدول والدائرة رقم (03)	138
03	دائرة نسبية تمثل فئة المواضيع التي تناولتها جريدة "الخبر" حول قضية "سوناطراك 2	141
(2)	شكل بياني يمثل التعليق على الجدول رقم (04) والدائرة النسبية الممثلة له	142
04	دائرة نسبية تمثل موضوع قضية سوناطراك 2 وعناصرها	143
05	دائرة نسبية تمثل موضوع متابعة السلطة للمسؤولين المتهمين	144
06	دائرة نسبية تمثل موضوع القضاء	145
07	دائرة نسبية ممثلة لموضوع الحوار مع المسؤولين	145
08	دائرة نسبية ممثلة لموضوع وسائل الإعلام وعناصره.	146
09	دائرة تمثل موضوع الأحزاب السياسية وعناصرها	147

الفهرس

ملخص الدراسة

تخص هذه الدراسة اطر التغطية او المعالجة الإعلامية لظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر من خلال الإعلام المكتوب الجزائري ، نخص بذالك "جريدة الخبر " ، ومدي الهام تلك المعالجة في نقل أحداث

وإخبار عن القضية من خلال التعرف على حجم اهتمامها في تناولها للقضية وطبيعتها ومحدداتها في تلبية الاحتياجات المعرفية للقارئ فالدراسة تكشف مدي صعوبة في بناء الرسالة الإعلامية مع حجم الضغوط التي يتعرض لها في إعدادها خاصة ان القضية المطروحة صعبة وحساسة ، ومدى ارتباطها بالسياق السياسي و الاجتماعي ، كما ترصد القواعد المهنية الحاكمة للتغطية .

- وفي ظل ندرة الدراسات التي تناولت قضايا الفساد الاقتصادي خاصة في التطرق إلى نموذج عن شركة عمومية ،والتي يتركز عليها الدولة الجزائرية بالكامل في ميزانيتها لذا يصعب دراسة مواضيع حساسة كهذه .
- لذا تأتي هذه الدراسة التي اعتمدت على تحليل مضمون لعينة قصديه من جريدة "الخبر" حول قضية "سوناطراك 2-" كما اعتمدت على المنهج الصفي ودراسة حالة الرصد اطر المعالجة الإعلامية للقضية الفساد بشركة سونا طراك .
- وتكشف الدراسة عبر تحليل " قضية سونا طراك 2" من خلال المعالجة الإعلامية لجريدة " الخبر"إن اتجاه ركز على المظاهر الفساد في القضية ونقل التحقيقات التي قاموا بها مختلف الهيئات و السلطات المحلية و الدولية ، والأجنبية التي كانت بها داخل في القضية .وليس البحث عن كيفية واجهتها وعلاج أثارها السلبية على المجتمع الذي ينعكس في معالجة إعلامية تفتقد إلى العمق و التحليل اللازم في قضايا معقدة أو حساسة مثل قضايا تمس الدولة .
- وتعكس نتائج الدراسة صعوبة جريدة الخبر في معالجة قضايا مثل قضية التي تناولتها الدراسة ، فالقضية تحكمها عوامل وصراعات سياسة رغم أهميتها وأهمية جريدة الخبر .ولكن التغطية فقط لا تحقن الفهم والوعي الكافي واللازم للجمهور وهذا ما اعتمدت عليه الجريدة كما قلنا سابقا عدم محاولتها لإيجاد حل فهي كوسيط تنقل مايرد من جديد في القضية وتحقق وتنقل التحقيقات وهذا أمر غير كاف لإحداث تأثير على رأي وأخلاق القارئ او المجتمع ككل ، لتفادي والتصدي لمثل هذه الظاهرة وهي ظاهرة الفساد بإشكاله والمعروف بالمظاهر اللاخلاقي وخاصة التحذير من مخاطره وعواقبه .

Abstract

This study focuses on coverage and treatment of information related to corruption in Algerian economic system based on Algerian written media and particularly on AL-Khabar newspaper.

As well as the extent of that on the treatment in the diffusion of events and news about this subject by identifying the size of interest, the handling and the nature of the question to meet the needs of the reader.

The study reveals how much is difficult to build the media message considering the pressures that face journalists particularly for sensitive cases due to political, social and economic context and considering the professional rules governing the coverage of such studies.

Therefore, this study relies on the analysis of the content of a sample of SONATRACH case in the newspaper where it adopted the descriptive approach and monitoring frameworks media treatment of the corruption SONATRACH firm case study.

The study reveals through the analysis of the case of SONATRACH through the media treatment of the newspaper that it causes launching investigations in local and international authorities but neglecting the treatment of negative effects on the community.

This media treatment lack should not occur. It should necessary go in depth of the question and analyses complex or sensitive issues such as issues affecting the state stability.

The results of this study reflect the difficulty to newspaper in addressing issues that deal with the study. The issue governed by social factors economic situation and political conflicts, despite its importance and the importance of Al-Khabar newspaper.

While only coverage do not achieve understanding and awareness of crisis to the public and this is what adopted by the newspaper as we have said previously and not to attempt to find a solution as a mediator.

This investigations shows that what is done is not enough to make a positive impact on the public opinion and morality reader or society as a whole to prevent and respond to such phenomenon warning of bad risks and unexpected consequences.